محاضرات في

مبادئ الاقتصاد الكـــلـــي

إعـــداد

دكتور/ حماده محمد عبدالله قاسم

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة جنوب الوادي

بيانات الكتاب

الكلية: التجارة

الفرقة: الأولي

التخصص العلمي: الاقتصاد

عدد الصفحات: 265 صفحة

المؤلف: د. حماده محمد عبدالله قاسم

تقديـــــم:

يقوم الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) بالتركيز على دراسة اقتصاد دولة ما، حيث يتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعة. ويهدف لتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية علي مستوي الاقتصاد ككل. وبالتالي، يعد الاقتصاد الكلي أحد فروع علم الاقتصاد الرئيسة الذي يتعامل مع اقتصاد الدولة ككل، فهو يركز على القضايا الكلية كالتضخم والبطالة والنمو والتجارة الخارجية والإنتاج المحلي الإجمالي.

كما يعمل علي دراسة القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد كدراسة قطاع المستهلكين(Household Sector) والذي يتضمن المستهلكين ككل أو دراسة القطاع الحكومي (Government Sector) أو قطاع المنتجين (Business Sector) أو القطاع الخارجي والذي يتضمن صادرات وواردات السلع والخدمات (Exports and Imports).

ويضم التحليل الاقتصادي كلاً من التحليل الاقتصادي الجزئي، والتحليل الاقتصادي الكلي. حيث يركز التحليل الجزئي على ظواهر اقتصادية جزئية مثل دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كسلوك المستهلك والمنتج والمؤسسة. بينما يركز التحليل الكلي على ظواهر اقتصادية كلية، غالباً ما تمثل مشكلات قومية كالمستوى العام للأسعار، معدلات التضخم، نسبة البطالة، النمو الاقتصادي، التنمية، مستويات الاستثمار، السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وما شابه ذلك.

ويتمثل الفرق الجوهري بين هذين النوعين، أن الاقتصاد الكلي يعالج قضايا كلية، فالسعر في الاقتصاد الجزئي يقصد سعر سلعة معينة، أما في الاقتصاد الكلي فهو يتكلم عن المستوى العام للأسعار وهو متوسط أسعار جميع السلع والخدمات وينتج عن ذلك ما نسميه بالتضخم الذي هو الارتفاع المستمر في الأسعار، والنمو الاقتصادي والبطالة والناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي هذه من اهتمامات الاقتصاد الكلي ، أما الاقتصاد الجزئي فيهتم بالفرد كفرد سواء كان مستهلك أو منتج ويهتم بالمنشأة ويسمى في بعض الأحيان الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الوحدوي لأنه يأخذ قطاع واحد لوحده (منتج سلعة معينة، مستهلك سلعة معينة ،سعر سلعة معينة.. وهكذا)

و يتعامل الاقتصاد الجزئي مع الوحدات الفردية في الاقتصاد وهي عادة الفرد والأسرة والمنشأة فيركز على سلوك المستهلك والكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها على مختلف السلع والخدمات ، وتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها. وعلى النقيض من ذلك، يتناول الاقتصاد الكلي المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير كالاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية ، والناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار... وهكذا.

ومما سبق، تهدف هذه المادة العلمية إلى تزويد الطالب بنظرة شاملة عن الاقتصاد في مستواه الكلي من خلال التعرف علي المفاهيم الاقتصادية الأساسية المتعارف عليها في هذا الإطار. ويعرض هذا المقرر طرق قياس النشاط الاقتصادي الكلي من خلال توضيح معنى الدخل

القومي وكيفية قياسه ومحدداته بما في ذلك الاستهلاك والادخار والاستثمار ومحدداتهم. كما يتعرض المقرر لأهم المشكلات الاقتصادية الكلية مثل البطالة والتضخم الركود الاقتصادي، كذلك تناول السياسة المالية والسياسة النقدية، كما تناول دراسة عن توازن الاقتصاد العام.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المقرر ثلاثة جوانب رئيسية كل منها يتناول عدة موضوعات، وذلك علي النحو التالي:

(أ) النشاط الاقتصادي في مستواه الكلي

(ب) أبرز المشكلات الاقتصادية الكلية

(ج) السياسات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي

والله ولي التوفيق

د. حماده محمد عبدالله قاسم

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحات
الفصل الأول: منحنى إمكانيات الإنتاج والنظم الاقتصادية	6- 45
أسئلة الفصل الأول	44- 45
الفصل الثاني: قياس النشاط الاقتصادي الكلي	46 - 94
أسئلة الفصل الثاني	89 - 94
الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي	95- 165
أسئلة الفصل الثالث	160- 165
الفصل الرابع: البطالة ونظريات التوظف	166-191
أسئلة الفصل الرابع	189-191
الفصل الخامس: التضخم	192-219
أسئلة الفصل الخامس	218-219
الفصل السادس: الركود الاقتصادي	222- 239
أسئلة الفصل السادس	238- 239
الفصل السابع: حالة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية	240 - 263
أسئلة الفصل السابع	261 - 263
المراجع	265

الفصل الأول

منحنى إمكانيات الإنتاج والنظم الاقتصادية

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

1) ماهية المشكلة الاقتصادية.
2) التوظف الكامل.
3) نظريات الطلب الكلي والعرض الكلي
4) السياسات الاقتصادية
5) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
6) التدفق والرصيد
7) ماهية منحنى إمكانيات الإنتاج
8) النظم الاقتصادية.

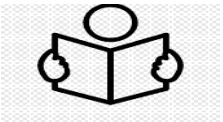

الفصل الأول

منحنى إمكانيات الإنتاج والنظم الاقتصادية

تمهيد :

يُمثل الاقتصاد في الدولة كلاً من النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة شاملاً العناصر الاقتصادية الأخرى كالموارد، ورؤوس الأموال والاستهلاك، وتكاد تمتلأ مصادر الاعلام المختلفة مثل الصحف والمواقع الإلكترونية الإخبارية والقنوات التلفزيونية بأخبار، وتحليلات الاقتصاد المحلي والدولي.

ويرتبط هذا بصورة أساسية بالسياسات العامة للدول وطرق التعامل مع المشكلات والتحديات التي يواجهها كل مجتمع، لذلك يشغل الاقتصاد أهمية كبرى في حياة الشعوب. وهناك بض الأساسيات التي يقوم عليها الاقتصاد التي تمثل مفاهيم أساسية تساعد المهتم بالاقتصاد عامة أو بعلم الاقتصاد خاصة من رؤية الصورة العامّة للوضع الاقتصادي في الدولة.

لذا، سنتعرض في هذا الفصل لبعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي يجب التعرف عليها كبداية للقارئ المهتم للتعمق أكثر في مجال الاقتصاد خاصة في دراستنا لمقرر الاقتصاد الكلي.

ومن أهم هذه المفاهيم، مفهوم مشكلة الندرة التي تدفع الفرد الرشيد في ظل علم الاقتصاد إلي استخدام الموارد الاقتصادية النادرة استخداماً أكثر كفاءة بهدف إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية اللامتناهية. ولكن لا يستطيع الاقتصاد المعني في مجتمع ما أن يستمر في إنتاج كميات متزايدة من المنتجات المختلفة سواء كانت سلع أم خدمات إلى ما لا نهاية. والسبب في ذلك، أن الاقتصاد يعتمد على مجموعة من الموارد الإنتاجية محدودة نسبياً مهما كبر حجمها مقارنة بالحاجات الإنسانية اللا محدودة، وبالتالي حجم هذه الموارد يعبر عن الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة لهذا المجتمع. ويساعد "منحنى إمكانيات الإنتاج" علي توضيح هذه الفكرة.

وتعتمد الدول في كل انحاء العالم علي الأنظمة الاقتصادية المختلفة لإدارة اقتصاداتها والعمل علي استخدام مواردها الإنتاجية المحدودة بطرق وأساليب تختلف من نظام لأخر. وبالتالي، تتنوع الأنظمة الاقتصادية في العالم، ويعدّ النظامان الرأسمالي والاشتراكي أبرزها، وهما نقيضان لبعضهما أيضاً، بمعنى أنهما مختلفان في الأسلوب والأسس وغيرها، وللنظامين عيوب ومميزات.

فقامت الدول بتطبيق أحد النظامين الرأسمالي والاشتراكي، كما قامت دولٌ معينة بتطبيق نظام خليط لكلٍ منهما في محاولة للجمع بين أبرز مزايهما وتجنب عيوبهما. كذلك قامت بعض الدول بالانتقال من النظام الاشتراكي إلي النظام الرأسمالي في مراحل زمنية مختلفة علي مدار تاريخها الاقتصادي، ففي الصين وروسيا على سبيل المثال انتشر النظام الاشتراكي، أما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقد طبقتا النظام الرأسمالي، وفي جمهورية مصر العربية يعتبر نظام خليط بين ذلك وذاك.

المبحث الأول

مفاهيم اقتصادية عامة

أولاً: المشكلة الاقتصادية:

يواجه الفرد العديد من الحاجات والرغبات التي يصعب إحصائها أو الإلمام بعددها. فعلى سبيل المثال، هل تستطيع الآن أن تعدد جميع السلع والخدمات المختلفة التي ترغب في الحصول عليها ؟ فلنفترض أن شخصاً ما قام بإعطائك قائمة تتضمن ثلاث سلع فقط يرغب في اقتنائها وتضم هذه القائمة: سيارة، منزل، جهاز حاسب آلي. إلا أن كل من هذه الاختيارات الثلاثة تؤدي إلى المزيد من الاختيارات والرغبات أيضاً.

فمثلاً تتطلب السيارة اختيار الشخص للون وحجم وسنة صنع هذه السيارة إضافة إلى مواصفات أخرى كثيرة. أما بالنسبة للاختيار الثاني فإن المنزل يولد العديد من الاختيارات والرغبات المتعددة كالمساحة، الموقع، الحجم، الألوان المستخدمة، عدد الغرف و نوعية الأثاث وما إلى ذلك. ويستطيع القارئ الآن تطبيق ذلك على الاختيار الثالث. وبصورة عامة، فإن الرغبات والحاجات الإنسانية، تعتبر رغبات غير محدودة.

(أ) – أهم خصائص الحاجات الإنسانية ، كما يلي:

1- خصائص متعددة : حاجات الإنسان في أي مجتمع تتمثل في الحاجات الحيوية والأساسية : الحاجة إلى الغذاء والحاجة إلى المأوى أو السكن والحاجة إلى الملبس ثم يأتي بعد ذلك الحاجة إلى العلاج فالحاجة إلى التعليم إلى أن نصل إلى الحاجة إلى الترفية وإشباع أوقات الفراغ . وإن حاجات الإنسان منها ما هو ملموس كالسلع كالخضروات والفواكه واللحوم والملابس ومنها ما هو غير ملموس كالخدمات كخدمات المدرس والمحامي والطبيب . كما أن هذه الحاجات منها ما هو ضروري كالحاجات الأساسية (الغذاء والمسكن والملبس) ومنها ما هو كمالي مثل (العطور والزهور وبعض أنواع التسلية والتربية) .

2- خصائص متنوعة : مثلما تتعدد حاجات الإنسان فهي كذلك تتنوع ، فاختلاف الأذواق وتنوع التفضيلات يحتم على هذا الاقتصاد أو ذلك محاولة إنتاج أنواع مختلفة وأشكال متباينة من السلع والخدمات ليرضي بها الجميع .

3- خصائص متجددة : لا تنتهي المسالة عند تلبية الحاجة أو الخدمة وبالتالي إشباع حاجات الإنسان المتعددة والمتنوعة بل قد يتعدى الأمر إلى أن كون هذا السلع والخدمات متجددة فمعظم السلع والخدمات التي يحتاجها الإنسان تتجدد بصفة مستمرة بشكل دوري (أجهزة الهاتف الجوال) .

(ب) – الموارد الاقتصادية :

إذن، ما الذي يمنع الأفراد من تحقيق هذه الحاجات والرغبات غير المحدودة؟

إن إنتاج أي سلعة أو خدمة يتطلب وجود أربعة عناصر تسمى بعناصر الإنتاج (Factors of Production)، وهي تلك تلك العوامل التي تستعمل في العمليه الانتاجيه لانتاج مختلف السلع والخدمات، وهذه العناصر هي:

1- العمل (Labor): وتتضمن العمالة المستخدمة في عملية إنتاج سلعة أو خدمة ما وكذلك المستوى تدريب العمالة أو الوقت الزمني المستغرق في سبيل إنتاج تلك السلعة أو الخدمة، ويحصل عنصر العمل على أجر (Wage) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

2- الأرض (Land): وتتضمن الموارد الطبيعية الموجودة كالمعادن والأحجار والأراضي المستخدمة في الزراعة والصناعة والسكن أي كل ما ينتمي إلى باطن الأرض أو ما عليها من موارد طبيعية. ويحصل عنصر الأرض (مالك الأرض مثلاً) على ريع (Rent) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

3- رأس المال (Capital): ويتضمن جميع الآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة. وتجدر الملاحظة هنا بأن المقصود برأس المال بمفهومه الاقتصادي يختلف عن المفهوم المحاسبي أو التمويلي حيث لا يشمل رأس المال بمفهومة الاقتصادي أي مبالغ نقدية. ويحصل عنصر رأس المال على عائد (Return) مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.

4- المنظم (Entrepreneur): وهو الشخص الذي يقوم بعملية تنظيم عمل عناصر الإنتاج السابقة وذلك باستخدام المهارات الفنية والإدارية المتوفرة في سبيل إنتاج السلعة أو الخدمة. ويحصل المنظم على جزء أو نسبة من الأرباح (Share) لمساهمته في إدارة وتنظيم العملية الإنتاجية.

ويلاحظ، أن أهم ما يميز عناصر الإنتاج هو عدم توفرها بشكل كافي بحيث يتم إنتاج جميع السلع والخدمات التي نقوم بطلبها. أي أن عناصر الإنتاج، أو الموارد الاقتصادية موجودة بكميات نادرة نسبياً مقارنة مع حجم وعدد الرغبات والحاجات الإنسانية غير المحدودة. إذن فمشكلة الندرة النسبية هي التي تدفعنا إلى عملية الاختيار من بين البدائل المختلفة. فعندما لا يستطيع شخص معين من الحصول على جميع رغباته وحاجاته غير المحدودة، فإنه يضطر هنا إلى عملية اللجوء إلى الاختيار من البدائل. فمثلاً قد يضطر هذا الشخص إلى اقتناء المنزل بدلاً من حصوله على السيارة وبالتالي فإن عملية اختيار سلعة أو خدمة معينة تتضمن في نفس الوقت القيام بتضحية تتمثل في عدم اقتناء سلع أو خدمات أخرى.

وتسمى هذه التضحية بـ"تكلفة الفرصة البديلة" (Opportunity Cost) وتعني تكلفة القيام باختيار معين. فالطالب الذي قرر الدخول إلى الجامعة وإكمال مشواره التعليمي لديه تكلفة فرصة بديلة تتمثل في الاختيارات الأخرى التي لم يقم بها كعدم حصوله على وظيفة ذات مردود مادي في

حين أن الطالب الذي قرر عدم دخول الجامعة كانت تكلفة الفرصة البديلة لديه في عدم حصوله على وظيفة مرموقة اجتماعياً في المستقبل مثلاً.

ويتضح من ذلك، أن مشكلة الندرة النسبية والتي تمثل ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية (Economic Problem)، هي حجر الأساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد. ويقوم علم الاقتصاد بدراسة المشكلة الاقتصادية ويحاول استخدام النظريات والأسس الاقتصادية المتعددة لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية باستخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة والتي يتميز وجودها بالندرة النسبية، والتي مهما كبر حجمها أو كمها فهي محدودة نسبياً مقارنة بالحاجات الانسانية المتعددة. ونتيجة للمشكلة الاقتصادية، فإن علم الاقتصاد يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد الاقتصادية النادرة. وهذا يدفعنا بالطبع إلى تحديد الأولويات عن طريق الإجابة على الأسئلة الاقتصادية التالية:

1- <u>ماذا ننتج:</u> ويتعلق هذا السؤال حول أي من السلع يتطلب علينا القيام بإنتاجها خاصة وأن مشكلة الندرة تحتم علينا ذلك، حيث أنه لا يمكن أن ننتج جميع السلع والخدمات التي يرغب جميع الأفراد في الحصول عليها. وبالتالي، فإننا نواجه مشكلة الاختيار، التضحية، وتكلفة الفرصة البديلة.

2- <u>كيف ننتج:</u> يطالبنا هذا السؤال بضرورة إيجاد الطريقة الأفضل التي من خلالها نستطيع إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى تقليل هدر الموارد النادرة خلال عملية الإنتاج.

3- <u>لمن ننتج:</u> ويركز هذا السؤال على ضرورة إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة لأكبر شريحة في الاقتصاد. فبسبب مشكلة الندرة، فإن إشباع حاجات ورغبات أطراف معينة قد تكون على حساب إشباع حاجات ورغبات أطراف أخرى.

وفي هذا السياق، يمكن النظر لأنواع السلع من وجهة نظر الاقتصاد الكلي علي أنها :

- **السلع الاقتصادية: Economic Goods هي تلك التي لا توجد في الطبيعة إلا بكميات محدودة بالنسبة للرغبة فيها .**
- **السلع الحرة : Free Goods فهي تلك السلع التي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة ، ولا يبذل الإنسان أي جهد في سبيل الحصول عليها ، كالهواء وأشعة الشمس .**
- **السلع الاستهلاكية : Consumer Goods هي السلع التي تنتج بغرض الاستهلاك النهائي ، أو هي التي تشبع الحاجة الإنسانية مباشرة دون إجراء عمليات تحويلية عليها كالملابس والغذاء.**
- **السلع الرأسمالية: Capital Goods فهي السلع التي لا يمكن استخدامها مباشرة في إشباع الحاجات الإنسانية إنما بطريق غير مباشر كالآلات والمعدات المختلفة.**
- **السلع الوسيطة: Intermediate Goods فهي السلع التي تدخل في مراحل الانتاج، أي هي سلع ممكن يتنتج منها سلع اخرى.**

ثانياً: التوظف الكامل:

يعتبر مفهوم التوظف الكامل (Full Employment) من الأساسيات المهمة في الاقتصاد، حيث يوضح هذا المفهوم الوضع الذي يكون فيه جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، بحيث لا يوجد هناك عنصر إنتاجي يرغب في العمل والمشاركة في الإنتاج معطلاً أو غير موظف. وبالتالي، يتم استخدام جميع العناصر الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد.

وتجدر الملاحظة هنا، إلى إنه يتطلب توجيه العناصر الإنتاجية إلى أفضل توظيف لها، بحيث يكون هناك كفاءة (Efficiency) في استخدام وتوظيف العناصر الإنتاجية النادرة. فمثلاً، لا يمكن في سياق هذا المفهوم أن نقوم بتوظيف مهندس كسائق حافلة بل يجب أن نقوم بإعادة توزيع الموارد (Reallocation of Resources) نحو استخدامها الأمثل.

وتشير الكفاءة إلي أنه إما أن تنتج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات باستخدام كمية محددة من عناصر الإنتاج أو أن ننتج كمية معينة من السلع والخدمات باستخدام أقل كمية ممكنة من عناصر الإنتاج . لذا، حالة التوظف الكامل تعني أن جميع الموارد (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) المتاحة في المجتمع مستغلة بالكامل . وهي من أرقى الحالات التي يتطلع إليها أي اقتصاد في العالم .

ثالثاً: الطلب الكلي والعرض الكلي :

- ♣ الطلب الكلي: إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين .
- ♣ العرض الكلي: مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع في فترة زمنية معينة . ويتحقق التوازن بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي فإذا زاد الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور التضخم وإذا حدث العكس فسوف يظهر ما يعرف بالركود .

رابعاً: السياسات الاقتصادية:

تشير السياسة الاقتصادية إلي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال وزاراتها المعنية لفرض سيطرتها علي نواحي الاقتصاد المختلفة وبدرجات متفاوتة. وتسعي الحكومات لتحسين أحوال الاقتصاد أو حل مشكلات تمثل أمراض اقتصادية مثل التضخم ومنع الركود والبطالة .. وغيرها، ولتحقيق ذلك، تحدد السياسات الاقتصادية مجموعة من الأهداف ذات أبعاد اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، من أهمها، ما يلي:

- ♣ تحقيق النمو الاقتصادي
- ♣ الحفاظ على مستويات منخفضة من البطالة
- ♣ الحفاظ على مستوى منخفض من التضخم

♣ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

♣ إدارة جيدة للعجز والديون

ويحاول صنّاع القرار، تحقيق هذه الأهداف المتنوعة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية. ويكون كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء المجموعة الاقتصادية (المالية والتنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والاستثمار) ومحافظ البنك المركزي مسئولين عن وضع السياسة الاقتصادية ورسم محدداتها. كما أن بأيديهم وسائل عديدة لاستخدامها في تحقيق تلك الأهداف المبتغاة. ومن أبرز سياسات الاقتصاد الكلي السياسة المالية والسياسة النقدية.

خامساً: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

1- النمو الاقتصادي:

يشير إلي عملية تغير اقتصادي تلقائي (يمكن تقديرها بصورة كمية)، تعني زيادة الناتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد منه، مما يعني زيادة قدرة الاقتصاد القومي علي انتاج السلع والخدمات والارتقاء بمستوي معيشة الفرد. وكلما كان معدل نمو الاقتصاد القومي أكبر من معدل نمو السكان كان أفضل. ويتم قياس النمو الاقتصادي لدولة ما من خلال عدة مؤشرات، أبرزها الناتج القومي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه. ومن أبرز العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية، الموارد الطبيعية البشرية، رأس المال، التطور التكنولوجي، الانفاق العام. ويتوقف النمو في مرحلة معينة من الزمن ، لذلك يحتاج النمو إلي التنمية ليبقى مستمر.

2- التنمية الاقتصادية:

تشير إلي إستحداث تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد مستهدفة ومخطط لها (ذات جوانب كمية ونوعية)، وهي عملية تسعي بشكل دائم لزيادة الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، مما يتطلب من الجهات المسئولة في الحكومة استخدام مجموعة من السياسات الاقتصادية بغرض تحقيق أهداف عملية التنمية، ثم الوصول لمرحلة الانطلاق التي تؤهلها للوصول للنمو الاقتصادي في مرحلة تالية تعقب تحقيق عملية التنمية. وتبقى عملية التنمية مستمرة.

وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضهما البعض، لكن النمو قد يحدث على الرغم من عدم وجود التنمية، ومن الممكن أن يحدث تنمية دون وجود النمو، ولكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل ويحقق أهدافه، والنمو هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح.

سادساً: التدفق والرصيد :

معني كلاً من التدفق والرصيد :

- **♣ الرصيد Stock : هو كمية ثابتة في لحظة زمنية معينة، تحسب دون الاهتمام بمدي زمني معين.**
- **♣ التدفقFlow : هو تغير خلال فترة زمنية معينة، يجب أن يحسب او يقاس خلال فترة من الزمن وليس لحظة.**

فكمية النقود (الثروة) تعتبر أرصدة قابلة للقياس، يمكن تحديدها في لحظة معينة من الزمن، ومثلها مستوى التوظف ورأس المال القومي، أما الانفاق النقدي يعتبر تدفق أو تيار، يقاس خلال فترة من الزمن وليس لحظة. ومثلها الانفاق الاستهلاكي ، الانفاق الاستثماري ، الإنفاق الحكومي كلها تيارات أو تدفقات

فعلي سبيل المثال: الدخل هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد، أما الثروة هي رصيد الفرد في لحظة معينة. والعلاقة بينهما هي أن الثروة تعمل على تدفق الدخل . كما أن تراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الثروة .

لذلك تمثل كمية النقود المتداولة متغير خزين أو رصيد Stock ، والذي يمثل كمية قابلة للقياس خلال لحظة زمنية معينة اي ليس لها مدى أو بعد زمني Time range or dimension وكمية النقود هنا شأنها شأن رأس المال القومي أو الثروة القومية أو حجم القروض المصرفية الممنوحة أو كمية المواد الأولية المخزنة أو الاحتياطي منها، تقاس دون ان ينظر أو يؤخذ بنظر الاعتبار الاطار الزمني لها . أما الانفاق النقدي ، فيمثل متغير تيار أو تدفق Flow الذي يمثل كمية قابلة للقياس في اي لحظة زمنية معينة اي له بعد أو حدود زمنية اي يجب ان يحسب أو يقاس عبر فترة من الزمن .

سابعاً: تصنيف الاقتصاد حسب الألوان:

حفل الأدب الاقتصادي في الوقت الراهن بعدد من المفاهيم التي تعكس مسميات مختلفة للاقتصاد حسب الألوان حيث:

♣ الاقتصاد الأبيض: يشير إلي جميع الأنشطة والقطاعات التي تنخرط في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك في إنتاج وبحث وتوزيع وتسويق المنتجات الصحية (سلع وخدمات) ، وكذلك في الأبحاث الجامعية وأنشطة التعليم بجانب المناطق والتكنولوجية.

♣ الاقتصاد الأسود والاقتصاد الرمادي: يشير إلي ألأنشطة التي تتم بشكل غير رسمي بعضها مشروع والبعض الأخر غير مشروع، و تهيمن الأنشطة غير المشروعة على الاقتصاد الأسود أو الاقتصاد الخفي، فيما تغلب على الاقتصاد الرمادي الأنشطة المشروعة التي تشكل جانباً كبيراً من الاقتصاد غير الرسمي التي تدور انشطته بعيداً عن دائرة الاقتصاد الرسمي وبعيداً عن أعين الأجهزة الحكومية.

♣ الاقتصاد الأحمر: يشير إلي الاقتصاد المركزي الذي تسيطر عليه الحكومات المركزية في الدول الاشتراكية والماركسية، وفي ظل هذا الاقتصاد تسيطر الحكومة على معظم وسائل الإنتاج والتوزيع وارتبط وجوده بالحقبة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي سابقاً وفي الصين فيما مضى.

♣ الاقتصاد البني: يشير إلي الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بصفة أساسية على الوقود الأحفوري كالفحم والنفط والغاز كمصدر للطاقة، وفي ظله تزيد كميات الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون وغيره وتزداد درجات التلوث البيئي.

♣ الاقتصاد الأخضر: يشير إلي الاقتصاد الذي يتوجه بصفة أساسية إلي الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة كمصدر له ومن المفترض ان يحسن من رفاهية الأفراد والعدالة الاجتماعية ويقلل من المخاطر البيئية و مخاطر استنفاذ الموارد الطبيعية، وهو عكس الاقتصاد البني.

♣ الاقتصاد الأزرق: يشير إلي كافة الأنشطة والقطاعات المرتبطة بالبحار والمحيطات والأنهار والشواطئ، ويضم بذلك مجموعتين أساسيتين هما: مجموعة الأنشطة البحرية التي تتم بداخل المحيطات والبحار والمناطق الساحلية مثل الصيد ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. بينما تتضمن المجموعة الثانية الأنشطة المتعلقة بالبحار التي تستخدم أو تنتج منتجات وخدمات مرتبطة بالبحار والمحيطات كالمأكولات البحرية، والتكنولوجيا الحيوية، وبناء السفن وإصلاحها وأنشطة الموانئ والتكنولوجيا والمعدات والخدمات الرقمية المرتبطة بها.

♣ الاقتصاد الفضي: يشير إلي الاقتصاد الذي يهتم بفئة عمرية معينة (كبار السن 50 سنة فما فوق)، ويشمل جميع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة باحتياجات كبار السن وتلبية حاجاتهم وتأثير ذلك على القطاعات الأخرى.

♣ الاقتصاد الأصفر: يشير إلي الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الطاقة الشمسية وكيفية الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة لكونها تمثل المصدر الرئيسي لمعظم مصادر الطاقة كما أنها مصدر مجاني وغير محدود للطاقة، بجانب انها طاقة مأمونة المصدر ويمكن وصولها إلي المناطق النائية التي لا يمكن لأي مصدر من مصادر الطاقة الأخرى الوصول إليها.

المبحث الثاني

ماهية منحنى إمكانيات الإنتاج

ويتبين مما سبق، أن مشكلة الندرة تتطلب منا العمل نحو استخدام الموارد الاقتصادية النادرة استخداماً أكثر كفاءة، وذلك من أجل إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية اللامتناهية. وعلى الرغم من استخدام هذا المبدأ، وبالتالي التوصل إلى مستوى التوظف الكامل في الإنتاج وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، إلا أن الاقتصاد لا يستطيع أن يستمر في إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات المختلفة إلى ما لا نهاية. وهذا بالطبع يعني أن الاقتصاد يعتمد على الموارد الإنتاجية المستخدمة والمتوفرة لديه، ولا يستطيع تجاوز الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة له.

ويمكن شرح هذه الفكرة باستخدام ما يسمى بـ"منحنى إمكانيات الإنتاج" أو (Production Possibilities Frontier –The PPF) والذي يوضح أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلع والخدمات المختلفة في الاقتصاد، وذلك باستخدام الموارد الإنتاجية المتوفرة وباستخدام التكنولوجية المتوفرة. ويعتمد منحنى إمكانيات الإنتاج (PPF) على الافتراضات التالية :

1- الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل: ويعنى هذا الافتراض أن جميع عناصر الإنتاج المتوفرة مستخدمة استخداماً أمثلاً، ولا توجد هناك أي عناصر إنتاجية معطلة.

2- ثبات كمية عناصر الإنتاج في الاقتصاد: بحيث لا يمكن زيادة عدد أو حجم أو كميات عناصر الإنتاج المتوفرة في الاقتصاد.

3- ثبات المستوى التكنولوجي: ويعني هذا الافتراض استبعاد أي تطور تقني أو فني.

4- انتاج سلعتين: حيث نفترض أن الاقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط، تتمثل الأولى في سلعة استهلاكية يتم استهلاكها مباشرة، بينما تمثل السلعة الأخرى سلعة رأسمالية، والتي تستخدم في عملية إنتاج سلع وخدمات أخرى (كجهاز إنتاجي معين أو آلة إنتاجية معينة).

إن الافتراضات السابقة توضح أن الكميات التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها، هي كميات محددة. وهذا يعني في حال استخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة –مستوى التوظف الكامل- وطبقاً للمستوى التكنولوجي المتوفر، فإن الاقتصاد يستطيع إنتاج أقصى كمية ممكنة من السلع والخدمات. ولتوضيح هذه الفكرة، نقوم باستخدام جدول إمكانيات الإنتاج الموضح في جدول (1).

لنفترض أن الاقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط: أسلحة (W) ومواد غذائية (F)، وذلك باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتوفرة ومستوى تقنية معين. ويوضح الجدول التالي الكميات التي يمكن إنتاجها من هاتين السلعتين:

جدول (1)

إمكانيات الإنتاج من السلعتين (W) و(F)

الاختيار أو التوزيع	W	F
A	0	36
B	1	35
C	2	33
D	3	30
E	4	26
K	5	21
G	6	15
H	7	8
I	8	0

يوضح جدول السابق، اختيارات متعددة لإنتاج السلعتين (W) و(F)، وذلك عندما يتم استخدم جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التكنولوجي المتوفر. فعلى سبيل المثال، فإن الاختيار (A) يعبر عن ذلك المستوى الإنتاجي الذي يتم فيه إنتاج (36) وحدة من المواد الغذائية ولا شيء من الأسلحة. وهذا، يعني بالطبع أن جميع الموارد والطاقات الإنتاجية موجهة بالكامل إلى إنتاج السلعة (F)، في حين لا توجد هنالك عناصر إنتاجية موظفة في إنتاج السلعة الأخرى (W).

وبالمقارنة، فإن الاختيار الأخير (I) يوضح حالة مغايرة تماماً، حيث يقوم الاقتصاد بتوجيه جميع طاقاته الإنتاجية لإنتاج السلعة (W) فقط. حيث يقوم بإنتاج (8) وحدات منها، في حين لا يتم إنتاج أي وحدة من السلعة الأخرى. أما بالنسبة للتوزيعات الإنتاجية الأخرى والتي تقع بين التوزيع (A) والتوزيع (I)، فتوضح المستويات المختلفة التي يتم فيها إنتاج كميات معينة من السلعتين. فالتوزيع (B) يتضمن إنتاج (35) وحدة من السلعة (F) ووحدة واحدة من السلعة (W)، أما عند التوزيع (H) فإن الاقتصاد يقوم بإنتاج (7) وحدات من السلعة (W) و(8) وحدات من السلعة (F).

وبسبب مشكلة الندرة، فإن زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين لا بد وأن يكون على حساب الكمية المنتجة من السلعة الأخرى. أي أن هناك تضحية وتكلفة فرصة بديلة يتم احتسابها. فعندما كانت جميع الطاقات والموارد الاقتصادية موجهة بالكامل نحو إنتاج السلعة (F)، أي عند اختيار التوزيع (A)، تضمن ذلك إنتاج (36) وحدة من السلعة (F) ولاشيء من السلعة (F). ولكن إذا قرر الاقتصاد البدء بإنتاج الوحدة الأولى من السلعة (W)، أي تم اختيار التوزيع (B)، كان ذلك على حساب إنتاج كميات أقل من السلعة (F)، حيث يتم إنتاج (35) وحدة منها. وإذا قرر الاقتصاد الاستمرار في زيادة الإنتاج من السلعة (W) إلى إنتاج وحدتين، أي الاختيار (C)، فإن ذلك سيكون على حساب إنتاج السلعة (F)، حيث تنخفض الكمية المنتجة من (35) إلى (33) وحدة. إن الانتقال من توزيع إلى توزيع آخر يتضمن أيضاً تقديم تضحية، وبالتالي تكلفة فرصة بديلة.

فلانتقال من التوزيع (A) إلى التوزيع (B)، أي زيادة إنتاج السلعة (W) بوحدة واحدة، كان على حساب التضحية بوحدة واحدة من السلعة (F). أما تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الوحدة الإضافية الثانية من السلعة (W)، أي التوزيع (C)، فتعادل وحدتين من السلعة (F) وهكذا. ويوضح جدول (2) مقدار التضحية المقدمة، وذلك كما يلي:

جدول (2)

إمكانيات الإنتاج من السلعتين (W) و(F) وتكلفة الفرصة البديلة

الاختيار أو التوزيع	W	F	مقدار التضحية
A	0	36	---
B	1	35	1
C	2	33	2
D	3	30	3
E	4	26	4
K	5	21	5
G	6	15	6
H	7	8	7
I	8	0	8

ويوضح القانون التالي كيفية احتساب تكلفة الفرصة البديلة:

$$\frac{\text{مقدار التغير في السلعة (F)}}{\text{مقدار التغير في السلعة (W)}}$$

أولاً: منحنى إمكانيات الإنتاج:

ويمكن استخدام البيانات الموجودة في جدول (1) وذلك من أجل التوصل إلى "منحنى إمكانيات الإنتاج" حيث يتم قياس السلعة الأولى (W) على المحور السيني والسلعة الأخرى (F) على المحور الصادي، وذلك كما يلي:

وتجدر الملاحظة ، أنه وباستخدام الطاقة الإنتاجية القصوى للاقتصاد، أي باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التكنولوجي المتوفر، فإن أقصى كمية يمكن إنتاجها، هي تلك النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج كالنقاط (A, B, C, D, K, I). ويمكن تعريف هذه النقاط، بأنها نقاط إنتاج أمثل، حيث توضح هذه التوزيعات المختلفة أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلعتين في هذا الاقتصاد.

شكل (1)

منحنى إمكانيات الإنتاج

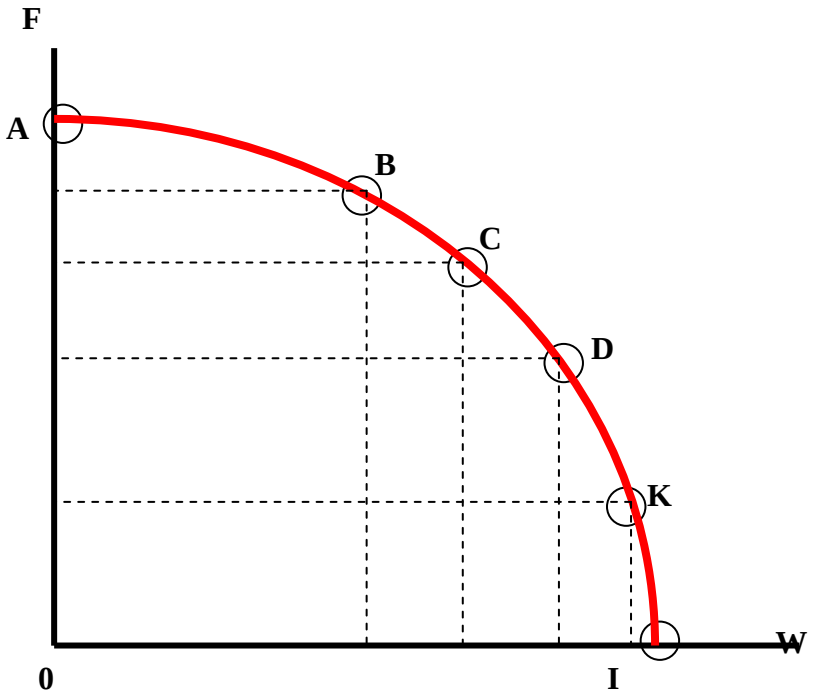

أما النقاط الواقعة داخل المنحنى كالنقطة (Z) في الشكل رقم (2)، فهي نقاط إنتاجية غير مثلى، حيث تتميز بعدم الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، يمكن الانتقال من النقطة (Z) إلى النقطة (K) الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج، حيث يضمن هذا الانتقال إنتاج المزيد من السلعة (W) مع الحفاظ على نفس كمية الإنتاج من السلعة (F). ومن جانب آخر، يمكن الانتقال من النقطة (Z) إلى نقطة إنتاج أمثل كالنقطة (B) مثلاً، وينتج عن هذا الانتقال زيادة الإنتاج من السلعة (F) مع المحافظة على نفس الكمية المنتجة من السلعة (W). وأخيراً، يمكن زيادة الكمية المنتجة من السلعتين، وذلك عن طريق التحرك إلى النقاط الواقعة على المنحنى بين التوزيعين (K) و (B).

إذاً، فإن نقاط الإنتاج غير المثلى، هي تلك التي تقع داخل المنحنى، ويمكن في نفس الوقت زيادة الكمية المنتجة من السلعتين أو احداهما دون تقليل الإنتاج من السلعة الأخرى. أما بالنسبة للنقاط الواقعة خارج المنحنى، فهي نقاط إنتاج تقع خارج نطاق القدرات الإنتاجية للاقتصاد حالياً. فبما أن أقصى ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، لا بد وأن يقع على المنحنى نفسه، فإن النقاط الخارجية كالنقطة (M)، هي نقطة إنتاجية مرغوبة (حيث تتضمن كميات أكبر من السلعتين أو على الأقل سلعة واحدة) لكنها نقطة إنتاجية غير متاحة (لا يمكن التوصل إليها في ظل عناصر الإنتاج المتاحة والمستوى التكنولوجي المتوفر). ويوضح الشكل رقم (2) النقاط الواقعة داخل المنحنى والنقاط الخارجية.

شكل (2)

منحنى إمكانيات الإنتاج

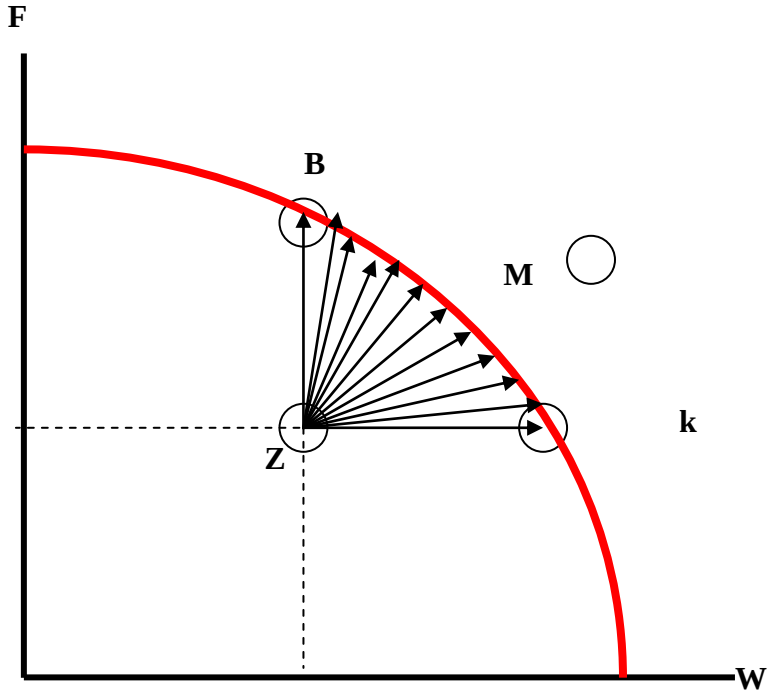

ويتضح من ذلك، أنه كل نقطة تقع على المنحنى، تمثل نقطة إنتاج أمثل. حيث يتم إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات باستخدام العناصر الإنتاجية المتاحة والمستوى التكنولوجي المتوفر. أما النقاط التي تقع داخل المنحنى، فهي نقاط إنتاج متاحة لكن غير مرغوبة، حيث تمثل هدر وسوء استخدام العناصر الإنتاجية المتوفرة. أما النقاط التي تقع خارج المنحنى، فهي نقاط إنتاج مرغوبة، لكن غير متاحة في ظل الطاقة الإنتاجية المتوفرة والمستوى التكنولوجي المتاح.

ثانياً: انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج:

تجدر الإشارة إلى، أن الموقع الذي يتم رسم منحنى إمكانيات الإنتاج فيه يعتمد على الطاقة الإنتاجية المتوفرة والمستوى التكنولوجي المتاح. فإذا كانت الطاقة الإنتاجية لاقتصاد معين أكبر من اقتصاد آخر، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج يكون إلى اليمين (إلى الخارج) والعكس صحيح، ويوضح شكل (3) هذه التغيرات، وذلك كما يلي:

شكل (3)

الأشكال المختلفة لمنحنيات إمكانيات الإنتاج

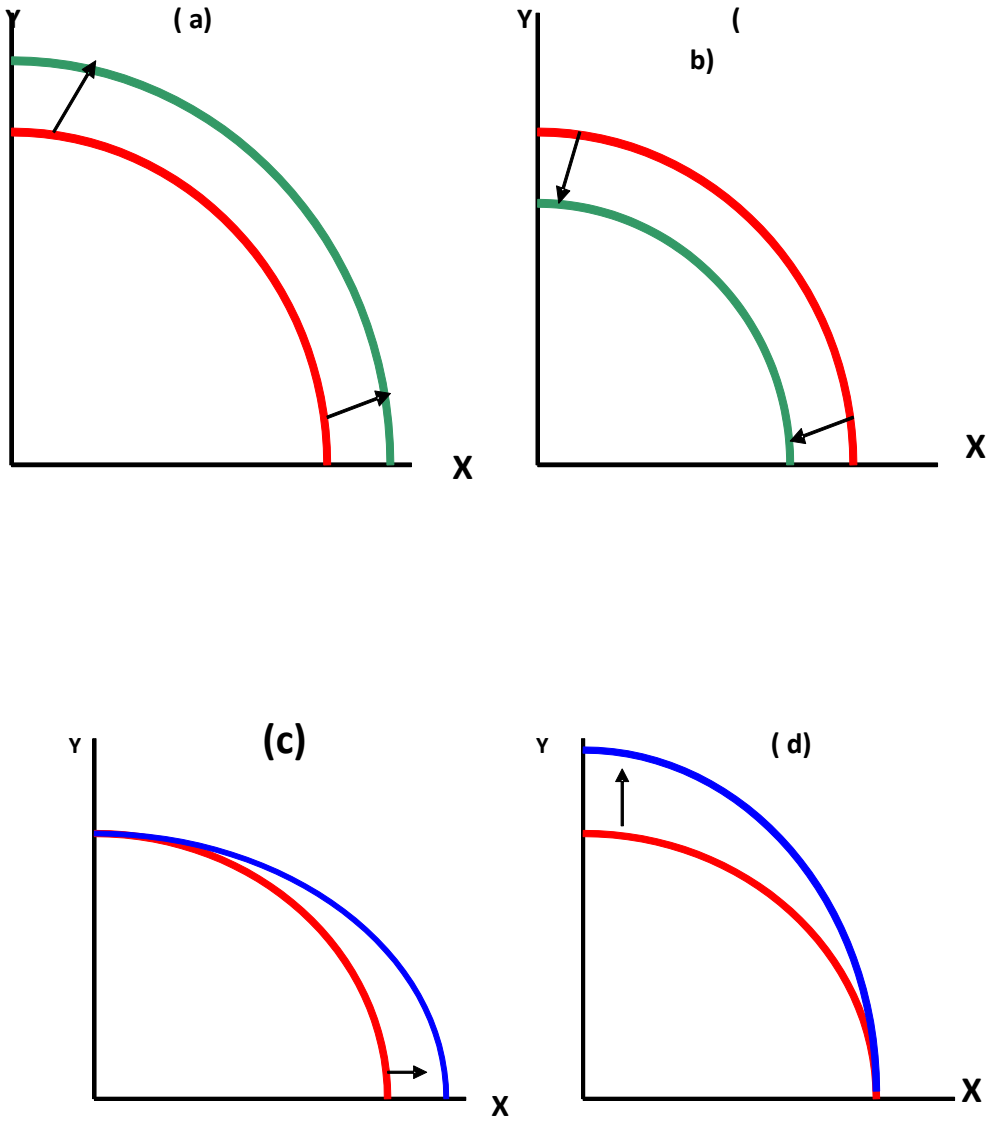

والأسباب التي تدفع إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، هي كما يلي:

1- تغير حجم، عدد، أو كفاءة عناصر الإنتاج: إن زيادة عدد العمال المستخدمين في عملية الإنتاج، سيؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليمين وإلى الأعلى، في حين إن فقدان العمالة للمهارات سيؤدي إلى انتقال المنحنى إلى الداخل.

2- تغير المستوى التكنولوجي: أن التطور التكنولوجي، سيؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليمين، في حين إن رداءة التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج، ستعمل على انتقال المنحنى للداخل.

ويوضح الشكل (a)، انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج لليمين، مما يعني زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة أو تطور التكنولوجية. وبالتالي زيادة الكميات المنتجة من السلعتين. بينما يوضح الشكل (b) انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الداخل، بسبب انخفاض كمية عناصر الإنتاج المستخدمة أو عدم كفاءة المستوى التكنولوجي. وبالتالي انخفاض الكميات المنتجة من السلعتين. بينما يوضح الشكل (c) نمواً غير متوازناً، حيث زادت الكمية المنتجة من السلعة (X)، في حين ظلت الكمية المنتجة من (Y) ثابتة. أما الشكل (d) فيوضح نمواً غير متوازناً بالنسبة لإنتاج السلعة (Y)، لأن الكمية المنتجة من السلعة (X) لم تتغير. لاحظ أن الشكلين (a) و(b) يوضحان نمواً متوازناً حيث تم زيادة كميتي السلعتين في آن واحد.

وبما أن الموارد الاقتصادية تتميز بالندرة، فإن إنتاج وحدات إضافية من سلعة ما، يتطلب التضحية بوحدات من السلع الأخرى. وبدراسة منحنى إمكانيات الإنتاج في شكل (1)، فإن الشكل المقعر للمنحنى، يعكس (Law of Increasing Opportunity Costs) أو "قانون تزايد

تكلفة الفرصة البديلة": كلما ارتفع الإنتاج من سلعة معينة (السلعة W هنا)، كلما تطلب ذلك التضحية بكميات متزايدة من السلعة الأخرى (السلعة F). أي كلما ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة. لكن إذا كان معدل التضحية، أو كانت تكلفة الفرصة البديلة ثابتة في كل مرة، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج يكون خطاً مستقيماً ذو ميل سالب. كما هو موضح في الجدول رقم (3) والشكل رقم (4).

جدول(3)

إمكانيات الإنتاج من السلعتين (W) و(F) وتكلفة الفرصة البديلة (الثابتة)

الاختيار أو التوزيع	W	F	تكلفة الفرصة البديلة
A	0	10	--
B	1	8	2
C	2	6	2
D	3	4	2
E	4	2	2
K	6	0	2

ويلاحظ من الجدول السابق، أن إنتاج وحدات إضافية من السلعة (W)، يتطلب التضحية بوحدتين فقط من السلعة (F) في كل مرة. وبالتالي، فإن مقدار التضحية، أو تكلفة الفرصة البديلة، عبارة عن معدل ثابت، ويساوي وحدتين فقط. أما منحنى إمكانيات الإنتاج في هذه الحالة فيكون كالتالي:

شكل (4)

منحنى إمكانيات الإنتاج (ثبات تكلفة الفرصة البديلة)

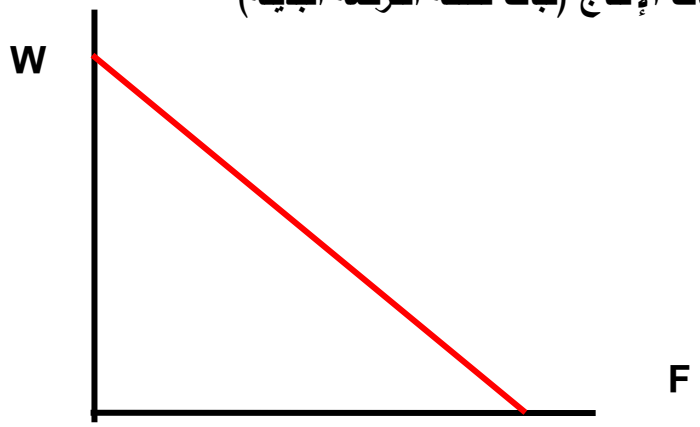

ويكون المنحنى خطاً مستقيماً ذو ميل سالب، مما يعكس قانون ثبات تكلفة الفرصة البديلة. ويوضح المنحنى، كما سبق الحديث، توجيه كل الموارد الإنتاجية المتوفرة لإنتاج المواد الغذائية فقط (التوزيع A)، فإنه يمكن إنتاج (36) وحدة من المواد الغذائية و(0) من الأسلحة. وهذا بالطبع أقصى ما يمكن إنتاجه من السلعتين باستخدام العناصر الإنتاجية المتوفرة والمستوى التكنولوجي الموجود. وعلى العكس، يوضح المنحنى، أنه عند توجيه كل الموارد الإنتاجية المتوفرة لإنتاج الأسلحة فقط (التوزيع I)، فإنه يمكن إنتاج (8) وحدات من الأسلحة و (0) من المواد الغذائية. وهذا بالطبع، أقصى ما يمكن إنتاجه من السلعتين باستخدام العناصر الإنتاجية المتوفرة والمستوى التكنولوجي الموجود.

المبحث الثالث

النظم الاقتصادية

يعرف النظام الاقتصادي على أنّه مجموعةٌ من العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تحكم وتدير وتُنظّم حياة مجتمعٍ ما اقتصادياً في زمن مُعين، حيث يؤثّر هذا النظام في طبيعة العلاقات المتبادلة بين البشر ومختلف الموارد وعلى رأسها الموارد الطبيعيّة. وتهدف النظم الاقتصاديّة على اختلاف أنواعها وخصائصها إلى تلبية الاحتياجات الفردية المختلفة، من خلال استثمار الموارد المتاحة، إلى جانب حلّ المشاكل المتعلّقة بقلة الموارد، وتنوّع الاحتياجات الإنسانية، ومن هنا فقد ظَهرت العديد من النظم الاقتصادية.

أولاً: أبرز النظم الاقتصادية:

(أ)- النظام الرأسمالي :

يهدف النّظام الرأسمالي بشكل رئيسي إلى تحقيق أكبر قدرٍ مُمكن من الأرباح؛ حيث يمتاز بتأسّسه على مبدأ الملكيّة الفردية لوسائل الإنتاج، واعتماده المباشر على العرض والطلب، كما يشتهر النظام الرأسمالي أيضاً بمبدأ المنافسة إلى درجة أنها تتطور أحياناً لتنقلب إلى احتكار، أمّا الدّولة التي تعتمد النظام الرأسمالي فتمتاز بأنّ لها تدخّلات بسيطة جداً، ومحدودة؛ حيث تقتصر

مهامها على المهام العامة فقط؛ كتوفير الأمن والحماية، وغيرها؛ ذلك لأنّ الدول الرأسمالية تَعتمد علي مبدأ الحريّة الاقتصادية، وتتوسّع فيه.

فهو نظامٌ اقصاديٌ ماليٌ يقوم على أساس رفع شأن الجانب المادي ليكون في طليعة الأولويات على الصعيد الاقتصادي، ويتخذ من فصل الدين عن الحياة مبدأً له، ويركز على الملكية الفردية الشخصية وتنمية رؤوس الأموال وزيادتها بكافة ومختلف الأساليب والطرق، من أجل تلبية احتياجات الإنسان بشقيها الكمالية والأساسية، ويركز هذا النظام على زيادة ثروات الإنسان بشكلٍ بعيدٍ عن تدخلات الدولة والنظام السياسي فيها، حيث إنه يستند على التملك والبيع والشراء والاستيراد والتصدير وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

(ب)- النظام الاشتراكي:

النظامُ الاشتراكي هو نظامٌ فكريٌ قائمٌ على وضعِ مجموعةٍ من المبادئ والقواعد التي تسيطرُ على السياسة، والاقتصاد في دولةٍ ما، وأيضاً يُعرفُ النظامُ الاشتراكي بأنّه عبارةٌ عن نوعٍ من أنواع الفلسفات الفكريّة التي تهتمُ بصياغةِ نظامٍ يتحكمُ بالعوامل الاقتصاديّة، والسياسيّة الخاصّة بالدُولة من خلال الاعتمادِ على تطبيقِ فلسفةٍ معينةٍ تربطُ بين النظامِ السياسيّ، والنظام الاقتصاديّ بعلاقةٍ تكامليّة تهدفُ إلى جعلِ ملكيّة الوسائل الإنتاجيّة، والموارد الاقتصاديّة ملكيّةً عامةً لجميعِ الأفراد في المجتمعِ، والذين يتشاركون في التحكمِ بها كلٌ على حسبِ دوره، ومن هنا جاء مسمى الاشتراكيّة للدلالةِ على تعزيزِ دور المشاركة بين الأفراد.

وبالتالي، على عكس النظام الرأسمالي، يعتبر النظام الاشتراكي أكثر تحفّظاً تجاه عديد من القضايا الاقتصادية؛ فملكية وسائل الإنتاج في الأنظمة الاشتراكية هي ملكية جماعية، كما أنّ للدولة دور أكبر في العمليات الإنتاجية المختلفة، ومن هنا فإنه يُمكن القول إنّ النظام الاشتراكي هو نظام مركزي بطبعه. ففي ظل هذا النظام تمتلك الدولة الموارد الاقتصادية، أي أنّ الاشتراكية تناقض ما تقوم عليه الرأسمالية، وترتكز على مبدأ الملكيّة الجماعية لمختلف الموارد الإنتاجيّة في المجتمع، وبناءً على ذلك فإنّ جميع مواطني الدولة يعملون تحت إمرتها تحت مسمى القطاع العام، بينما يقع على عاتق الدولة تأمين احتياجاتهم المختلفة من مأكل ومشرب ومسكن، وغيرها من خدمات صحيّة وتعليميّة وترفيهيّة.

لذلك، هو نظام تنتهجه وتتبنى مبادئه الدولة للتنمية الشاملة، ويقوم على أساس مراقبة الدولة للنشاط الإقتصادي والتدخل فيه، للحد من الإستغلال الرأسمالي لمقدرات البلاد، التي تعمل على توفيرها للعامة، وتركز الثروة في أيدي عدد محدود من الأفراد، وتوفير فرص العمل للمواطنين .

(جـ)- النظام المختلط:

يمكن القول إنّ النّظام المختلط هو مزيج من النظامين السابقين؛ ففي هذا النوع من الأنظمة يتواجد القطاعان: الخاص، والعام جنباً إلى جنب مَعاً في النشاط الاقتصادي لمُجتمع ما، كما تلعب الدولة فيه أيضاً دوراً مهمّاً وكبيراً؛ إذ تراقب نَشاط القطاع الخاص إلى جانب توفيرها الحماية للمستهلك،

ومنعها لتفشي الاحتكارات التي تمارسها بعض الجهات المنتجة، إلى جانب ذلك تهتمّ الدولة في هذا النظام بمَصالح المواطنين خاصّةً أولئك المُعرّضين لخطر البطالة، وما قد ينتج عنها من آثارٍ سلبيّة خطيرة تضر بالمجتمع.

ثانياً: نشأة وخصائص النظم الاقتصادية:

(أ)- نشأة وخصائص النظام الرأسمالي :

1- نشأة النظام الرأسمالي:

بدأ النظام الرأسمالي بالظهور على ما تبقى من مخلفات الإقطاع عقب انتهاء معظم النظم الملكية (النظم البرجوازية) في الدول الغربية، وأدت الحروب والثورات في ذاك الوقت إلى نشره بشكلٍ كبيرٍ وموسع، وقد ظهرت هذه الأفكار في فرنسا (الثورة الفرنسية). وقد بدأت ملامحه الأولى بالمناداة بتقليل دور الكنيسة، ثم نادى كثيرون بضرورة سن القوانين التي تخص الاقتصاد، وأنه لا يجوز لأحدٍ أن يحد من تأثيره أو قوته، وبالتالي فقد كان هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الاقتصاد بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم.

2- مميزات النظام الرأسمالي :

♣ يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والتي تعني حرية تصرف الأشخاص بثرواتهم وممتلكاتهم، حيث يتوجب على المجتمع حماية حقوق المنتجين وأصحاب رؤوس المال.

♣ دافع الربح هو الحافز لزيادة الإنتاج.

♣ رغبات المستهلك هي أساس الإنتاج، فالذي يحدد الكميات التي يزودها المنتجون والتجار للسوق هي حاجات المستهلك.

♣ الطابع التنافسي الذي يزيد من الإنتاجية بشقيها النوعية والكمية.

3- عيوب النظام الرأسمالي

♣ الأنانية وتركز رؤوس الأموال في يد فئةٍ معينةٍ من التجار وأصحاب الأموال.

♣ الفقر الزائد لشريحة متلقي الخدمات أو المستهلكين، بسبب طمع التجار وابتزازهم للأيدي العاملة بشكلٍ يتناسب مع مصالحهم.

♣ جعل العالم أشبه بغابةٍ يستغل القوي فيها الضعيف، مما أدى إلى انتشار العداوات والبغضاء والحروب.

♣ يقوم النظام الرأسمالي على أساس مطالبة المستهلكين بفوائدَ عالية.

(ب)- نشأة وخصائص النظام الاشتراكي:

1- نشأة النظام الاشتراكي:

ازداد تأثير الفكر الإشتراكي أو الشيوعي مع ازدياد حدة الأزمةِ الإقتصاديةِ العظمى (الكساد العظيم) والتي بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 29 أكتوبر عام 1929

والمسمى بالثلاثاء الأسود، حيث كان تأثير هذه الأزمة مدمراً على كل الدول تقريباً ، حيث عانت تلك الدول من ازدياد عدد البطالة والركود والفقر الشديدين.وذلك نتيجة انخفاض التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما أنخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح. وقد كان أكثر المتأثرين بالأزمة هي المدن وخاصة المعتمدة على الصناعات الثقيلة كما توقفت أعمال البناء تقريباً في معظم الدول، كما تأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل بحوالي 60% من قيمتها.

وقد أدت هذه الأزمة التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية (والتي تحتكر موارد البلاد في أيدي فئة أو طبقة محدودة دون العامة من الشعب) خلال الفترة (1929– 1933م) إلي تبني الأفكار الاشتراكية. و تتمحور فكرة النظام الإشتراكي، على ضرورة الملكيّةِ العامة لوسائل الإنتاج ، وتدخل الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين، هما :

- **كفاية الإنتاج**
- **عدالة التوزيع**

ومن هنا يتضح لنا أن الجوهر الأساسي للإشتراكيّة إقتصادي بحت، ويتعلق بالملكيّة ووسائل الإنتاج، وسوء توزيعها واحتكارها من قبل الرأسماليين، واتخاذ قرارات إستخدام هذه الوسائل، وكيفية توزيع الناتج القومي المحقق من هذا الإستعمال بشكل عادل.

وبالنسبة لتاريخ النظام الاشتراكي، تعود أصولُ ومبادئُ النظام الاشتراكي إلى عامِ 1827م، حيث ضاغ الفيلسوفُ وعالم الاجتماع (أوين) مجموعةٍ من الأفكار التي أطلق عليها مسمى الاشتراكيّة، ثم أصبح هذا المصطلحُ مستخدماً عند العديد من الفلاسفةِ والمُفكرين. وفي عام 1864م تم الإعلان عن تأسيس أول جمعيةٍ قائمةٍ على الأفكار الاشتراكيّة الأولى في إنجلترا. وفي عام 1917م قامت الثورة الروسيّة، والتي اعتمدتْ على الأفكار الاشتراكية التي أعلن عنها (لينين)، وفي عام 1918م بعد نجاح الثورة في روسيا تمّ الإعلان عن تحول روسيا رسمياً إلى النظامِ الاشتراكيّ، وبعد ذلك بسنواتٍ ظهرتْ أفكارُ الفيلسوف الاشتراكيّ (كارل ماركس) والتي تحولتْ مع الوقت إلى مبادئ للاشتراكيّة، والتي أُطلقَ عليها لاحقاً مسمى الماركسيّة.

وبالنسبة لانتشار النظام الاشتراكي، في منتصفِ القرن العشرين للميلاد، وتحديداً بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية عام 1945، أصبح النظامُ الاشتراكي من الأنظمة الرسميّة في العديدِ من دول العالم التي انتشرتْ فيها الاشتراكيّة بشكلٍ كبيرٍ؛ لأنّها ساهمت في تحقيقِ العديد من الأهداف السياسيّة التي كان يطمحُ لها السياسيون في تلكِ الدول مثل دُولُ الاتحادُ السوفيتيّ، والصين، وكوريا الشماليّة، دول أوربا الشرقية .

2- مميزات النظام الاشتراكي:

- **الملكيةِ العامة (الشعب بكافة طبقاته) لوسائل الإنتاج :**

حيث يؤمن الفكر الإشتراكي أنّ التملك الفردي – كتركز الثروة في أيدي فئة معينة – هي الوسيلة التي يتم من خلالها إستعباد الفئات الأخرى وإستغلالهم مقابل عوائد زهيدة لا تكفي قوت يومهم ، ومن هنا ينصّ النظام الإشتراكي على عدم السماح للأفراد بتملك وسائل الإنتاج، وأن تكون تلك الوسائل للمجتمع كافةً (ملكيّة عامة) ، وليست حكراً على أفراد معينين. ممّا يعني بأنّ وسائل الإنتاج للدولة يمتلكها جميع أفراد المجتمع وليس فرداً واحداً أو مجموعة من الأفراد، وتنحصر الملكية الفردية في الاشتراكية حول أمور بسيطة ومحددة، مثل المسكن، والسلع الاستهلاكية، والأدوات المنزلية، وتتخذ الملكية الجماعيّة في الاشتراكية واحدة من الصورتين التاليتين:

- **ملكيّة الدولة: وتعتبر الأكثر انتشاراً في الأنظمة الاشتراكيّة.**
- **ملكيّة الجمعيات التعاونية: حيث يتم إنشاء جمعيّات تعاونية لتملك الأراضي الزراعية أو المصانع الصغيرة، وذلك مثلاً عبر تشكيل جمعية تضم عدد من الفلاحين بهدف استملاك مساحة زراعية وزراعتها.**

♣ التخطيط :

يقوم هذا النظام على وجود (جهاز مركزي للتخطيط) يهدف إلى الرقي بالمجتمع وتحقيق الإكتفاء للشعب بتوفير العمل والسلع للجميع، حيث يقوم هذا الجهاز بوضع عن طريق وضع خطط وأهداف قوميّة تشتمل على مختلف المتغيّرات الاقتصادية للدولة. وهذا الأمر يتطلب حصراً دقيقاً

لمختلف موارد المجتمع واحتياجات المواطنين داخل المجتمع، حتى تستطيع الدولة وضع الخطط الموضحة لطريقة توزيع الموارد على الاحتياجات.

وبالتالي، يقوم النظام الإشتراكي بدراسةٍ شاملة وعامة لحاجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، والموارد المتاحة ، وكميّة الإستثمارات التي يمكن القيام بها وكيفية تطبيقها على أكمل وجه بهدف توفير إحتياجات المجتمع من تلك السلع والخدمات قدر الإمكان. وتلتزم جميع المنشآت بالعمل على تحقيقها خلال فترة زمنيّةٍ محددة مدروسة بدقة، وذلك للتوفيق بين الموارد والإحتياجات، وتحقيق الأهداف المنشودة للرقي والتنمية والقضاء على الفقر والبطالة قدر الإمكان .

♣ إشباع الاحتياجات العامة وإلغاء حافز الربح:

يهدف النظام الاشتراكي إلى محو الطبقيّة الموجودة ما بين أفراد المجتمع، وتحويلهم إلى طبقة واحدة خالية من مفهوم الفقير والغني، وبالتالي إلغاء أنظمة تحفيز الأرباح، أي إلغاء هدف الأنظمة الاقتصادية القائمة على تحقيق الأرباح الماديّة، وذلك لأن الربح وسيلة لسوء الاستغلال والّتي تقود إلى سوء توزيع الثروات والموارد داخل المجتمع، ويحل مكان الربح المادي – كحافز على تنشيط المجالات الاقتصادية المختلفة – الشعور بالقوميّة والوطنيّة.

وبالتالي، يقوم كل مواطن بتقديم خدماته إلى المجتمع حسب ما يمتلكه من طاقة وقدرات، وبالتالي يحصل الفرد على نصيبه من موارد المجتمع حسب حاجته، بمعني كل فرد يعمل حسب طاقته لاشباع حاجاته وليس بهدف تحقيق الربح وجمع الثروة واكتنازها. فعلى سبيل المثال، فإنّ

المواطن الشاب الذي يمتلك الطاقة والقدرة الإنتاجية العالية عليه أن يعمل لساعات طويلة مقابل مبلغ أقل من المال مقارنةً مع رجل كبير في السن لديه عائلة كبيرة ويعمل لساعات أقل مقابل مبلغ أكبر من المال، مما يشير للتكافل

المجتمعي الذي يتحمل فيه القوي للضعيف وليس العكس.

3- عيوب النظام الإشتراكي:

وكما أن هنالك مميزات للنظام، بكل تأكيد لا يخلو من العيوب، وأدت هذه العيوب لتهديد إستمرارية النظام الإشتراكي علي أرض الواقع، مثل:

- **هشاشة الحوافز الفرديّة وضعفها.**
- **القوانين الصارمة والمركزيّة المتشدِّدة .**
- **البيروقراطيّة والتعقيدات الإداريّة .**

أمّا العقبة الرئيسيّة والمشكلة الأساسيّة في كيفية تطبيق النظام الإشتراكي ومبادئه (علاقات الإنتاج الإشتراكي) ليحل محل النظام الرأسمالي (علاقات الإنتاج الرأسمالي)، التي ترجع إلى إهمال توضيح وتفسير طريقة التطبيق للنظام الإشتراكي وخاصّة في مرحلة النمو والتطور التاريخي لقوى الإنتاج.

أسئلة الفصل الأول

س 1: أختر الإجابة الصحيحة:

1. **يهتم علم الاقتصاد بدراسة سلوك وعلاقات الأفراد والمؤسسات في المجتمع اثناء قيامهم بـ :**

   أ. إنتاج السلع والخدمات.
   ب. استهلاك السلع والخدمات.
   ج. توزيع وتبادل السلع والخدمات.
   د. كل ما سبق.

2. **تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة :**

   أ. موارد محدودة وحاجات محدودة.
   ب. موارد محدودة وحاجات متعددة.
   ج. موارد متعددة وحاجات متعددة.
   د. كل ما سبق.

3. **عناصر الإنتاج لا تتضمن:**

   أ. العمل.
   ب. الأرض (الموارد الطبيعية).
   ج. النقود.
   د. التنظيم.

4. **مجالات المشكلة الاقتصادية لا تتضمن:**

   أ. ماذا ننتج ؟ ب. من ينتج ؟ ج. كيف ننتج ؟ د. كم ننتج ؟

5. **التحليل الاقتصادي الجزئي هو:**

أ. دراسة السلوك الاقتصادي لكل الوحدات الاقتصادية.
ب. دراسة سلوك والوحدات الاقتصادية في فترة زمنية مجزأة.
ج. دراسة سلوك كل وحدة اقتصادية على حدة.
د. دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية في المجتمع مثل التضخم والبطالة والركود.

6. **منحنى الإمكانات الإنتاجية :**

أ. يتصاعد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي.
ب. يرصد أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع بالموارد المتاحة.
ج. يحدد نقاط الكفاءة الاقتصادية.
د. كل ما سبق.

7. **مشكلة ندرة الموارد الإقتصادية توجد في :**

أ. الدول الفقيرة.
ب. دول العالم الثالث.
ج. الدول النامية.
د. الدول الصناعية.
هـ. كل ما سبق.

8. **تعتبر السلع الحرة الموجودة بكميات وفيرة مثل الشمس والهواء موارد:**

أ. اقتصادية.
ب. غير اقتصادية.
ج. لا شي مما سبق.

الفصل الثانى

قياس النشاط الاقتصادي الكلي

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

1) التعرف علي ماهية دورة تدفق الدخل والناتج .
2) التعرف علي طرق قياس الناتج.
3) التعرف علي أسس حساب الناتج.
4) إدراك عيوب استخدام الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للرفاهية.

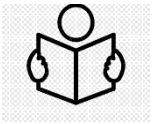

الفصل الثاني

قياس النشاط الاقتصادي الكلي

تمهيد :

أن فكرة انتقال وتغير شكل وقيمة الموارد الاقتصادية من قطاع لأخر في الاقتصاد في صورة علاقات متبادلة بين قطاعات الاقتصاد، تعبر عن حلقة التدفق الدائري للدخل والناتج والانفاق، فهي صور متعددة لشئ واحد. وتتم في أبسط صورها بين قطاعين (القطاع العائلي وقطاع الإنتاج أو الأعمال)، ثم تصبح أكثر واقعية، مع زيادة عدد القطاعات الاقتصادية إلي أربعة(القطاع العائلي، قطاع الإنتاج، قطاع الحكومة، قطاع العالم الخارجي). ويستند مفهوم حلقة التدفق إلي حقيقة مفادها أن كل وحدة نقود (جنيه مثلاً) يتم إنفاقها لشراء سلعة أو خدمة، تعتبر في نفس الوقت دخلاً لطرف آخر في الاقتصاد المحلي، الذي يساهم بدوره في انتاج منتج ما.

كما يتم استخدام عدة مقاييس لحساب حجم وقيمة هذه الموارد الاقتصادية في صورة مؤشرات تدل علي مستوي النشاط الاقتصادي في دولة ما ودرجة الرفاهية التي بلغتها. وتعتمد هذه المؤشرات علي عدة أسس وقواعد لاستخدامها في الحسابات القومية. لذلك بلغت هذه المؤشرات مكانة هامة في الاقتصاد الحديث فيما يتعلق بتصنيف الدول حسب مستواها الاقتصادي كمؤشرات دالة علي

مدي تقدم ونمو وتخلف الدول عالمياً. وعلي الرغم من ذلك، تعاني هذه المقاييس من بعض العيوب التي تؤثر سلباً علي مدي جودتها وتعبيرها عن الواقع بشكل سليم.

وفي هذا السياق، سيتناول هذا الفصل، قطاعات الاقتصاد المختلفة، مفهوم حلقة التدفق الدائري للدخل والناتج بمستوياتها الالبسيطة والمركبة، حساب المقاييس المختلفة للناتج المعبرة عن النشاط الاقتصادي، أهمية وعيوب هذه المقاييس كمؤشرات دالة علي رفاهية الشعوب.

المبحث الأول

دورة تدفق الدخل والناتج

يقوم كل اقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التكنولوجي المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. وتحصل عناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية على مقابل مادي. فيحصل عنصر العمل على أجر، فيما يحصل عنصر الأرض (مالك الأرض) على ريع (إيجار)، ويحصل عنصر رأس المال على (عائد)، بينما يحصل المنظم على جزء من الأرباح. إذاً، يحصل العنصر الإنتاجي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

ولنفترض مثلاً أنه تم إنتاج سلعة معينة، وأن سعر هذه السلعة يساوي (100) جنيه. ويعني هذا أن قيمة الناتج يساوي أيضاً (100) جنيه، أو:

الناتج الكلي (الإجمالي) = (سعر الوحدة) x (الكمية المنتجة من السلعة)

ويكون الدخل الذي يحصل عليه المنتج من بيع هذه السلعة مساوياً أيضاً (100) جنيه، أو:

الدخل الكلي (أو الإجمالي) = (سعر الوحدة) x (الكمية المباعة من السلعة)

أما عند ارتفاع حجم الناتج من وحدة واحدة فقط إلى (50) وحدة مثلاً، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد إلى (5000) جنيه، وكذلك ارتفاع حجم الدخل الكلي إلى نفس المستوى.

فإن ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه من السلع والخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. أن هذه الزيادة ستؤدي أيضاً إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات (زيادة الانفاق)، وإلى ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا.

أما عند انخفاض حجم الناتج الكلي في الاقتصاد فإن هذا يعني انخفاض إنتاج الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات، ويقابل هذا الانخفاض تقلص في مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى تقلص فرص العمل المتوفرة (أو ما يسمى بمشكلة البطالة)، وإلى انخفاض معدلات استهلاك الأفراد من السلع والخدمات المتعددة وإلى تراجع مستوى الاستثمار.

وفي هذا السياق، يمكن التعرف على بعض المفاهيم الأساسية، مثل:

1- إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product):

وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

2- إجمالي الدخل المحلي (Gross Domestic Income):

مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

3- الإنفاق الكلي (Total Expenditure):

ويتكون من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، الإنفاق الاستثماري (I)، الإنفاق الحكومي (G)، وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي (X-M).

أولاً: قطاعات الاقتصاد:

يمكن تقسيم الاقتصاد إلى أربع قطاعات كما يلي:

1- القطاع العائلي (Households Sector):

يمثل هذا القطاع المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى. وفي نفس الوقت، فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة. يحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم

بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure).

2- قطاع الأعمال أو الإنتاج (Business Sector):

يتألف هذا القطاع من المنتجون الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي. ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure).

3- القطاع الحكومي (Government Sector):

يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يسمى بالمدفوعات التحويلية)، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي (Government Expenditure). ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض الضرائب (Taxes).

4- القطاع الخارجي (Foreign Sector):

يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم إنتاجها محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات (Exports)، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في

صورة واردات (Imports). ويوضح صافي الصادرات (X_n)، الفرق بين قيمة الصادرات (X) وقيمة الواردات (M):

$$X_n = X - M$$

ثانياً: حلقة التدفق الدائري للدخل والناتج:

توضح حلقة تدفق (الدخل – الناتج) في الاقتصاد المحلي، العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين قطاعات هذا الاقتصاد. ويستند مفهوم حلقة التدفق إلى حقيقة مفادها أن كل جنيه يتم إنفاقه لشراء سلعة أو خدمة، يعتبر في نفس الوقت دخلاً لطرف آخر في الاقتصاد المحلي. وكبداية، يصف الشكل رقم (1) حلقة تدفق (الدخل – الناتج) في اقتصاد محلي يتكون من قطاعين فقط، هما: القطاع العائلي وقطاع الإنتاج.

ويتلخص هذا النموذج ذو القطاعين في التدفقات التالية :

1. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل وأرض ورأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي .
2. يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والممثلة في الأجور والمرتبات لعنصر العمل والريع لعنصر الأرض والفائدة لرأس المال والربح للتنظيم . ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي .

3. يستخدم القطاع الإنتاجي عناصر الإنتاج المقدمة من القطاع العائلي في إنتاج سلع نهائية وخدمات يقدمها للقطاع العائلي .

4. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات من القطاع الإنتاجي مقابل دفع قيمة هذه المنتجات . ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة تعبير الناتج القومي .

شكل (١)
حلقة تدفق الدخل – الناتج في الاقتصاد المحلي مكون من قطاعين

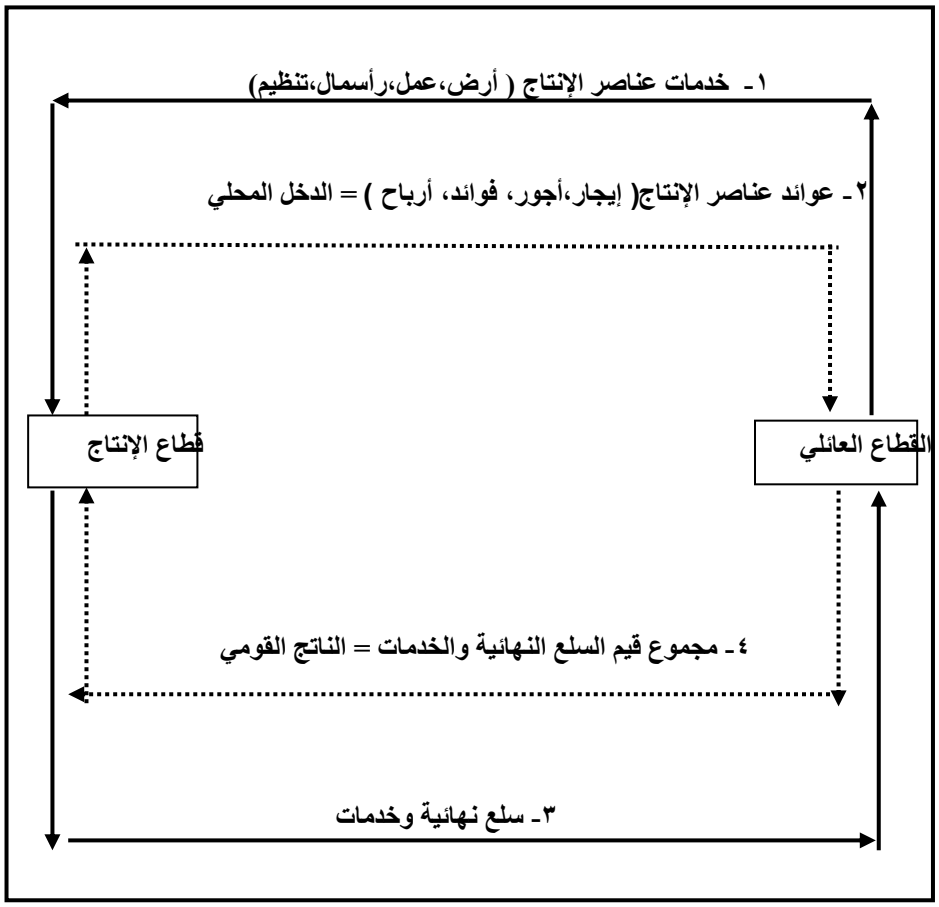

بالنسبة للقطاع العائلي يقوم بتقديم خدمات عناصر الإنتاج التي يملكها (عمل، أرض، رأس المال، التنظيم) إلى قطاع الإنتاج. ومن جانب آخر، يقوم قطاع الإنتاج باستخدام خدمات عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. ويحصل القطاع العائلي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، ويسمى هذا بالدخل المحلي. أما بالنسبة لقطاع الإنتاج، فإنه يقوم ببيع السلع والخدمات المختلفة إلى القطاع العائلي. ويمثل مجموع قيم هذه السلع والخدمات الناتج المحلي، وكذلك فإن مجموع ما تم إنفاقه على إنتاج السلع والخدمات وشرائها يمثل الإنفاق الكلي. ويتضح لنا الآن أن كل جنيه تم إنفاقه في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة يمثل في نفس الوقت دخلاً لمن ساهم في العملية الإنتاجية لهذه السلعة أو الخدمة. ويلاحظ من الشكل السابق، أن التدفقات (1 ، 2) تتم في سوق الموارد ، أما التدفقات (3 ، 4) تتم في سوق المنتجات.

والشكل رقم (1) هو ملخص للتدفقات الدائرية السابقة ، ومنه يتضح أن الناتج القومي يولد دخلا و الدخل يتم إنفاقه على الناتج القومي... وهكذا .

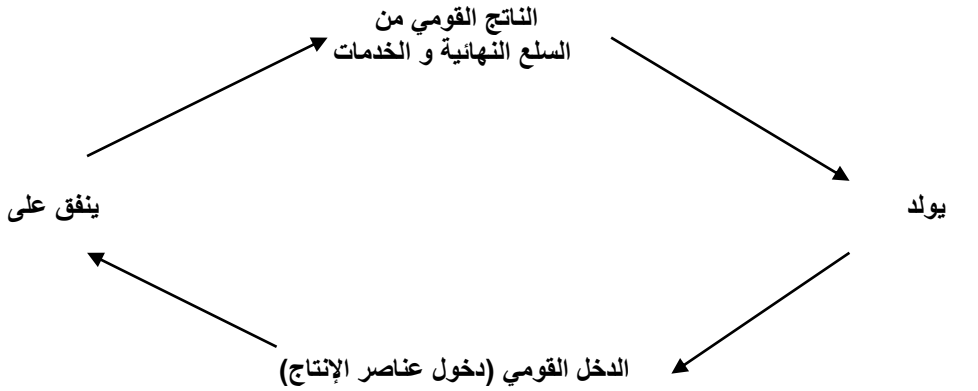

وبالتالي، يمكن أن نستخلص من المجتمع المبسط لاقتصاد محلي يتكون من قطاعين، أن الناتج يساوي الدخل يساوي الانفاق علي الناتج. ويمكن أن نعبر عن ذلك بمتطابقة الدخل والناتج التالية :

الناتج = الدخل = الإنفاق

وننتقل الآن إلى الحديث عن حلقة التدفق في اقتصاد مكون من أربع قطاعات:

يقضي الواقع، بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من السلع والخدمات إنما أيضا على الادخار، إضافة إلى ما يقتطع من الدخل في صورة ضرائب تفرضها الحكومة لتمويل إنفاقها. لذا، تجدر الإشارة إلى أن القطاع العائلي سيقوم الآن بتوزيع دخله كما يلي:

- **الاستهلاك: جزء المخصص من الدخل للإنفاق على استهلاك السلع والخدمات.**
- **الادخار: جزء من الدخل الفائض عن الاستهلاك حيث يتم توفير مبلغ معين من الدخل بهدف إنفاقه على الاستهلاك في المستقبل أو الموجه للاستثمار.**
- **الضريبة: جزء من الدخل يذهب إلى الحكومة.**

ويوضح الشكل رقم (2)، التدفقات الدائرية للدخل في حالة قطاعات الاقتصاد الأربعة، كما يلي :

1. **ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع و الخدمات المنتجة ، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين .**
2. **يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي .**
3. **يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين . هذا علماً بان صافي الضرائب**

هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي .

4. يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي .

ويوضح الشكل التالي، حلقة التدفق الدائري في اقتصاد مكون من أربع قطاعات، وذلك كما يلي:

شكل (2)
حلقة التدفق الدائري في اقتصاد مكون من أربع قطاعات

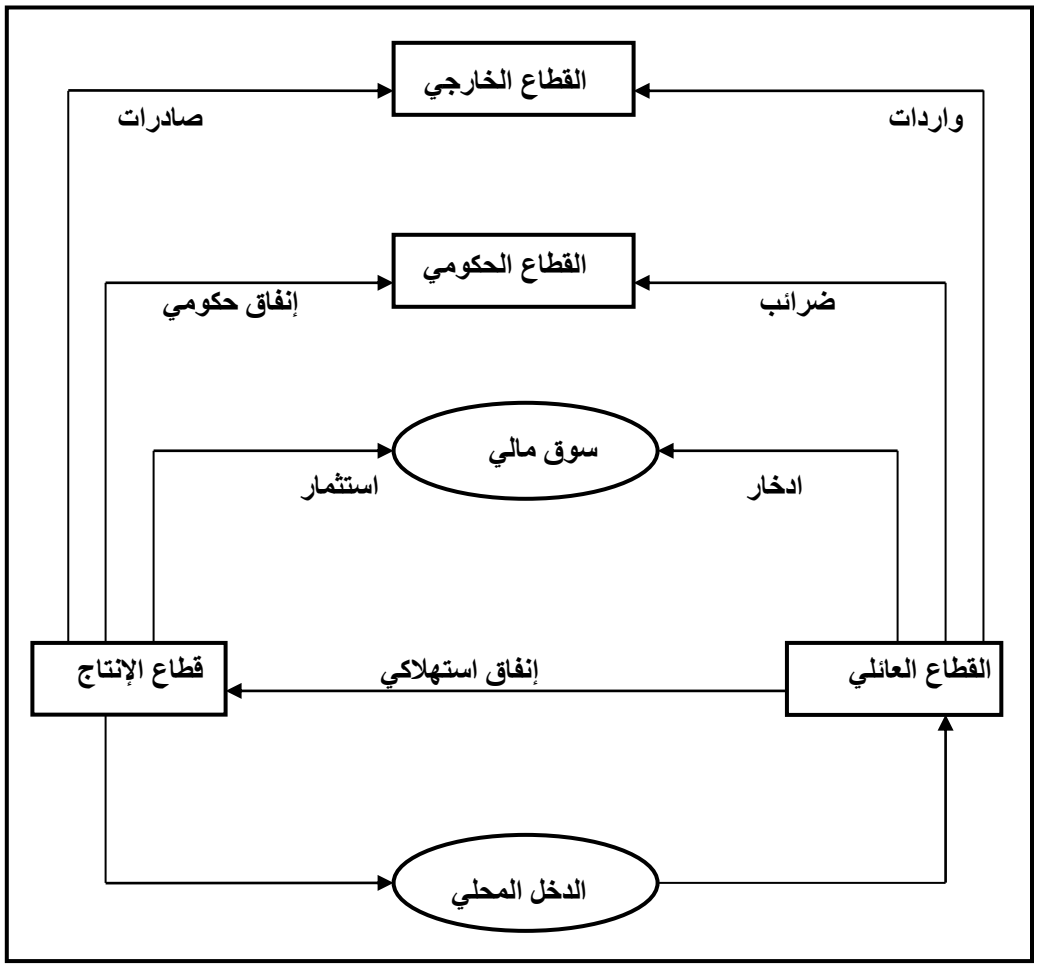

المبحث الثاني

طرق قياس الناتج

أولاً: أسس حساب الناتج:

هناك ثلاث أسس لحساب الناتج، كما يلي:

(1)- الأساس الإجمالي/ الصافي:

- الأساس الإجمالي: يشير لحساب الإجماليات قبل خصم واستبعاد مخصصات الإهلاك مقابل تآكل رأس المال القومي مثل الناتج القومي الإجمالي، الإدخار القومي الإجمالي.

- الأساس الصافي: يشير لحساب الإجماليات بعد خصم واستبعاد مخصصات الإهلاك مقابل تآكل رأس المال القومي مثل الناتج القومي الصافي، الإدخار القومي الصافي، الاستثمار الصافي.

مثال: لو أن الاستثمار الإجمالي في دولة ما (مصر مثلاً) هو 100 مليون دولار منها 60 مليون دولار استثمار صافي (شراء الآت جديدة، بناء مصانع، استصلاح اراضي)، 40 مليون دولار مخصصات إهلاك (إحلال الآت جديدة محل القديمة).

الاستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي – مخصصات الإهلاك

= 100- 40 = 60 مليون دولار

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + مخصصات الإهلاك

= 60+ 40 = 100 مليون دولار

(2)- الأساس المحلي/ القومي:

الفيصل بين المفهوم المحلي والقومي هو تولد الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما أو خارجها بواسطة مقيم أو غير مقيم. وفي البداية، يجب أن نفرق بين مفهومين، هما المقيم وغير المقيم سواء كان أفراد أو مؤسسات (شخص طبيعي أو اعتباري)، حيث في دولة ما (مصر مثلاً):

- **المقيم (عناصر انتاج وطنية):**

-المصريين المقيمين في مصر

-المصريين الذين يعملون بالخارج بصفة مؤقتة

-أجنبي يقيم في مصر بصفة دائمة، أي مصر تمثل المقر الرئيسي لأعماله

- **غير المقيم (عناصر انتاج غير وطنية):**

- **الأجانب المقيمين بصفة مؤقتة في مصر**

- **المصريين الذين هاجروا للخارج بصفة دائمة**

- **أجنبي يقيم في مصر بصفة دائمة، أي مصر تمثل المقر الرئيسي لأعماله**

-الأساس المحلي: يغطي كافة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بتوليد القيم المضافة والدخول والمدخرات داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما.

-الأساس القومي: يغطي كافة الأنشطة الاقتصادية والتدفقات التي تعود للاقتصاد القومي في مجموعه سواء تولدت هذه الأنشطة داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما أو خارجها.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو إجمالي قيمة السلع والخدمات التي تم انتاجها داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما سواء بواسطة مواطنين (عناصر انتاج وطنية) أو أجانب (عناصر انتاج غير وطنية)

الناتج القومي الإجمالي (GNP): هو إجمالي القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني لدولة ما أو خارجها بواسطة مواطنين (عناصر انتاج وطنية)، أي الذين يحملون جنسية الدولة سواءً كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها، ويتم هنا استبعاد ما ينتجه الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (عناصر الانتاج غير الوطنية).

ملحوظة: تعد فروع الشركات الأجنبية في دولة ما، هي مؤسسات مقيمة في الدولة المضيفة، ولكن لا يدخل ضمن هذا التعريف شركات المقاولات التي تأتي لتنفيذ عقود لفترات محدودة (مثل الشركة الفرنسية لإنشاء مترو الأنفاق بالقاهرة أثناء إنشائه). وتعد البواخر والطائرات كيانات مقيمة في الدولة التي ترفع تلك البواخر والطائرات علمها حتي لو كانت خارج المياه الإقليمية أو المجال الجوي الإقليمي.

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية

والمعروف أن صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (Net Factor Payments) هو الفرق بين ما يدخله المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة ويعملون في الخارج وبين ما يخرجه الأجانب من أموال إلى بلدانهم، فإذا كانت عوائد عناصر الإنتاج التي تدخل للدولة أكبر من عوائد عناصر الإنتاج التي تخرج من الدولة يكون صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية موجباً وعندها يكون الناتج القومي الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح.

مثـــــال (1):

بفرض أن الناتج المحلي الإجمالي في دولة ما (الدولة أ) =2600 مليون دولار، ما يدخله المواطنون العاملون في الخارج إلى دولتهم (داخل الدولة أ) = 1200 مليون دولار، ما يخرجه

الأجانب العاملون داخل هذه الدولة إلى بلادهم (خارج الدولة أ) = 800 مليون دولار، أحسب الناتج القومي الإجمالي لهذه الدولة؟

الحل

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية

صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = دخل المواطنين بالخارج ـ دخل الأجانب بالداخل

= 1200 – 800 = 400 مليون دولار

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية

= 2600 + 400 = 3000 مليون دولار

ويلاحظ أن الناتج القومي الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي

مثـــــــــال (2):

بفرض أن الناتج المحلي الإجمالي في دولة ما (الدولة أ) =2600 مليون دولار، ما يدخله المواطنون العاملون في الخارج إلى دولتهم (داخل الدولة أ) = 800 مليون دولار، ما يخرجه الأجانب العاملون داخل هذه الدولة إلى بلادهم (خارج الدولة أ) = 1200 مليون دولار، أحسب الناتج القومي الإجمالي لهذه الدولة؟

الحل

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية

صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = دخل المواطنين بالخارج ـ دخل الأجانب بالداخل

= 800 – 1200 = ـ 400 مليون دولار

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية

= 2600 + (ـ 400) = 2200 مليون دولار

<u>حيث يلاحظ أن الناتج القومي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي</u>

(3)- الأساس الخاص بسعر السوق/ بتكلفة عناصر الإنتاج:

- تكلفة عوامل الإنتاج: يتم حسابها علي أساس ما تم انفاقه فعلاً في العملية الإنتاجية.

- سعر السوق: الأسعار في السوق محمله بما تفرضه الدولة من ضرائب غير مباشرة، فتؤدي لزيادة السعر أو من خلال خصم الدعم الذي تقدمه الدولة مثل إعانات الانتاج، فتؤدي لتخفيض السعر.

الناتج القومي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج = الدخل القومي

= الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق – صافي الضرائب غير المباشرة – اهلاك رأس المال

= الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق – (الضرائب غير المباشرة – اعانات الانتاج) – اهلاك رأس المال

وبالتالي، لتقييم الناتج المحلى الإجمالي بصورة سليمة، يجب أن يأخذ في الاعتبار ما يلي:

1- يمكن قياس قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار العادية في السوق ويطلق عليه الناتج المحلى النقدي،أي الناتج المحلى بالأسعار الجارية.

2- الناتج المحلى الإجمالي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في العام المحدد فقط دون غيره.

3- يجب أن تكون السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي نهائية وليست وسيطة وذلك حتى تكون الصورة حقيقية للنشاط الاقتصادي.

4- يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة.

5- لا يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي السلع والخدمات التي تدخل السوق بصورة غير شرعية كالمخدرات والسلع المهربة وغسيل الأموال وغيرها.

ثانياً: طرق حساب الناتج:

يتم حساب الناتج بعدة طرق، منها ما يلي:

(1) - طريقة القيمة المضافة:

في هذه الطريقة يتم أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العمليات الإنتاجية إلى قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى، ثم يتم تجميع هذه الزيادات في كافة قطاعات الاقتصاد القومي وذلك عادة خلال سنة واحدة. ويتم حساب القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

(2)- طريقة الناتج (المنتجات النهائية):

وتتم هذه الطريقة بضرب الكمية المنتجة من كل منتج سواء سلعة أو خدمة بشكلها النهائي في سعرها وبجمع مجموع عمليات الضرب نحصل على الناتج المحلى الإجمالي وذلك خلال سنة، ويتم استبعاد المنتجات الوسيطة.

(3)- طريقة الدخل (تكاليف عناصر الإنتاج):

تتكون عناصر الإنتاج من أجزاء أربعة هي:رأس المال والعمل والأرض والتنظيم أو الإدارة ،وهذه الطريقة تقوم بتجميع الدخول التي تتولد من هذه العناصر وتعطينا صورة للناتج القومي الإجمالي ،فالعمل يتولد منه الأجور والرواتب ،والأرض يتولد عنها الريع والإيجارات، ورأس المال يتولد عنه الفوائد، والتنظيم يتولد عنه دخول المؤسسين وأرباح المساهمين واستهلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة وأرباح الشركات.

(4) - طريقة الإنفاق:

وفى هذه الطريقة يتم حساب الدخل الذي يدخل للفرد أو الدولة وينفق منه على قضاء حوائجه كشراء السلع والملابس وغيرها من أوجه الصرف الأخرى،أو يدخر جزءاً من هذا الدخل،كذلك يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي صادرات الدولة ووارداتها ،ويسمى بصافي الميزان التجاري إضافة إلى ما يدخله المستثمرين من إضافات للناتج القومي الإجمالي. ويتم تقسيم الإنفاق إلي أربعة أنواع، هي:

أ- **الإنفاق الاستهلاكي (C):** ويشمل كل ما ينفق من قبل الجمهور على شراء المنتجات من السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات.

ب- **الإنفاق الاستثماري(I):** ويشمل جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة. ويتكون الإنفاق الاستثماري من ثلاث عناصر أساسية هي:

- التكوين الرأسمالي الثابت Fixed Capital Formation:

ويشمل شراء السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات وهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى، إضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات والأجهزة المختلفة المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويمثل هذا العنصر من الاستثمار تدفقاً يضاف إلى رصيد رأس المال في المجتمع.

- التغير في المخزون السلعي Change in Stock:

هو عبارة عن التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية، فالمنتج لا يقوم ببيع جميع ما ينتجه فور إنتاجه بل يخزن جزء من هذا الإنتاج توقعاً لطلبات عملائه، كما يقوم بتخزين جزء من المواد الأولية والوسيطة حتى لا يتوقف إنتاجه إذا لم يستطع الحصول على هذه المواد في الأوقات المحددة للإنتاج، وهذا النوع من الاستثمار يسمى استثماراً في المخزون Inventory Investment.

كما يشمل التغير في المخزون السلعي شراء قطع الغيار لمواجهة المستجدات الإنتاجية الطارئة، فمثلاً عند شراء معدات ألمانية المنشأ، نرى أن المنتج قد اشترى معها العديد من قطع الغيار خشية تعطل أحد الأجهزة، وبالتالي فإن إحلال القطع الجديدة مكان التالفة سيحول دون تعطل عملية الإنتاج بالكامل بانتظار وصول البديل من ألمانيا، وبهذا فإن تراكم

مثل هذه المعدات وقطع الغيار يكون ما يسمى المخزون، أو اهتلاك رأس المال وتدخل حساباته تحت طائلة الاستثمار.

- الاستثمار في المباني السكنية والمشاريع الإنشائية Residential Housing:

يعتبر بناء المنازل والإنشاءات جزءاً مهماً من الاستثمارات، حتى ولو كان البناء من أجل السكن، وذلك لأن بناء المنازل السكنية يشغل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، كما يشغل أعداد كبيرة من المصانع والمعامل التي تنتج المواد الخام اللازمة للبناء، ويستحوذ الاستثمار في المباني السكنية وقطاع الإنشاءات ما نسبته 20% من إجمالي الاستثمارات لأي اقتصاد.

لاحظ: الفرق بين الاستثمار في الاستخدام اليومي والاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية، حيث:

يختلف تعريف الاستثمار في الاستخدام اليومي عن تعريف الاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية مثال على ذلك: إذا قام شخص معين بشراء أسهم لشركة قائمة، تعد هذه العملية من وجهة نظر المشتري عملية استثمارية، بينما من وجهة نظر المجتمع تعتبر عملية تحويل ملكية، والسبب في ذلك أن عملية شراء وبيع الأسهم لم ينتج عنها إقامة شركة جديدة لإنتاج السلع والخدمات، هذا بخلاف شراء أسهم لإنشاء شركة جديدة فهذه تعد عملية استثمارية من وجهة نظر الشخص والمجتمع معاَ لأنها تزيد من طاقة المجتمع الإنتاجية كما تمثل إنفاقا جديداً من وجهة نظر المجتمع.

ج- الإنفاق الحكومي(G): ويقصد به كل ما تنفقه الحكومة من شراء السلع وما تدفعه من رواتب وأجور باستثناء معاشات التقاعد والهبات والإعانات الأخرى.

د- صافي الصادرات والواردات (X-M): ويقصد به التدفق التجاري للدولة مع بقية دول العالم حيث تصدر الدولة بعض منتجاتها وتستورد ما تحتاجه من الدول الأخرى في نفس الوقت، وتخصم الواردات من الصادرات ويتم إضافة الصافي إلى الناتج المحلى الإجمالي.

وسيتم فيما يلي، شرح حساب الناتج بثلاث طرق: طريقة الناتج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق، وذلك كما يلي:

(1): طريقة الناتج:

يمكن حساب إجمالي الناتج بهذه الطريقة حسب المعادلة التالية:

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنتاج = السلع الزراعية + السلع الصناعية + الخدمات المختلفة

وتشمل الخدمات المختلفة، الخدمات الصحية، والتعليمية والسياحية والمهنية وخدمات النقل والمواصلات...الخ.

سبق وتم تعريف الناتج القومي الإجمالي بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة، مقومة بأسعار السوق. ومن هذا التعريف، يجب ملاحظة التالي:

1- يتضمن الناتج القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات، حيث لا يتم حساب قيم السلع والخدمات الوسيطة التي يتم استخدامها في إنتاج سلعة أخرى مثل المواد الخام)، وذلك من أجل تجنب الوقوع في مشكلة ازدواجية الحساب (Double-Counting). فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول رقم (1) مراحل الإنتاج الخاصة لإنتاج سلعة معينة.

جدول رقم (1)

مرحلة الإنتاج	التصنيع	قيمة البيع	القيمة المضافة
المصنع الأول	مادة خام (مثلاً قمح من مزرعة)	10	10
المصنع الثاني	تقطيع وتجهيز للتصنيع (دقيق في المطاحن)	18	8
المصنع الثالث	تصنيع السلعة (خبز في المخبز)	25	7
	بائع التجزئة (الخبز في منافذ التوزيع)	53	25

يلاحظ من الجدول أن المصنع الأول، قام ببيع المادة الخام (سلعة أولية) بمبلغ (10) جنيه إلى المصنع الثاني، وتعتبر هذه المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج. أما المصنع الثاني فقد قام بتجهيز وإعداد المادة الخام التي حصل عليها (سلعة وسيطة)، والتي ستستخدم في عملية إنتاج سلعة أخرى ومن ثم بيعها إلى المصنع الثالث بسعر (18) جنيه، أي أن المصنع الثاني قد أضاف إلى قيمة الإنتاج (8) جنيه. أما بالنسبة للمصنع الثالث، فقد بدأ بعملية تصنيع السلعة وذلك باستخدام المواد التي حصل عليها من المصنع الثاني. وعندما تصبح هذه السلعة جاهزة فإن المصنع الثالث يقوم ببيعها بمبلغ (25) جنيه، أي أن المصنع الثالث قد قام بإضافة ما يعادل (7) جنيه إلى قيمة الناتج.

ويتبادر إلي الذهن السؤال التالي، ما هو سعر بيع هذه السلعة في السوق؟ أو ما هي قيمة السلعة النهائية؟ عند حساب قيمة البيع لكل مصنع سيصبح سعر البيع (53) جنيه، بينما لو احتسبنا القيمة المضافة (Value Added) لكل مرحلة من مراحل الإنتاج يصبح سعر السلعة (25) جنيه. لذلك، فإن حساب سعر السلعة بناء على جمع قيمة البيع في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، فإننا سنحصل على قيمة غير حقيقية للسلعة. ففي هذه الحالة، يتم حساب قيمة السلعة أكثر من مرة.

2- يمثل الناتج القومي تدفقاً (Flow) وليس رصيد (stock)، حيث يتم حساب السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال السنة فقط. فإذا كنا نريد حساب الناتج القومي لسنة (2020) مثلاً، فيتم حساب القيمة السوقية (سعر السلعة في السوق)، وذلك لجميع السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها في العام الجاري (2020) فقط.

(2): طريقة الدخل:

يمكن تعريف إجمالي الدخل القومي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة. وبالتالي فلا بد وأن يساهم كل عنصر إنتاجي في العملية الإنتاجية، حتى يتم حساب ما يحصل عليه ضمن الدخل القومي. ويتم حساب إجمالي الدخل القومي (GNI) كما يلي:

الدخل القومي الصافي = الناتج القومي الصافي بتكلفة عناصر الانتاج

= الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق ـ صافي الضرائب غير المباشرة ـ اهلاك رأس المال

الدخل القومي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق

الناتج القومي الصافي بتكلفة عناصر الانتاج + صافي الضرائب غير المباشرة + اهلاك رأس المال

لاحظ: صافي الضرائب غير المباشرة = إجمالي الضرائب غير المباشرة – الإعانات الإنتاجية

ويتكون الدخل القومي الصافي ((NNI) (Net National Income) من الدخول التالية:

– أجور ومرتبات: وهي الدخول التي يحصل عليها العناصر الإنتاجية نظير مساهمتها بدنياً وذهنياً في العملية الإنتاجية.

– أرباح وفوائد: وهي أرباح الشركات والمنشات، بينما الفوائد تمثل العائد على الأموال المودعة في البنوك أو التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال نتيجة لإقراضهم مبالغ نقدية إلى المستثمرون (عائد رأس المال).

– إيجارات وريع: وهي الدخول التي يحصل عليها العنصر الإنتاجي نظير استخدام مباني أو أراضي أو حقوق أخرى.

– دخول أخرى: وهي الدخول التي لم يتم حسابها في البنود السابقة كالدخل المتحصل لمالك محل صغير وهكذا. ويتم حساب الدخل القومي، كما يلي:

الدخل القومي الصافي =

الدخل الصافي = **أجور ومرتبات**
+ ايجارات وريع
+ أرباح وفوائد
+ دخول الملكية الأخري

+ ضرائب غير مباشرة

– إعانات إنتاجية

– اهلاك رأس المال

- <u>الضرائب غير المباشرة Indirect Taxes</u>: هي الضرائب التي يتحملها المكلف ويقوم بنقل عبئها إلى شخص آخر هو المستهلك النهائي للسلع، وذلك عن طريق رفع سعر السلعة بمقدار عبء الضريبة، مع العلم أن قدرة المنتج على نقل عبء الضريبة للمستهلك يتوقف على مرونة الطلب ومرونة العرض

للسلعة، ومن أمثلة هذه الضرائب ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات. وهذه الضرائب تفرضها الحكومة على المنتجين وتدخل ضمن تكلفة الإنتاج والتي غالباً ما يتحمل المستهلك الجزء الأكبر منها، وعلى ذلك فهي لا تمثل دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن صافي الدخل المحلي بل تدخل ضمن إجمالي الدخل (الناتج) المحلي.

- **الضرائب المباشرة Direct Taxes: هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع أن ينقل عبئها لشخص آخر، وهذه الضرائب تمثل ضريبة الدخل.**

- **اهلاك رأس المال Depreciation: هو عبارة عن رصيد نقدي يخصص لإحلال آلات ومعدات جديدة محل الآلات والمعدات التي تهتلك خلال العملية الإنتاجية، أو يخصص لصيانة الآلات التي أصابها العطب أثناء الإنتاج، كما يشمل قطع الغيار للآلات وهي اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية. ويعد اهلاك رأس المال تكلفة من وجهة نظر المنتج، ولا يعد دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج فيحسب ضمن إجمالي الدخل القومي وليس صافي الدخل القومي لأنه كما أشرنا سابقاً فإن صافي الدخل القومي هو ما يتسلمه عنصر الإنتاج نتيجة مساهمته في العملية الإنتاجية.**

- **الإعانات الإنتاجية: هي عبارة عن مدفوعات تدفعها الدولة من ميزانيتها لبعض المنشآت التي تقوم بإنتاج سلع أو خدمات ضرورية بغرض جعل أسعار هذه السلع أو الخدمات في متناول المستهلكين، ويتم طرح الإعانات الإنتاجية من إجمالي الناتج القومي.**

مثـــــــــــــال (3):

إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما فى سنة معينة بملايين الدولارات :

- إهلاك رأس المال 130	**- ضرائب الدخل 115**
- استهلاك الأفراد 640	**- الضرائب غير المباشرة 70**
- أرباح غير موزعة 20	**- أجور ومرتبات 610**
- ضرائب على الشركات 30	**- تأمين ومعاشات 15**
- اعانات الحكومة للشركات 20	**- أرباح الأسهم 25**
- مدفوعات تحويلية 80	**- فوائد علي ديون الأفراد 10**
- ايجارات 150	**- فوائد السندات 40**
- دخول الملكية 60	**- فوائد علي ديون الحكومة30**

المطلوب : حساب ما يلي:

1-صافي الضرائب غير المباشرة	**2- الناتج القومي الإجمالي GNP**
3 - الدخل القومي الصافي NNI	**4- الدخل الشخصي PI**
5- الدخل المتاح DI	**6- الادخار الشخصي**

الحل

1- صافي الضرائب غير المباشرة

= الضرائب غير المباشرة ـ اعانات الإنتاج

= 70 ـ 20 = 50

2- الناتج القومي الإجمالي GNP

= أجور + ايجارات + فوائد سندات+ أرباح أسهم + دخول الملكية + صافي الضرائب غير المباشرة + اهلاك رأس المال

= أجور + ايجارات + فوائد سندات+ أرباح أسهم + دخول الملكية + (ضرائب غير مباشرة ـ اعانات الإنتاج) + اهلاك رأس المال

= 610+150+40+25+60+ (70 ـ 20) +130= 1065 مليون دولار

3- الدخل القومي الصافي N NI

= الناتج القومي الإجمالي GNP ـ صافي الضرائب غير المباشرة ـ اهلاك رأس المال

= 1065- 50 ـ 130 = 885 مليون دولار

= أجور + ايجارات + فوائد سندات+ أرباح أسهم + دخول الملكية

= 610+150+40+25+60 = 885 مليون دولار

4- الدخل الشخصي PI

= الدخل القومي- الإستقطاعات + اضافات

= الدخل القومي ـ {تأمين ومعاشات + ضرائب علي الشركات + أرباح غير موزعة} + {فوائد من الحكومة + فوائد من الأفراد + مدفوعات تحويلية}

= 885 ـ {15 + 30 + 10} + {30 + 10 + 80}= 885 . 65 + 120 = 940 مليون دولار

5- الدخل المتاح DI

= الدخل الشخصي – الضرائب علي الدخل

= 940 – 115 = 825 مليون دولار

6- الادخار الشخصي

= الدخل المتاح ـ {استهلاك الأفراد + فوائد من الأفراد }

= 825 ـ {640 + 10 } = 175 مليون دولار

(3): طريقة الإنفاق:

يمكن تعريف الإنفاق الكلي بأنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) و إجمالي الإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي (X–M)، أو :

$Y = C + I + G + X - M$ الانفاق الكلي

وفيما يلي نستعرض بعض المفاهيم المهمة المستخدمة في الحسابات القومية وفقاً لهذه الطريقة:

1- الناتج المحلي الإجمالي ((Gross Domestic Product (GDP) والناتج القومي الإجمالي ((Gross National Product (GNP):

كما سبق الإشارة في الأساس المحلي/ القومي لحسابات الناتج، عند إضافة صافي عوائد عناصر الإنتاج إلى الناتج المحلي الإجمالي فإننا نحصل على الناتج القومي الإجمالي (GNP).

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج

2- الناتج القومي الصافي ((Net National Product (NNP):

إن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام الآلات والمعدات والمباني والتي تفقد نسبة معينة من عمرها أو طاقتها الإنتاجية مع مرور الوقت، ويسمى هذا بإهلاك رأس المال (Depreciation of Capital). يقوم المنتج نتيجة ذلك بتخصيص مبلغ معين لصيانة الآلات والمعدات ومن أجل شراء

آلات ومعدات جديدة تحل محل القديمة. وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لإهلاك رأس المال من الناتج القومي الإجمالي نحصل على الناتج القومي الصافي:

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاك رأس المال

3- الدخل الشخصي ((Personal Income (PI)):

يتكون الدخل القومي الصافي (NNI)، من أجور ومرتبات، أرباح وفوائد، إيجارات وريع، وأخيراً الدخول الأخرى. ويمكن التوصل إلى الدخل الشخصي كما يلي:

الدخل الشخصي =
الدخل القومي الصافي
- أقساط معاشات التقاعد
- ضرائب أرباح الشركات
- أرباح محتجزة (غير موزعة)
+ مدفوعات الضمان الاجتماعي (تحويلية)
+ فوائد من الحكومة
+ فوائد من الأفراد

4- الدخل الشخصي المتاح ((Personal Disposable Income(PDI)):

وهو الدخل القابل للتصرف فيه الذي يمكن للفرد التصرف فيه وإنفاقه على استهلاك السلع والخدمات المتعددة وتوفير الباقي في صورة ادخار. ويمكن التوصل إلى تحديد مستوى الدخل الشخصي المتاح كما يلي:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضرائب الدخل

ويقوم الفرد بعد حصوله على الدخل الشخصي المتاح، بتوزيعه على الاستهلاك (C) والادخار (S)، أو:

الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار

ادخار الأفراد = PDI – (استهلاك الأفراد + فوائد من الأفراد)

ويوضح الشكل التالي ملخصا لجميع المعادلات السابقة، ولكن مع ملاحظة أنه في هذه الحالة تم التعامل علي الأساس المحلي وليس القومي، حيث تم طرح صافي عوائد عناصر الانتاج، وذلك كما يلي:

الناتج القومي الإجمالي

(–) صافي عوائد عناصر الإنتاج

= الناتج المحلي الإجمالي

(–) إهلاك رأس المال

= الناتج المحلي الصافي

(–) ضرائب غير مباشرة

(+) إعانات إنتاجية

= صافي الدخل المحلي

= (أجور ومرتبات + أرباح وفوائد + إيجارات وريع + دخول أخرى)

- **أقساط معاشات التقاعد**
- **ضرائب أرباح الشركات**
- **أرباح محتجزة (غير موزعة)**
- **+ مدفوعات الضمان الاجتماعي (تحويلية)**
- **+ فوائد من الحكومة**
- **+ فوائد من الأفراد**

= الدخل الشخصي

(–) ضرائب دخل

= الدخل الشخصي المتاح

(–) الاستهلاك

(–) فوائد من الأفراد

= الادخار

ملحوظة:

1 ـ عند التحويل من اجمالى إلى صافى نقوم بطرح قيمة الإهلاك والعكس أى عند التحويل من صافى إلى اجمالى نقوم بإضافة قيمة الإهلاك

2 ـ عند التحويل من القيمة بسعر السوق إلى القيمة بتكلفة عوامل الانتاج نقوم بطرح قيمة صافى الضرائب غير المباشرة و العكس صحيح أى أنه عند التحويل من القيمة بتكلفة عوامل الإنتاج إلى القيمة بسعر السوق فإننا نقوم بإضافة قيمة صافى الضرائب غير المباشرة .

بعض القوانين الهامة الأخرى:

الناتج القومى الاجمالى بسعر السوق (ن ق ج) GNP

الناتج القومى الصافى بسعر السوق (ن ق ص) NNP

الناتج القومى الصافى بتكلفة عوامل الانتاج (الدخل القومى) NI

الدخل الشخصى PI

الدخل القابل للتصرف قيه DI

طريقة الانفاق بها خمس مكونات للناتج القومى وفيها يكون :

(ن ق ج) GNP = استهلاك الأفراد + الاستثمار الاجمالى + الانفاق الحكومى + الصادرات – الواردات

(ن ق ص) GNP = NNP – الاهلاك

(الدخل القومى) NI = NNP – صافى الضرائب غير المباشرة

أرباح الشركات قبل الضريبة = ضرائب على أرباح الشركات + أرباح موزعة + أرباح غير موزعة

فائض أو عجز الحكومة = إيرادات الحكومة – نفقات الحكومة

= (ضرائب على دخل الشركات + الضرائب غير المباشرة + الضرائب الشخصية + المساهمة فى التأمين الاجتماعى) – (مشتريات الحكومة + مدفوعات تحويلية من الحكومة للافراد + الفائدة المدفوعة بواسطة الحكومة + إعانات الإنتاج)

الاستثمار الصافى = إدخار الأفراد + إدخار الحكومة + إدخار الشركات

ملحوظة هامة : فائض أو عجز الحكومة هو إدخار الحكومة

الأرباح غير الموزعة هى إدخار الشركات

و بالتالى فإن :

الاستثمار الصافى = إدخار الأفراد + فائض أو عجز الحكومة + الأرباح غير الموزعة

مثـــــــــــال (4):

إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما فى سنة معينة بملايين الدولارات :

الاهلاك المسموح به 10، استهلاك الأفراد 100، المساهمة فى التأمين الاجتماعى صفر، ضرائب على دخل الشركات 15، مشتريات الحكومة 50 ، مدفوعات تحويلية من الحكومة 5، الضرائب غير المباشرة 20، الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين 10، الاستثمار الصافى 50، الضرائب الشخصية 15، أرباح غير موزعة 10 .

المطلوب : إحسب ما يلي:

(GNP ، NNP ، NI ، PI ، DI ، الاستثمار الاجمالى ، الادخار الشخصى ، فائض أو عجز الحكومة)

الحـــــل

GNP = استهلاك الأفراد + الاستثمار الاجمالى + الانفاق الحكومى

= 100 + (الاستثمار الصافى + الاهلاك) + 50

= 100 + (50 + 10) + 50 = 210 .....(1)

NNP = GNP – الاهلاك

= 210 – 10 = 200 ..... (2)

NI = NNP – صافى الضرائب غير المباشرة

= 200 – 20 = 180 ..... (3)

PI = NI – (تأمين ومعاشات + ضرائب على الشركات + أرباح غير موزعة)

+ (فوائد من الحكومة + فوائد من الأفراد + مدفوعات تحويلية)

= 180 – (0 + 15 + 10) + (10 + 5 + 5)

= 180 – 25 + 20 = 175 ..... (4)

PDI = PI – الضرائب على الدخل

= 175 – 15 = 160 ..... (5)

ادخار الأفراد = DI – (استهلاك الأفراد + فوائد من الأفراد)

= 160 – (100 + 10)

= 160 – 110 = 50 .....(6)

الاستثمار الاجمالى = الاستثمار الصافى + الاهلاك

= 50 + 10 = 60 ..... (7)

فائض أو عجز الحكومة = إيرادات الحكومة – نفقات الحكومة

= (ضرائب على دخل الشركات + الضرائب غير المباشرة + الضرائب الشخصية + المساهمة فى التأمين الاجتماعى) – (مشتريات الحكومة + مدفوعات تحويلية من الحكومة للافراد + الفائدة المدفوعة بواسطة الحكومة)

= (15 + 20 + 15 + 0) – (50 + 5 + 5)

= 50 – 60 = – 10 ..... (8)

و طالما أن قيمة الفائض أو العجز هى قيمة سالبة فهذا يعنى أن هناك عجز فى موازنة الحكومة قدره 10 مليون دولار

مثال (5): إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما فى سنة معينة بملايين الدولارات :

970		الناتج القومي الإجمالي
	70 (-)	- اهلاك رأس المال
900		(=) الناتج القومي الصافي
	70 (-)	- الضرائب غير المباشرة
830		(=) الدخل القومي الصافي
	30 (-)	- الأرباح غير الموزعة
	20 (-)	- ضرائب على أرباح الشركات
	40 (-)	- تأمين ومعاشات
	30 (+)	+ مدفوعات تحويلية
770		(=) الدخل الشخصي
	60 (-)	- الضرائب علي الدخول
710		(=) الدخل الشخصي المتاح
	550 (-)	- الإنفاق الاستهلاكي الخاص
160		= الادخار

ومما سبق، يمكن أن نوضح الطرق الثلاث لقياس الناتج ضمن الجدول رقم (2)، كما يلي:

جدول رقم (2)

يوضح طرق قياس الناتج

طريقة الإنفاق	طريقة الدخل	طريقة الناتج
إجمالي الإنفاق الكلي الإنفاق الاستهلاكي العائلي • السلع الاستهلاكية غير المعمرة. • السلع الاستهلاكية المعمرة. • الخدمات. (+) الإنفاق الاستثماري: • التكوين الرأسمالي الثابت. • التغير في المخزون السلعي. • الاستثمار في المباني السكنية. (+) الإنفاق الحكومي الاستهلاكي: • دفع رواتب موظفين حكوميين. • مشتريات الحكومة من السلع والخدمات. • بناء المؤسسات الحكومية. (+) صافي الإنفاق الخارجي الصادرات من السلع والخدمات. (−) الواردات من السلع الخدمات.	عوائد عناصر الإنتاج الأجور والمرتبات (+) الفوائد والأرباح. (+) الإيجارات. (+) دخول أصحاب الأعمال الصغيرة التي لم تدخل في البنود السابقة. (=) الدخل القومي الصافي . (+) الضرائب غير المباشرة. (+) اهلاك رأس المال. (−) إعانات الإنتاج.	السلع النهائية والخدمات سلع زراعية (+) سلع صناعية. (+) الخدمات: • خدمات تعليمية. • خدمات صحية. • خدمات مهنية. • خدمات سياحية. • خدمات نقل.
(=) الانفاق الإجمالي	(=) الدخل الإجمالي	(=) الناتج الإجمالي

ثالثاً: أهمية حسابات الناتج:

1. الناتج والدخل المحلي الحقيقي و ليس النقدي يمثل مقياساً للنشاط الاقتصادي داخل المجتمع ولمدى التقدم والرفاهية الاقتصادية.

2. تعتبر حسابات الناتج المحلي من الحسابات الضرورية، ومن أدوات التحليل الاقتصادي، و أساساً لبناء الخطط الاقتصادية.

3. معرفة مكونات الإنفاق الكلي كالاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي يفيد في التعرف على كيفية التصرف في الدخل، وتساهم في إعادة هيكلة الإنفاق بما يخدم الاقتصاد الوطني.

4. توفّر بيانات للناتج المحلي لسنوات عديدة يشكل سلسلة زمنية هامة جداً لقراءة الماضي و التنبؤ بالمستقبل.

5. معرفة مكونات الدخل المحلي يفيد في إعادة توزيع الدخل بما يحقق عدالة أكبر في المجتمع، وبما يفيد الطبقات الفقيرة.

رابعاً: عيوب استخدام الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للرفاهية:

الناتج القومي الإجمالي عند استخدامه معياراً لرفاهية وغنى شعب معين في اقتصاد ما، له عدة عيوب هي:

كثرة الحسابات المطلوبة يؤدي إلى زيادة احتمالات الوقوع في الخطأ، و من ثم يُفرد بند في هذه الحسابات يسمى بند السهو و الخطأ.

مثـــــــال(6):

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق = إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنتاج = إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل

3000 = 2950 = 2900

3000 = +50 (بند السهو و الخطأ) = + 100 (بند السهو و الخطأ)

2. العديد من الخدمات لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي، مثل: خدمات ربة البيت، وخدمات الطبيب لأهل بيته، و الكهربائي لمنزله، مما يظهر الناتج المحلي بأقل من القيمة الحقيقية له.

3. بعض البنود التي تدخل في حسابات الناتج المحلي يتم حسابها عن طريق التقدير، كاستهلاك المزارع لبعض منتجاته، وبالتالي تظهر قيمة الناتج المحلي أقل أو أكثر من القيمة الحقيقية.

4. حسابات الناتج المحلي لا تفرق بين أوقات الرفاه وأوقات النكبات والكوارث، فمثلا إذا حدث هزة أرضية أو كارثة طبيعية في دولة ما، فإن تلك الدولة ستقوم بأعمال إعادة البناء والإنفاق وهذا يعني أن ناتجها المحلي سيزداد، وهذه الزيادة لا تعني بالضرورة زيادة رفاهية تلك الأمة.

5. زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا تعبر عن زيادة الرفاهية للاقتصاد لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية من تلوث وتدهور الأحوال الصحية.

6. الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية رغم أنها تشكل نسبة لا بأس بها من الناتج المحلى ورغم ذلك لا تدخل حساباته.

أسئلة الفصل الثاني

س1: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما فى سنة معينة بملايين الدولارات :

- إهلاك رأس المال 85
- استهلاك الأفراد 580
- الاستثمار الصافى 105
- ضرائب على دخل الشركات 75
- مدفوعات تحويلية من الحكومة 15
- انفاق الحكومة 120
- تأمين ومعاشات 15
- الضرائب علي الدخل 35
- صافي الضرائب غير المباشرة 40
- صادرات 130
- أرباح غير موزعة 30
- وردات 70

المطلوب : حساب ما يلي:

1. الاستثمار الاجمالى
2. الناتج القومي الإجمالي GNP
3. الناتج القومي الصافي NNP
4. الدخل القومي NI
5. الدخل الشخصي PI
6. الدخل المتاح DI
7. الادخار الشخصي

س2: إذا كان لديك البيانات التالية لمجتمع ما (بملايين الدولارات):

مليون دولار	البند	مليون دولار	البند
1785	صافي الاستثمار	1760	أقساط معاشات التقاعد
960	صادرات	صفر	ضرائب على أرباح الشركات
350	واردات	1550	أرباح محتجزة
890 -	صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية	340	مدفوعات الضمان الاجتماعي
3250	الدخل الشخصي المتاح	775	اهتلاك رأس المال
900	الادخار	4235	الدخل الشخصي
3370	استهلاك حكومي		

المطلوب/ أوجد ما يلي:

1- إجمالي الناتج المحلي.

2- إجمالي الناتج القومي.

3- ضريبة الدخل.

4- الضريبة الغير مباشرة.

س3: إذا كان لديك البيانات التالية لاقتصاد دولة ما (بملايين الدولارات):

مليون دولار	البند	مليون دولار	البند
1500	صافي الدخل المحلي	750	استهلاك عائلي
100	صافي الضرائب غير المباشرة	300	إجمالي الاستثمار
50-	صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية	70	صافي الضرائب المباشرة
30	اهتلاك رأس المال		

المطلوب/ أوجد ما يلي:

1- إجمالي الدخل المحلي GDI.

2- إجمالي الدخل القومي GNI.

س4: البيانات التالية عن مفردات الناتج المحلي لدولة ما سنة 2020 بملايين الدولارات:

مليون دولار	البند	مليون دولار	البند
143	إجمالي الاستثمار	32	ضرائب مباشرة
1300	سلع زراعية	500	إنفاق حكومي
517	الادخار	420	خدمات مختلفة
2668	الدخل الشخصي المتاح	82	صادرات
1080	سلع صناعية		

المطلوب/ احسب ما يلي:

1- إجمالي الناتج المحلي.

2- الاستهلاك العائلي.

3- الدخل الشخصي.

4- الواردات.

س5:

ما هي أهمية دراستك لحسابات الناتج المحلي.

أ- (الناتج المحلي مقياس للرفاهية الاقتصادية) هل توافق على ذلك؟ ولماذا؟

ب-اشرح المقصود بالتدفق الدائري للدخل في حالة أربعة قطاعات.

س6:

أ- ما المقصود بالازدواجية في حساب قيمة الناتج المحلي؟ اشرح كيف يمكن علاجها؟

ب - لماذا لا تدخل مدفوعات الضمان الاجتماعي ضمن قيمة الدخل المحلي وتدخل ضمن الدخل الشخصي؟

ت - من حيث التأثير على حسابات الناتج المحلي، ما هو الفرق بين أن أقوم بإصلاح العطل الكهربائي في منزلي أو أن أحضر كهربائي لإصلاحه؟

ث - اشرح أهمية التفرقة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي ؟

ج - ما هي أهم المشاكل (العيوب) التي تواجه حسابات الناتج المحلي؟

س7: أي من المعاملات التالية يدخل حسابات الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 وبكم سيزيد الناتج المحلي:

1- دفع أحمد 8000 جنيه لبناء جراج سيارته عام 2019.

2- قام أحمد بقص الخشب من إحدى الغابات، وبناء الجراج عام 2019 بنفسه دون الحاجة إلى شراء أي مستحضر من السوق، علماً أن تكلفة البناء في السوق هي 8000 جنيه.

3- قامت عائلة إبراهيم ببيع منزلها القديم عام 2019 بمبلغ 100 ألف جنيه.

4- اشترت عائلة إسماعيل المنزل الذي باعته عائلة إبراهيم بمبلغ 100 ألف جنيه عام 2019، وقامت في نفس العام (2019) ببناء طابق جديد كلفها 15000 جنيه.

5- خسر حسن مبلغ 10000 جنيه في سوق السندات.

6- قامت كلية التجارة بالجامعة بشراء أجهزة حاسوب يابانية الصنع بمبلغ 40 ألف جنيه عام 2019.

س8: حدد الإجابة الصحيحة في كل فقرة مما يلي :

1- القيمة المضافة عبارة عن :

أ- الزيادة في قيمة إجمالي الناتج القومي نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار .

ب- قيمة إجمالي الناتج القومي قبل التأثر بالارتفاع في المستوى العام للأسعار .

ج- قيمة السلعة النهائية ناقصا" قيمة المواد الأولية والوسيطة التي استخدمت لإنتاجها

د- لاشيء مما سبق .

2- الفرق بين صافي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي هو :

أ- الضرائب غير المباشرة . **ب- الضرائب المباشرة .**

ج- اهتلاك رأس المال . **د- جميع الإجابات السابقة صحيحة .**

3- الفرق بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي هو :

أ- الصادرات من السلع والخدمات . ب- التغير في المخزون .

ج- صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية . د- جميع الإجابات السابقة خاطئة .

4 - صافي الاستثمار هو :

أ- إهتلاك رأس المال + إجمالي الاستثمار ب- إجمالي الاستثمار – إهتلاك رأس المال .

ج- إجمالي الاستثمار + الاهتلاك . د- الطلب الكلي – إهتلاك رأس المال .

س9: بفرض أن لديك البيانات الاقتصادية التالية عن بلد ما :

مليون جنيه	البنـــــــد	مليون جنيه	البنـــــــد
180	الرواتب والأجور	35	أرباح موزعة
35	الصادرات	65	لإنفاق الاستثماري
20	اهلاك رأس المال	250	الإنفاق الاستهلاكي
80	ريع الأراضي	45	الضرائب المباشرة
80	الإنفاق الحكومي	30	الواردات
25	الضرائب غير المباشرة	16	المدفوعات التحويلية
60	فوائد على رأس المال	32	الأرباح غير الموزعة

أوجد ما يلي :

1- إجمالي الناتج المحلي . 2- صافي الناتج المحلي .

3- صافي الدخل المحلي . 4 - الدخل الشخصي .

5- الدخل المتاح .

الفصل الثالث

التوازن الاقتصادي الكلي

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي معرفة:

1) ماهية العرض الكلي.
2) ماهية الطلب الكلي.
3) توازن العرض الكلي والطلب الكلي.
4) الانفاق الإستثماري
5) الانفاق الإستهلاكي
6) الإنفاق الحكومي
7) الإنفاق علي الصادرات والواردات
8) التوازن العام

الفصل الثالث

التوازن الاقتصادي الكلي

تمهيد :

تهدف النظرية الإقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الإقتصاد القومي بشكل كامل و هذا يعني أن إهتمام النظرية مركز حول الدراسة للقوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الإقتصادي والتي تعمل بالتالي على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الإقتصادي في المجتمع مثل مستوى الناتج أو الدخل والإنفاق بأشكاله المختلفة ومستوى التوظيف والبطالة و المستوى العام للأسعار .

و تُقدم نَظرية التوازن العام مُحاولاتٍ اقتصاديةٍ عديدةٍ لِتوضيحِ سُلوكِ كُلٍ من العرضِ، و الطلب، و السعر في الاقتصاد كَكُل، و يكون ذلك مع بعضِ أو أغلبِ الأسواق المُتفاعلة، وَ ذلكّ من خلال السَعي لِإثباتِ أَنَ مَجموعة مِنَ الأسعار الموجودة يُمكنُ أَن تُحددَ مستوى التوازن العام للأسعار. و من الجدير بذكره أن نظرية التوازن العام مُناقضةَ لِـ نظرية التوازن الجزئي و التي تُحلل الأسعار لِسوق واحدٍ فقط. و أول هذه التحليلات هو التحليل الكلاسيكي و الذي تبناه مجموعة من الإقتصاديين التقليديين أمثال ساي و ستوارت ميل و هم رواد المدرسة الكلاسيكية و إعتمدوا في

ذلك على عدة فرضيات بنو عليها دراساتهم و دونوا على أساسها نتائجهم ومن بينها قانون ساي و كذا إفتراض توازن الإقتصاد عند حالة الإستخدام التام و كذا فرض حيادية النقود و كذا اليد الخفية التي تعمل على التوازن .

غير أن الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي على تحليل و تفسير الأزمات و عجزه عن معالجتها . وتعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي والإقتصادي حيث أنها إعتمدت و بنت دراستها على فروض مخالفة لفروض النظرية الكمية للنقود التي سادت في فترة من الزمن . ففي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية فكرة حيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية النقود والدور الذي تلعبه على مستوى النشاط الإقتصادي، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الإقتصادية سواء عمالة ، إنتاج ، إستهلاك ، إدخار ، إستثمار مما يؤثر على التوازن الإقتصادي الكلي ويفسر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج من التغير في كمية النقود على أنه مجرد إنعكاس لمستوى العمالة و الدخل القومي ومستواه التوازني.

المبحث الأول

العرض الكلي والطلب الكلي

بعد العرض السابق لمقاييس النشاط الاقتصادي الكلي، لعلنا نتساءل عن كيفية تحديد حجم الناتج الكلي بالمجتمع والعوامل التي تؤثر فيه أو تحدده لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية المختلفة وتحيقيق الرفاهية بشكل عام. ويتحدد حجم الناتج الكلي في المجتمع بعاملين، هما:

العامل الأول: يتمثل في قدرة المجتمع علي الانتاج، وتتحدد هذه القدرة بمدي وفرة عناصر الإنتاج المختلفة. لذا فإن ذلك، يحدد حجم المعروض الكلي من المنتجات سواء كانت سلع أم خدمات، ويسمي هذ العامل بـ (العرض الكلي).

العامل الثاني: يتمثل في طلب المجتمع علي ما يتم انتاجه من المنتجات سواء كانت سلع أم خدمات. ويتحدد هذا الطلب بحجم ومستوي الدخل في المجتمع(حجم الانفاق الكلي والعوامل المؤثرة فيه). ويسمي هذ العامل بـ (الطلب الكلي).

وسيتم تناول كلاً من العرض الكلي والطلب الكلي والعوامل الموثرة فيهما وتفاعلهما معاً ، وذلك كما يلي:

أولاً: العرض الكلي:

(أ)- تعريف العرض الكلي:

يشير العرض الكلي (AS) Aggregate supply إلى كمية المنتجات النهائية من السلع والخدمات التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل مستوي سعري، حيث تعتمد أسعار هذه السلع والخدمات على أسعار عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاج الكمية المعروضة . أيضا يعرف العرض الكلي بـ (إجمالي الإنتاج)، ويعتبر إجمالي إنتاج السلع والخدمات (GDP) التي يتم إنتاجها في الاقتصاد عند مستوى سعر معين في فترة زمنية معينة.

(ب)- تمثيل العرض الكلي:

يتم تمثيل العرض الكلي عن طريق منحنى العرض الكلي الذي يصف العلاقة بين مستويات السعر وكمية الإنتاج الذي يسعى المنتجون لتوفيره. وعادة، يوجد علاقة طردية بين العرض الكلي ومستوى السعر. ويمكن التفرقة بين منحنى العرض الكلي في الأجل القصير (الكينزي) ومنحنى العرض الكلي في الأجل الطويل (الكلاسيكي)،

وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (١)

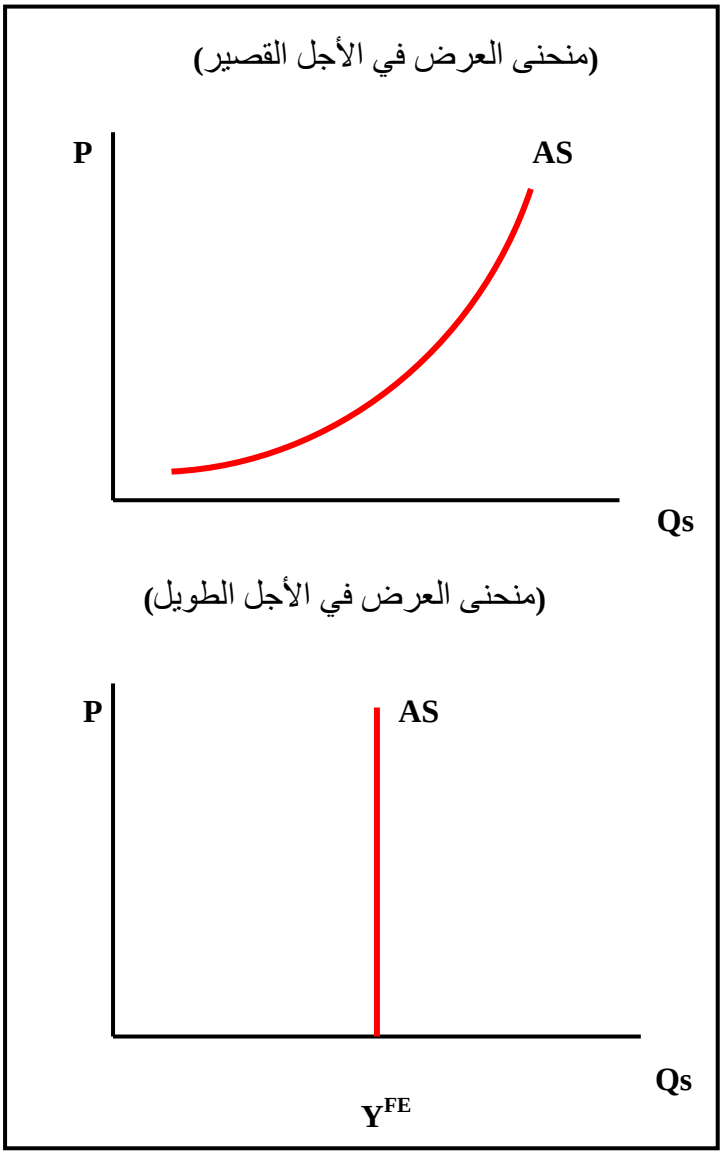

لاحظ: يشير الأجل القصير إلي إطار إلي إطار زمني قصير نسبياً وغير كافي لإجراء التعديلات اللازمة لزيادة الانتاج في الاقتصاد مثل زيادة رأس المال، استحداث التكنولوجيا. بينما يشير الأجل الطويل إلي إطار زمني طويل نسبياً وكافي لجميع التعديلات اللازمة لزيادة الانتاج في الاقتصاد مثل زيادة رأس المال، استحداث التكنولوجيا .

1- منحنى العرض في الأجل القصير (الكينزي) (Short-Run Aggregate Supply (SAS:

له ميل موجب، أي يميل من أسفل لأعلي لأن الموارد غير مستغلة بالكامل. كما يعكس العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة، حيث كل زيادة في الأسعار تمثل حافز للمنتجين وتؤدي لمزيد من الاستغلال الكامل للموارد. بمعني أخر، يشير (SAS) إلي العلاقة بين كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأجل القصير عندما لا يتساوي (أكبر من أو أقل من) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.

2- منحنى العرض في الأجل الطويل (الكلاسيكي) (Long-Run Aggregate Supply (LAS):

هو عبارة عن خط عمودي، حيث يصل الاقتصاد في المدى الطويل إلى طاقته الانتاجية القصوى (مستوي التوظف الكامل) ففي هذه الحالة، تم استغلال كافة الموارد في المجتمع.وبالتالي، فإن أي زيادة في الأسعار لا تمثل حافز للمنتجين ولن تؤدي لزيادة الكمية المعروضة مما يؤدي أن يكون منحنى العرض عموديا، مما يعني أيضاً ثبات كمية الناتج الإجمالي على الرغم من التغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.

ويسمى هذا الوضع بمستوى التوظف الكامل (Y^{FE} ,Full Employment). بمعني أخر، يشير (LAS) إلي العلاقة بين كمية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار عندما يتساوي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.

ففي الأجل القصير، يكون مستوى رأس المال ثابت، فعلى سبيل المثال، لا تستطيع الشركة التعرف على تكنولوجيا جديدة واستخدامها لزيادة كفاءة الإنتاج. وبدلاً من ذلك، تعمل الشركة على زيادة العرض عن طريق الحصول على المزيد من عوامل الإنتاج الموجودة مثل تعيين العمال لوقت أطول أو زيادة استغلال التكنولوجيا القائمة. وبالتالي، في الأجل القصير، يستجيب العرض الكلي للتغير في الأسعار عن طريق زيادة استغلال المدخلات في عملية الإنتاج. أي أنه مرتبط بالأسعار.

ولكن في الأجل الطويل، يمكن زيادة رأس المال، حيث لا يتحرك العرض الكلي إلا عن طريق التحسينات في الإنتاجية والكفاءة، حيث تعمل هذه التحسينات على زيادة مهارة العمال وتعليمهم والاستفادة من التقدم التكنولوجي. وتشير بعض وجهات النظر مثل النظرية الكينزية إلي أن العرض الكلي للأصول (رأس المال) في الأجل الطويل يكون له سعر مرن حتى نقطة معينة وبمجرد الوصول إلى هذه النقطة يصبح العرض غير حساس للتغيرات في مستوى السعر (جمود السعر).

وبالتالي، في الأجل الطويل، لا يستجيب العرض الكلي للتغير في الأسعار، ولكن يتغير العرض الكلي عن طريق بعض العوامل الأخري مثل التحسينات في الإنتاجية والكفاءة. أي أنه غير مرتبط بالأسعار.

(ج)- انتقال منحنى العرض الكلي:

بوجه عام في الأجل القصير، إن التغير في الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى يؤدى إلى التحرك على نفس منحنى العرض الكلى. فعند زيادة الطلب الكلي، ترتفع الأسعار والتي تعتبر إشارة للمنتجون للتوسع في الإنتاج لتلبية مستوى أعلى من الطلب الكلي، وهذا التغيير الحيوي يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم لبيع المزيد من منتجاتهم وتحقيق مزيد من الربح. ويحدث العكس من ذلك، في حالة انخفاض الطلب الكلي. ولكن قد يحدث تغير في أحد هذه العوامل فينتقل المنحنى لليمين (زيادة) أو لليسار (انخفاض) حسب طبيعة التغير كما في الشكل رقم (2)، ومن هذه العوامل ما يلي:

1- معدل الأجر النقدي :

تعتبر الأجور من المحددات الأساسية لوضع منحنى العرض الكلي لأن عنصر العمل يعتبر من أهم العناصر التي تحدد تكلفة الإنتاج في أي منشأة ،ولذلك عندما ترتفع معدلات الأجور فإن تكاليف الإنتاج الكلية ترتفع مما يؤدى إلى تقليل هامش الربح فتقل بالتالي الكمية المعروضة وينتقل منحنى العرض الكلى إلى اليسار .

2-التغير في أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى :

يؤدى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج إلي انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار والعكس صحيح في حالة انخفاضها حيث ينتقل المنحنى إلى اليمين، فارتفاع أسعار الطاقة مثلاً سوف يؤدى إلي انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار كما حدث في عقد التسعينات خلال حرب الخليج .

3- التقنية والإنتاجية :

يؤدي التحسين في التقنية إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليمين ، فمثلاً إذا استحدث الإنسان تقنية جديدة تؤدى إلي زيادة الإنتاج ، وبافتراض أن الأجور ثابتة فإن ذلك سيؤدى إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية مما يشجع على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الكمية المعروضة، وينتقل منحنى العرض الكلى إلى اليسار .

شكل رقم (2): انتقال منحنى العرض الكلي

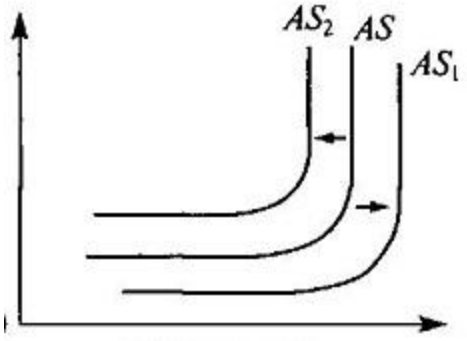

وبناءً عليه، يمكن أن يتغير العرض الكلي نتيجة تغير عدد من المتغيرات، بما في ذلك التغييرات في حجم ونوعية العمل والابتكارات التكنولوجية ، تغيرالأجور، التغييرات في ضرائب الإنتاج والإعانات المالية والتغيرات في التضخم، حيث تؤدي هذه العوامل إلى تغيرات في تكلفة الإنتاج إما بالزيادة فينخفض العرض الكلي وينتقل المنحني الخاص به لليسار (لأعلي) أو بالنقص فيزيد العرض الكلي وينتقل المنحني الخاص به لليمين (لأسفل). فعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة كفاءة العمل نتيجة الاستعانة بتكنولوجيا إلي انخفاض تكلفة الانتاج من خلال خفض تكلفة العمل لكل وحدة عرض، مما

يؤدي لزيادة العرض الكلي. وعلى النقيض، تؤدي زيادة الأجور السائدة إلى إلي زيادة تكلفة الانتاج ، مما يؤدي لانخفاض العرض الكلي.

ثانياً: الطلب الكلي:

(أ)- تعريف الطلب الكلي:

يمكن تعريف الطلب الكلي (AD) Aggregate Demand بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب قطاعات الاقتصاد الأربعة في الإنفاق والحصول عليها. ويتكون الطلب الكلي من عناصر الإنفاق الكلي (انفاق استهلاكي، انفاق استثماري، انفاق حكومي، صافي التعامل مع العالم الخارجي)، ويمكن حسابه كما يلي:

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

حيث:

AD : الطلب الكلي **G : انفاق حكومي**

C : انفاق استهلاكي **X : الصادرات**

I : انفاق استثماري **M : الواردات**

(ب)- تمثيل الطلب الكلي:

يوضح الشكل رقم (3)، منحنى الطلب الكلي في الاقتصاد المكون من أربعة قطاعات حيث يوضح المنحنى العلاقة بين المستوى العام للأسعار (General Price Level)، وهو عبارة عن متوسط سعري لأسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين الكمية المطلوبة في الاقتصاد، وذلك كما يلي:

شكل رقم (3): منحنى الطلب الكلي

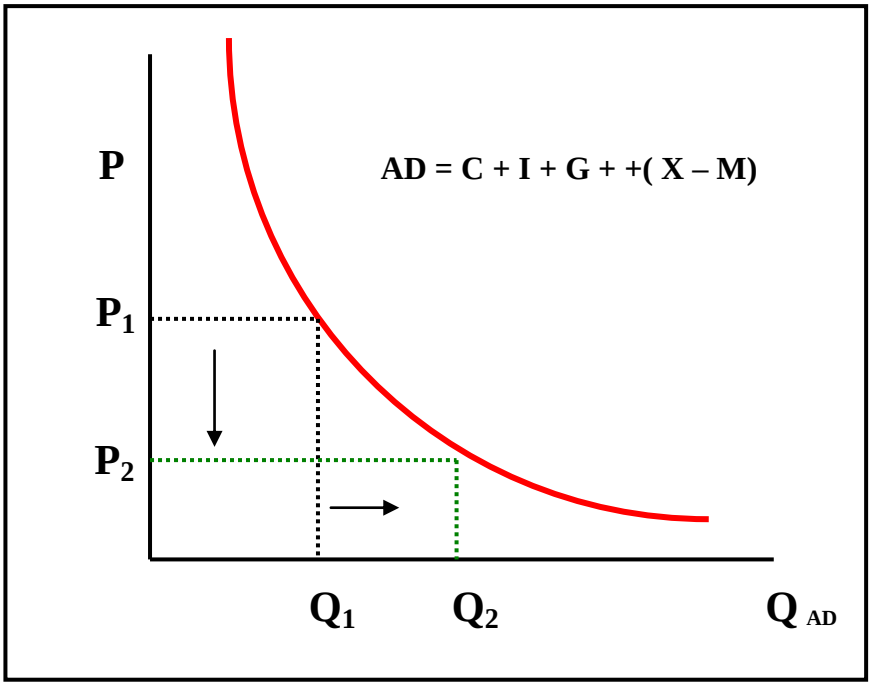

وينحدر منحنى الطلب الكلي من الأعلى إلى الأسفل وله ميل سالب، وذلك بسبب وجود العلاقة العكسية بين السعر (المستوى العام للأسعار) وبين الكمية المطلوبة الكلية. مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. فعند انخفاض المستوى العام للأسعار من (P_1) إلى (P_2)، ترتفع الكمية المطلوبة من (Q_1) إلى (Q_2)، مما يعني ارتفاع القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية، أي إمكانية حصولهم على كميات أكبر من السلع والخدمات عن السابق علي مستوي الاقتصاد ككل، مما يعني زيادة الطلب الكلي. أما ارتفاع المستوى العام للأسعار فيعني انخفاض القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية، مما يعني انخفاض الطلب الكلي. إن تغير المستوى العام للأسعار سيعمل على التحرك على نفس المنحنى ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى، كما هو موضح بالشكل (3).

(ج)- انتقال منحنى الطلب الكلي:

علي عكس تغير المستوى العام للأسعارالذي يؤدي للتحرك على نفس المنحنى من نقطة إلى نقطة أخرى، كما هو موضح بالشكل رقم (4). إن إنتقال المنحنى لليمين أو اليسار كما في الشكل (4)، حيث يعكس تحول منحني AD المباشر إلى اليمين عند زيادة الطلب الكلي ، وإلى اليسار عند انخفاض الطلب الكلي. ويكون بسبب تغير أحد العوامل المحددة للطلب الكلي (العوامل غير السعرية

للطلب الكلي). وهذه العوامل لها علاقة بالعناصر المكونة للطلب الكلي وهي الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي، وصافي التعامل الخارجي.

شكل رقم (4): انتقال منحنى الطلب الكلي

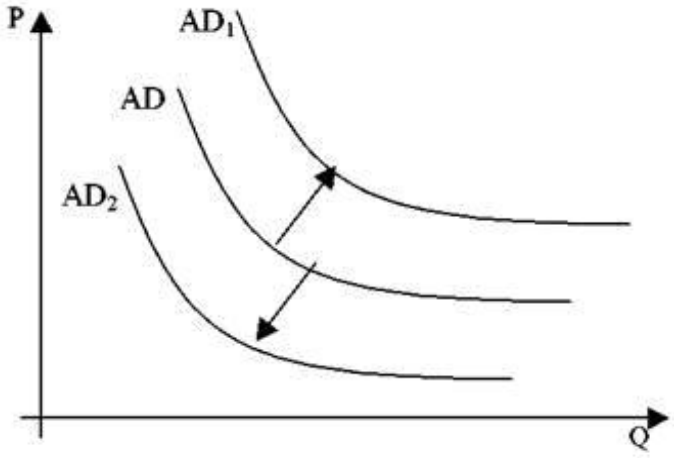

وتشمل العوامل غير السعرية للطلب الكلي ما يلي:

(أ)- العوامل التي تؤثر على إنفاق المستهلك على الأسر: رفاهية المستهلك ،الضرائب ، التوقعات

(ب)- العوامل التي تؤثر على تكاليف استثمارات الشركات: أسعار الفائدة ،والإقراض الميسر ، وإمكانية الحصول على الإعانات .

(ج)- السياسات الحكومية التي تحكم الإنفاق العام .

(د)- الظروف في الأسواق الأجنبية التي تؤثر على الصادرات الصافية: تقلبات أسعار الصرف والأسعار في السوق العالمية.

ثالثاً: توازن العرض الكلي والطلب الكلي:

- تعريف حالة التوازن : هي الحالة التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي عند كمية محددة وسعر ثابت .

- تعريف كمية التوازن : هي الكمية التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي عند كمية محددة وسعر ثابت وتسمى بنقطة التوازن.

- تعريف سعر التوازن : هو السعر الذي يظل ثابتاً مع العرض الكلي و الطلب الكلي عند كمية محددة .

وفيما يلي جدول يوضح توازن افتراضي بين كلاً من العرض الكلي والطلب الكلي باقتصاد ما :

جدول رقم (1)

العرض الكلي (AS)	الطلب الكلي (AD)	وضع الإنتاج الكلي مقارنة بالإنفاق	وضع المخزون	رد فعل المنتجين
4800	5100	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
5200	5400	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
5600	5700	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
6000	6000	الإنفاق يساوي الإنتاج	ثابت	لا تغيير في الإنتاج
6400	6300	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل
6800	6600	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل
7200	6900	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل

شكل رقم (٥)
التوازن في الأجل القصير والأجل الطويل

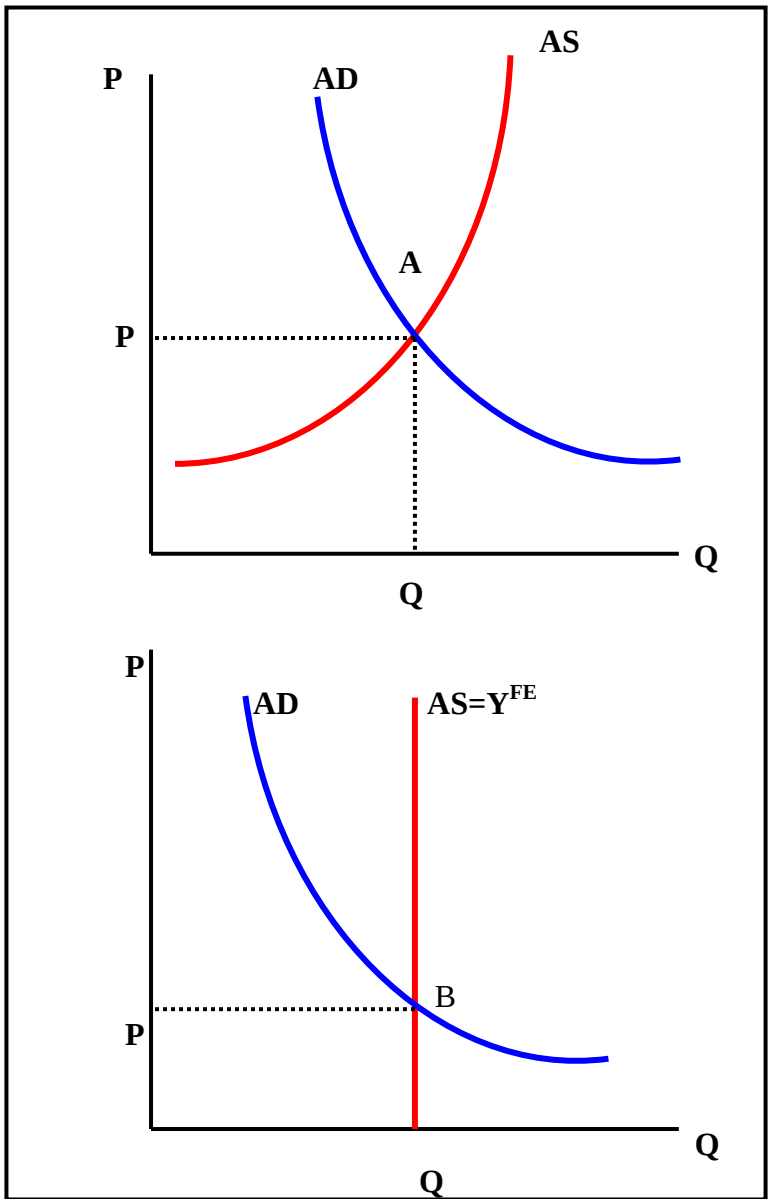

إن التوازن في الأجل القصير، يعني تقاطع منحنى AD (الذي يمثل الكمية المطلوبة من السلع والخدمات) ومنحنى AS (الذي يمثل الكمية المعروضة من السلع والخدمات)، حيث يتم تحديد مستوى الناتج الحقيقي في الاقتصاد على أساس المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي كما في الجزء العلوي من الشكل (5).

ويتحقق التوازن في هذه الحالة نتيجة للتقلبات المستمرة في العرض والطلب. إذا تجاوز الطلب الكلي حجم العرض الكلي (فائض طلب)، ثم من أجل تحقيق حالة التوازن، فمن الضروري إما رفع الأسعار بأحجام إنتاج ثابتة أو التوسع في الإنتاج. وإذا تجاوز العرض الكلي حجم الطلب الكلي(فائض عرض)، فيجب تخفيض الإنتاج أو خفض الأسعار. بمعني أخر، كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوازن (فائض طلب)، فستقوم الشركات بزيادة الانتاج أو زيادة الاسعار. وإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أعلى من التوازن(فائض عرض)، فستقوم الشركات بخفض الانتاج أوخفض الأسعار.

وفي حالة التوازن في الأجل القصير، يرى كينز امكانية تحقق التوازن قبل مستويالناتج المحتمل (مستوى التوظف الكامل)؛ أي أن يصل إلى نقطة توازن أقل من تلك النقطة التي يمكن تحقيقها في ظل التشغيل الكامل للموارد. وتشير النقطة A إلى مستوى الناتج الحقيقي في الاقتصاد وهو أقل من مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، فإن زيادة الأسعار تعمل على زيادة الكميات المعروضة. وبالتالي الاقتراب شيئا فشيئا من مستوى التوظف الكامل. ومع الوصول إلى مستوى التوظف الكامل يتحول منحنى العرض إلى خط عمودي(العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل).

بينما في حالة التوازن في الأجل الطويل، يعني تقاطع منحنى AD ومنحنىAS طويل الأجل عند النقطة B كما في الجزء السفلي من الشكل (5). وتشير النقطة B إلى مستوى الناتج الحقيقي في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل . ويحدث توازن الاقتصاد الكلي في الأجل االطويل عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساويا للناتج المحلي الإجمالي المحتمل، أي عندما يكون الاقتصاد على منحنى العرض في الأجل الطويل (LAS). ويتم هذا عندما تكون نسبة الزيادة في الأجور النقدية مساوية لنسبة الزيادة في الأسعار.

المبحث الثانى

الدخل والانفاق والمستوي التوازني

سبق وأشرنا أنه في التدفق الدائري للدخل والإنفاق، أن الدخل القومي يتدفق بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، القطاع العائلي (الإنفاق الاستهلاكي)، قطاع الأعمال (الإنفاق الاستثماري)، القطاع الحكومي (الإنفاق الحكومي)، صافي التعامل مع العالم الخارجي (الإنفاق علي الصادرات والواردات). وبالتالي، لقد تم تقسيم الدخل الذى يحصل عليه القطاعات الاقتصادية المختلفة بالمجتمع الى أوجه الإنفاق المختلفة وهى الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومى ، بالإضافة الى الإنفاق على الصادرات و الواردات .

ويتحقق المستوى التوازني للدخل القومي عندما تتساوى الكمية المنتجة في الاقتصاد (التي يعبر عنها الدخل القومي نظراً للتطابق بينهما) مع الإنفاق الكلي (بصوره المختلفة سواء كان انفاق استهلاكي، استثماري، حكومي، خارجي). ففي النهاية، تم تحول الدخل إلي أوجه الانفاق المختلفة.

وبالتالى فإنه لفهم كيفية تحقيق التوازن فى الاقتصاد علي المستوي الكلي، فإنه يلزم التعريف بجميع المكونات المحددة لهذ الدخل ودوالها الاقتصادية. وسيتم تناول كل نوع منها وصولاً إلي المستوي التوازني للدخل القومي، وذلك كما يلي:

أولاً: الانفاق الإستهلاكي:

يقوم القطاع العائلي بتوزيع وتحويل دخله إلي جزأين بشكل أساسي هما الاستهلاك والادخار، وبالنسبة للاستهلاك، تتعد أنواعه، مثل الانفاق علي العناصر التالية:

- سلع معمرة : ثلاجة ، غسالة، سيارة.
- سلع غير معمرة: خضار ، فواكه ، ملابس.
- خدمات: خدمة الطبيب ، الاتصالات ، خدمات البنوك.

(أ)- العوامل الموثرة علي الانفاق الإستهلاكي:

1- الدخل:

عموماً، تشير العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي، إلي أن الاستهلاك يسير جنباً إلى جنب مع الدخل فيزداد بزيادة الدخل ويقل عندما يقل الدخل ، مع ملاحظة أنه كلما ارتفع الدخل تقل النسبة الموجهة للاستهلاك وتزداد النسبة الموجهة للادخار.

2- ثروة المستهلك:

حيث تمثل هذه الثروة التي يحصل عليها المستهلك خلاف الدخل مثل الحصول على الميراث أو امتلاك أسهم أو أي دخل آخر، حيث تعتبر هذه الثروة مصدرا للقوة الشرائية، وعليه فالشخص ينفق أكثر في هذه الحالة .

3- المستوى العام للأسعار:

إن الزيادة في المستوى العام للأسعار يؤدى إلى تآكل القوة الشرائية للدخل والثروة ومن ثم خفض الإنفاق الاستهلاكي (الطلب على السلع والخدمات) عند مستوى محدد للدخل الحقيقي ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى أسفل،وعلى العكس فان انخفاض الأسعار يؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى أعلى.

4 - معدل سعر الفائدة:

أن زيادة سعر الفائدة يشجع على الادخار ويقلل من معدلات الإنفاق الاستهلاكي ، والعكس صحيح.

(ب)- العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك ،فإذا زاد الدخل زاد الاستهلاك، وعندما يصل الدخل إلى حد معين فإن الاستهلاك يقل والادخار يزيد ،فالادخار والاستهلاك صورتان متنافستان لتصرف الأفراد في دخولهم. ويوضح جدول رقم (2) العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار، كما يلي:

جدول رقم (2)

الدخل المتاح (Y) بالجنيه	الاستهلاك (C) بالجنيه	الادخار (S) بالجنيه	الميل المتوسط للاستهلاك (A.P.C)	الميل المتوسط للادخار (A.P.S)	الميل الحدي للاستهلاك (M.P.C)	الميل المتوسط للادخار (M.P.C)
0	1000	-1000	-	-	-	-
1000	1750	- 750	1.75	-0.75	0.75	0.25
2000	2500	- 500	1.25	-0.25	0.75	0.25
3000	3250	- 250	1.08	-0.08	0.75	0.25
4000	4000	0	1	0	0.75	0.25
5000	4750	250	0.95	0.05	0.75	0.25
6000	5500	500	0.92	0.08	0.75	0.25
7000	6250	750	0. 9	0.1	0.75	0.25

ويلاحظ من الجدول السابق، ما يلي:

1- وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك والادخار

2- وجود قدر من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل ويسمى الاستهلاك التلقائي أو الذاتي أي: أن الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل ، ومع ذلك، لا بد له من الاستهلاك ويحصل عليه عن طريق:

- **الاقتراض: ونسميه الادخار السلبي**
- **مساعدات حكومية**

3- الاقتراض أو الادخار السالب يتناقص بزيادة الدخل حتى يصبح صفرا وتسمى نقطة التعادل أي أن الاستهلاك قد تساوى مع الدخل.

4- نقطة التعادل: هي التي يتساوي عندها الإستهلاك مع الدخل، أى عند هذه النقطة ينفق الدخل بأكمله علي الإستهلاك، والإدخار يكون صفراً، وقبل نقطة التعادل يكون الإستهلاك أكبر من الدخل وعليه يكون الإدخار سالباً، أما بعدها فيصبح الإستهلاك أقل من الدخل ويكون للإدخار قيم موجبه.

وفي سياق بيانات الجدول رقم (2)، يمكن توضيح التمثيل البياني لمستويات الدخل والاستهلاك والادخار، كما يلي:

شكل رقم (٦)

الاستهلاك والدخل

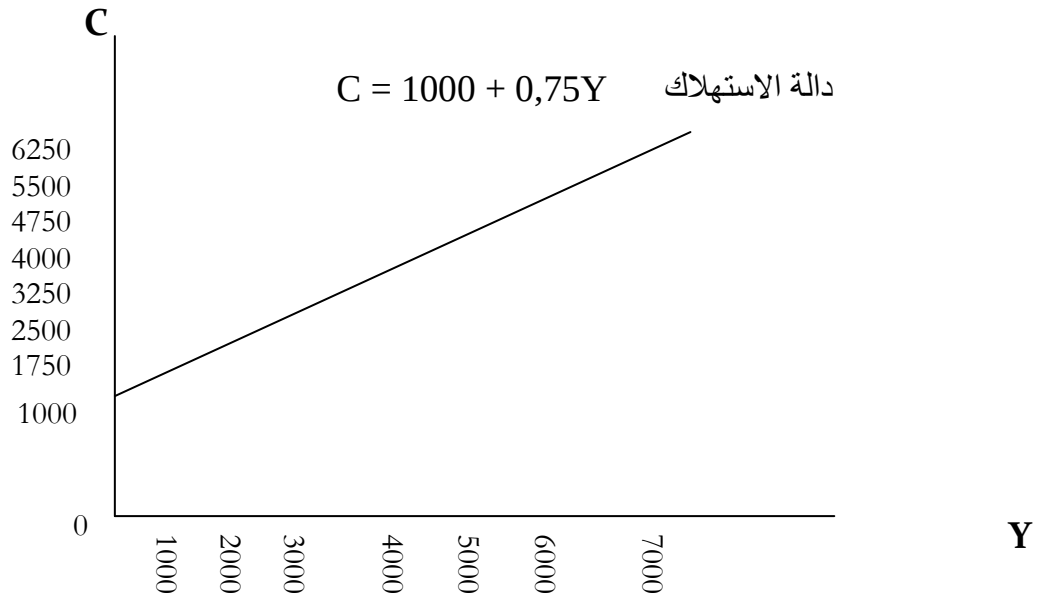

الادخار والدخل

الادخار s

S = -1000 + 0,25Y

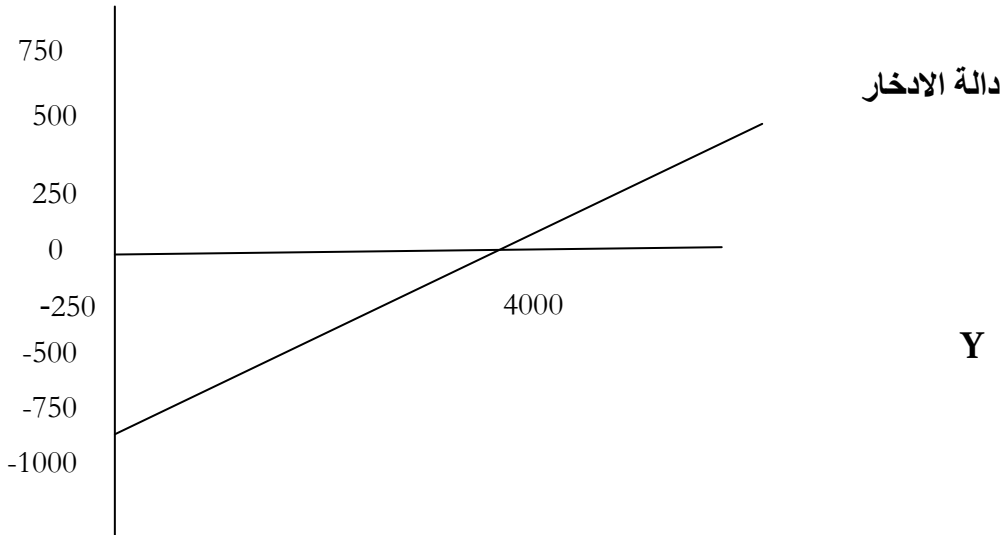

شكل رقم (٧)

التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار

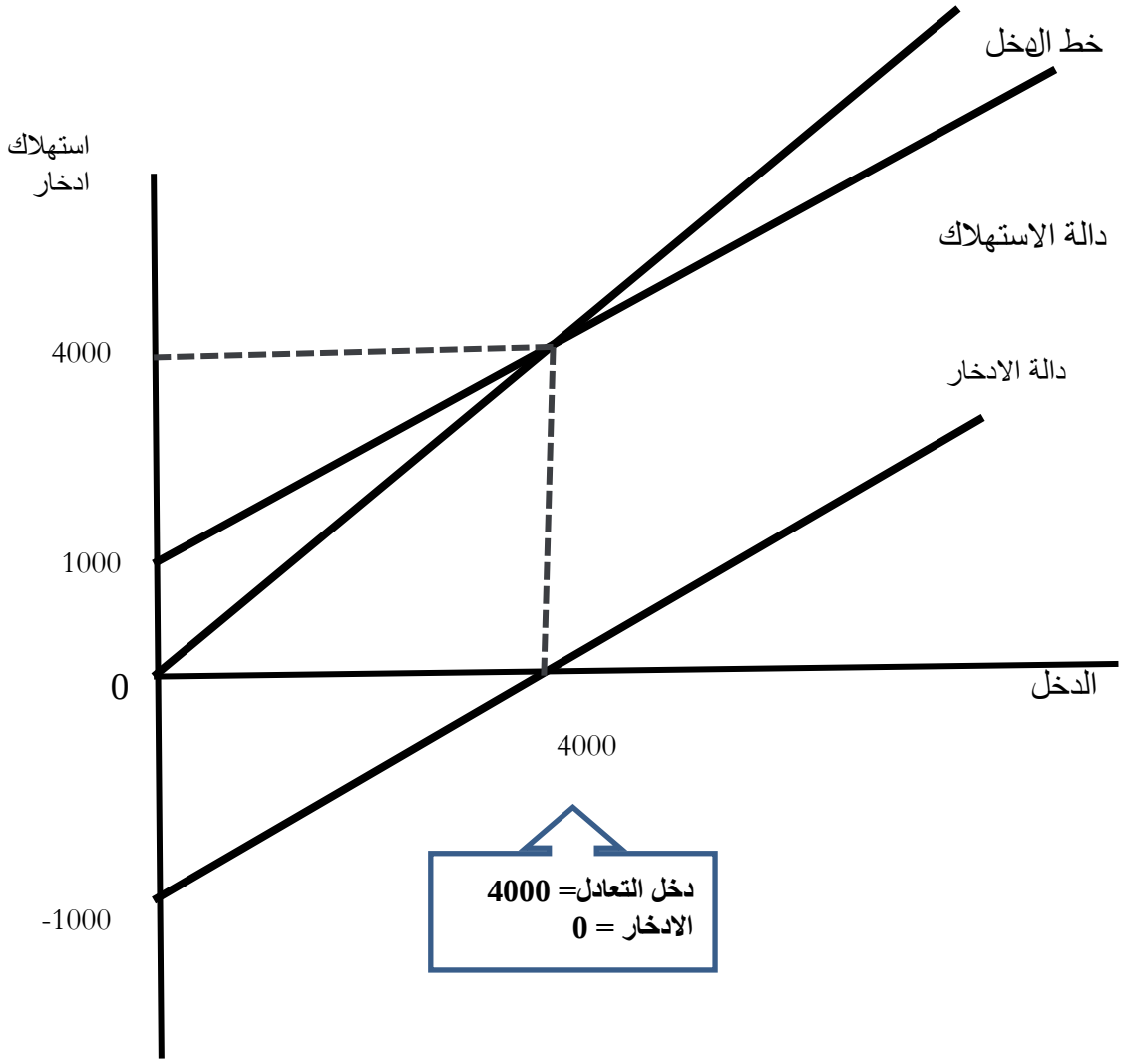

(ج)- دالة الاستهلاك:

توضح دالة الاستهلاك C العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلى والدخل المتاح في الاقتصاد ، بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. ويعبر عنها رياضياً كالتالي:

$$C = C_a + c\ Y$$

ولقد أوضح كينز أن استهلاك الأفراد ينقسم الى جزأين، هما :

الجزء الأول : C_a الاستهلاك التلقائي

و هو الجزء الثابت من الاستهلاك و الذى لا يعتمد على الدخل (أى أن الأفراد يقومون باستهلاك هذا الجزء من الناتج بغض النظر عن حصولهم على دخل أم لا ، و يتم تدبير ذلك عن طريق المدخرات القديمة أو الاقتراض)

الجزء الثانى : c Y الاستهلاك المعتمد علي الدخل

و هو الجزء المتغير من الاستهلاك الذى يزداد بزيادة الدخل و ينقص بنقصانه . وذلك بمقدار نسبة من الدخل هى c (الميل الحدى للاستهلاك) .

و بناءً على تقسيم دالة الاستهلاك بهذه الكيفية فإنه عند رسم دالة الاستهلاك نجد أنها تبدأ من نقطة موجبة على المحور الرأسى و تزداد مع زيادة الدخل بميل يساوى الميل الحدى للاستهلاك. بمعنى أنها لا تبدأ من نقطة الصفر ، و يمكن تمثيل دالة الاستهلاك بيانيا كما يوضحها الشكل التالى :

شكل رقم (٨) دالة الاستهلاك

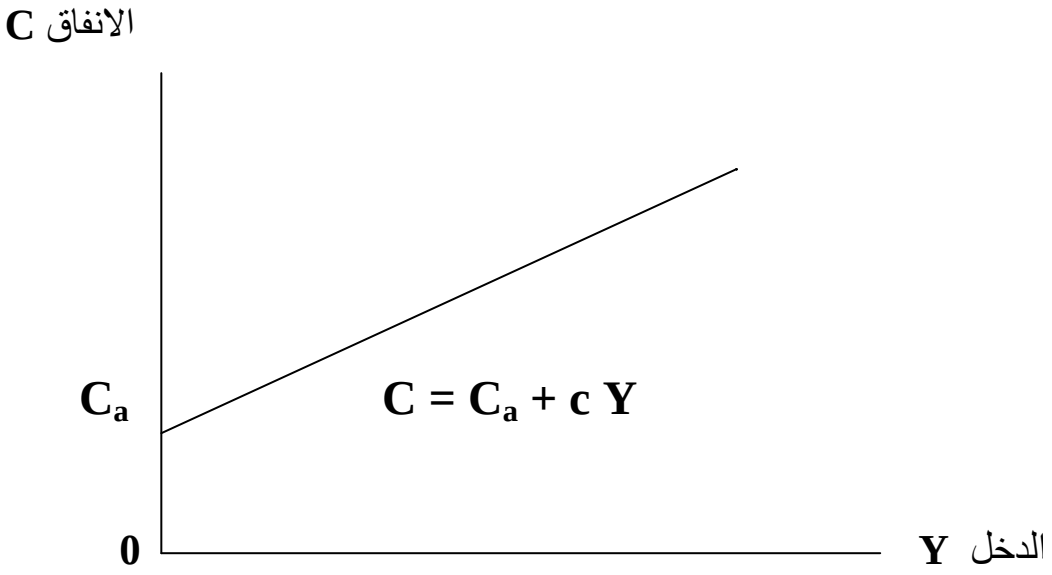

(د)- دالة الادخار:

تمثل الجزء المتبقى من الدخل بعد الاستهلاك ، والشكل العام لدالة الادخار يمكن الحصول عليه من خلال دالة الاستهلاك و ذلك بوضع إشارة سالب للجزء الثابت، ثم طرح الميل الحدى للاستهلاك من الواحد الصحيح كما يلى :

$$S = -Ca + (1 - c)\ Y$$

$$S = Sa + s\ Y$$

لذلك تتكون ايضاً دالة الادخار من جزء ثابت لا يعتمد على الدخل و هو Sa و الذى يساوى هنا Ca – ، وجزء آخر متغير يعتمد على الدخل بمقدار الميل الحدى للإدخار s و الذى يساوى هنا المقدار (1 – c) ، و لذلك فإنه عند رسم دالة الادخار نجد أنها تبدأ من نقطة سالبة على المحور

الرأسى والتي تساوى القيمة الموجبة لبداية دالة الاستهلاك مع اختلاف الاشارة ثم تزداد بعد ذلك مع زيادة الدخل كما يلى :

شكل رقم (٩) دالة الادخار

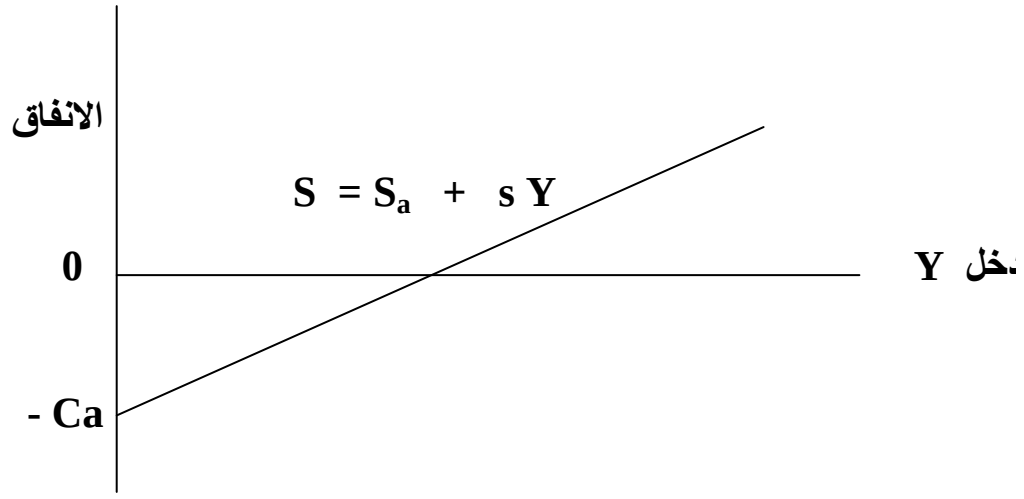

الفرق بين الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإدخار:

ويدور التساؤل التالي: ما هو حجم الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل؟

إن ميل منحنى الاستهلاك السابق يعبر عن الزيادة الناجمة عن زيادة الدخل، أي ان الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة. ومن الناحية البيانية، هو التغير في الإحداثي العامودي مقسوما على التغير في الإحداثي الإحداثي الأفقي

Marginal propensity to consume (MPC) = $\Delta C \setminus \Delta Y$

الميل الحدي للاستهلاك = $\Delta C \setminus \Delta Y$

الميل الحدي للاستهلاك أكبر من صفر وأقل من الواحد الصحيح (0 < MPC > 1)

MPC = (1750 – 1000) / (1000 – 0) = 0. 75

= (2500 – 1750) / (2000 – 1000) = 0. 75

ويشير الميل الحدي للاستهلاك بالقيمة (0. 75) ، إلي أن زيادة الدخل بمقدار جنيه يؤدي لزيادة الاستهلاك بمقدار 75 قرش

كما أن المفهوم المكمل للميل الحدي للاستهلاك هو الميل الحدي للادخار، حيث:

Marginal propensity to save (MPs) = Δ S \ Δ Y

Δ S \ ΔY = الميل الحدي للادخار

الميل الحدي للادخار أكبر من صفر وأقل من الواحد الصحيح (0 <MPS > 1)

MP S = (– 750 – (–1000)) / (1000 – 0) = 0. 25

= (–500 – (–750)) / (2000 – 1000) = 0. 25

ويشير الميل الحدي للادخار بالقيمة (0. 25) ، إلي أن زيادة الدخل بمقدار جنيه يؤدي لزيادة الادخار بمقدار 25 قرش.

كما يمكن حساب الميل الحدي للادخار علي أنه:

$$MPs = 1 - MPC$$

$$MPs = 1 - 0.75 = 0.25$$

لاحظ: الميل الحدى للادخار = 1 - الميل الحدى للاستهلاك

إذن:

$$MPC + MPs = 1$$

أي أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحد صحيح.

الفرق بين الميل المتوسط للإستهلاك والميل المتوسط للإدخار:

- الميل المتوسط للإستهلاك: Average Propensity To Consume (A.P.C.):

وهو عبارة عن "نسبة ما ينفق علي الإستهلاك من الدخل"، ونحصل عليه بقسمة الإستهلاك علي الدخل أي:

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$$

$$A.P.C. = \frac{C}{Y}$$

- الميل المتوسط للإدخار: Average Propensity to Save (A.P.S.):

وهو عبارة عن "نسبة ما يدخر من الدخل". ونحصل عليه بقسمة الادخار علي الدخل أي:

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}}$$

$$A.P.S. = \frac{S}{Y}$$

- يتناقص الميل المتوسط للإستهلاك مع كل زيادة في الدخل

- يتزايد الميل المتوسط للإدخار مع كل زيادة في الدخل

- مجموع الميل المتوسط للإستهلاك والميل المتوسط للإدخار يساوي الواحد الصحيح

A.P.S + A.P.C = 1

مثـــــــــــال (1):

إذا كان لديك دالة استهلاك في مجتمع ما هي:

$$C = 200 + 0.6\ Y$$

احسب قيمة نقطة التعادل في هذا المجتمع جبرياً، مستخدماً في ذلك كلاً من معادلتي الاستهلاك والادخار؟

الحل

1- من دالة الإستهلاك:

$$C = 200 + 0.6\ Y$$

طالما أنه عند التعادل يكون الإستهلاك مساوياً للدخل، أي $C = Y$

فيمكن التعويض عن C بـ Y فى المعادلة الآتيه :

$$Y = 200 + 0.6\ Y$$

$$200 = Y - 0.6\ Y$$

$$0.4\ Y = 200$$

$$Y = 200/0.4$$

$$\boxed{Y = 500}$$

2- من دالة الإدخار :

$$S = -C_a + (1 - C)\, Y$$

فإذا كانت دالة الإستهلاك هي :

$$C = 200 + 0.6\, Y$$

فإن دالة الإدخار تكون

$$S = -200 + (1 - 0.6)\, Y$$

$$S = -200 + 0.4\, Y$$

وطالما أنه عند التعادل يكون الإدخار مساوياً الصفر، أى $S = 0$

$$0 = -200 + 0.4\, Y$$

$$0 - 0.4\, Y = -200$$

$$0.4\, Y = 200$$

$$Y = 200/0.4$$

$$\boxed{Y = 500}$$

التفرقة بين أنواع الإدخار المختلفة:

يمكن التفرقة بين أنواع الإدخار علي أساس مصادر تكوينه، ونهدف من وراء ذلك إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن إستخدامها لتمويل التنمية الإقتصادية، وينقسم الإدخار إلى:

1- مدخرات القطاع العائلي:

الزيادة فى الدخل القومي، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك فى زيادة قدرة الفرد على الإدخار، كما أن التغيرات فى مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات فى السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد، ولهذا على الدولة أن تحفيز الأفراد على الإدخار وتوجيههم إلى الأستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة.وتتميز البلدان المختلفة بإنخفاض الدخل القومي وبالتالى إنخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وهذا من شأنه إضعاف المقدرة الإدخارية لدي الأفراد.

2- مدخرات قطاع الأعمال:

إن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التى تتبعها الدولة فى فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من إدخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعه والإحتياجات المختلفة التى يعاد إستثمارها تساهم فى رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

3- مدخرات القطاع الحكومي:

تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، وبالتالى بإمكان السياسة المالية المساهمة فى توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظراً لتزايد حجم النفقات العامة.

ثانياً: الانفاق الإستثماري:

(أ) - الاستثمار:

هو عبارة عن الإضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجية أو ما يعرف بالأصول الرأسمالية ،وذلك كشراء المعدات والآلات اللازمة للمشروعات الإنتاجية (التكوين الرأسمالي الثابت) ،إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كانت مواد أولية أم وسيطة أم سلعاً نهائية في خلال فترة زمنية معينة (التغير في المخزون) .

(ب)- قرار الاستثمار:

يقوم باتخاذ هذا القرار من يرجع إليه الفائدة والربح، ويعتمد في ذلك على مقارنة معدل العائد المتوقع مع سعر الفائدة السائد في السوق، حيث هناك مبلغ يدفعه المستثمر مقابل الأموال التي

يقترضها في حالة عدم امتلاكه لرأس المال كمورد ذاتي، وعادة ما تكون العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة.

(ج)- دالة الاستثمار :

هي الدالة التي توضح العلاقة بين الدخل والاستثمار ويعبر عنها رياضياً كالتالي:

$$I = I_0 + iY$$

حيث تشير(I) إلى إجمالي الاستثمار، بينما تشير (I_0) إلى الاستثمار التلقائي، في حين يشير الجزء (iY) إلى الاستثمار التابع وهو عبارة عن حاصل ضرب الميل الحدي للاستثمار (i)في مستوى الدخل (Y).

ومن الطبيعي، أن يعتمد الاستثمار أيضاً في جزء منه على الدخل (الاستثمار التابع) و الذى يتغير مع تغير قيمة الدخل ، إضافةً إلى جزء آخر لا يعتمد على الدخل (الاستثمار التلقائى)، إلا أننا سوف نقتصر هنا على استخدام الاستثمار التلقائى فقط بمعنى أنه سوف يتم التعبير عنه هنا بقيمة ثابتة، وبالتالى سيتم رسم دالة أو قيمة الاستثمار بخط مستقيم موازى للمحور الأفقى كما يلى :

شكل رقم (١٠) دالة الاستثمار

ويمثل الاستثمار قيمة الإضافة أو الحقن فى الاقتصاد والتى تعمل على زيادة الدخل من خلال ما يسمى بالمضاعف، و لكن ما هو مضاعف الانفاق الاستثماري أو (المضاعف الكينزى) ؟

مضاعف الانفاق الاستثماري هو تلك القيمة التى توضح عدد المرات التى يزداد بها الدخل من الزيادة التى تحدث فى الإنفاق الاستثماري. و يتم قياس قيمة المضاعف من خلال المعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$$

أى أن قيمة المضاعف يمكن كتابتها مرة أخرى بدلالة الميل الحدى للادخار فتكون على النحو التالى :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

وقد أتضح فيما سبق، من خلال حسابات الناتج القومى أنه فى حالة عدم وجود فوائد على ديون الأفراد فإن الدخل القابل للتصرف فيه يمكن تقسيمه إلى استهلاك وادخار معادلة رقم (1)، ثم يتحول الادخار إلي استثمار معادلة رقم (2)، و من ذلك نلاحظ تساوي كلاً من الادخار والاستثمار معادلة رقم (3)، وذلك كما يلي:

الدخل Y = استهلاك C + ادخار S	(1)
الدخل Y = استهلاك C + استثمار I	(2)
الادخار S = الاستثمار I	(3)

وتسمى والمعادلة الأخيرة (S = I) بنموذج الحقن و التسرب، حيث أن الاستثمار هو إضافة للدخل فى المجتمع ، أما الادخار فهو تسرب لجزء من قيمة الدخل فى المجتمع في حالة عدم توجيهه وتحويله إلي استثمار يعود بفائدة علي كافة قطاعات الاقتصاد.

(د)- العوامل المحددة لحجم الاستثمار:

1- معدل الفائدة:

بالإضافة الى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قررات الاستثمار أيضاً على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة)، والعلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة والذي يمثل تكلفة التمويل.

فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة الى أنخفاض حجم الاستثمار. والعكس صحيح، في حالة انخفاض معدل الفائدة، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الأستثمار.

2- مستوى الدخل:

يمثل مستوى الدخل أحد العوامل المهمة التي تؤثر على الاستثمار، ففي حالة الازدهار يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات فترتفع الأرباح مما يؤدى إلى زيادة حجم الاستثمار،والعكس صحيح في حالة الركود الاقتصادي.

3- السكان:

يساهم النمو السكاني في زيادة الطلب على الاستهلاك الذي يؤدى بدوره إلى التوسع في المشروعات القائمة المنتجة للمنتجات الاستهلاكية (سلع وخدمات) أو زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة لهذه المنتجات، مما يؤدي للحاجة لزيادة الاستثمار، والعكس صحيح.

4- التقدم التكنولوجي (الفني أو التقني) :

يؤدي التقدم التكنولوجي إلى خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار. وبالتالي، يؤدى اكتشاف طرق جديدة للإنتاج إلى زيادة الطلب على رأس المال ومن ثم تحرك الاستثمار إلى أعلىوزيادته.

5- التوقعات :

تمثل التوقعات المستقبلية بشأن النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً في التأثير على قرار الاستثمار، فعدم وضوح الرؤية أمام المستثمر يحد من قدرته على اتخاذ قرار الاستثمار، كذلك شعور المستثمر بالتشاؤم عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الكفاءة الحدية للاستثمار يجعل المستثمر يحجم عن القيام بالاستثمار، والعكس صحيح في حالة التفاؤل.

ولكن ما هي الكفاءة الحدية للأستثمار Marginal Efficiency Of Capital(MEC) ؟

تعتبر توقعات الأرباح Expected Rate of Return (r) أو معدل العائد المتوقع للاستثمار المحدد الرئيسي لقررات الاستثمار. ويسمى هذا المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار، أو كما سماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال، وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساوياً لمعدل الفائدة الحالي علي أقل تقدير ليحفز المستثمر علي اتخاذ قراره بالاستثمار. وإذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي، فسيكون من المربح القيام بالاستثمار. أما إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أقل من معدل الفائدة الحالي، فسيكون من غير المربح القيام بالاستثمار ويحجم عنه المستثمر. ويوضح الشكل التالي منحني الكفاءة الحدية للاستثمار:

شكل رقم (١١)

العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الاستثمار (I)

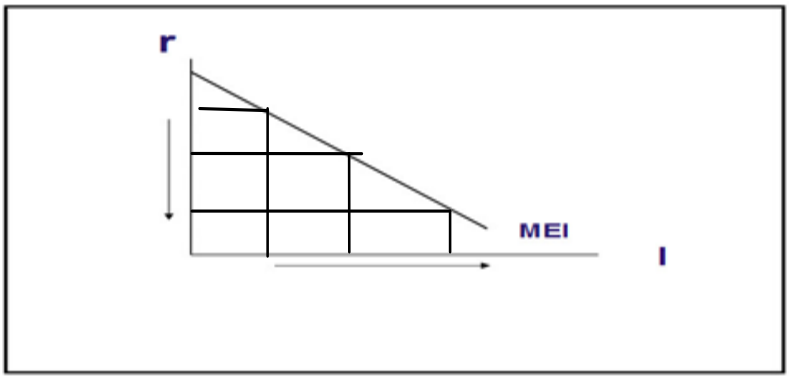

فعلي الرغم من تنافس المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة، إلا أن بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها. لذلك، تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح .

وسوف يستمر الاستثمار ما دامت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة الجاري. وأ ن رجال الأعمال سوف يستثمرون أموالهم في المشروعات ذات الكفاية الحدية الأعلى ثم الأ قل فالأ قل .وتعني هاتان الحقيقتان: أنه على مستوى الاقتصاد القومي ، توجد علاقة محددة بين سعر الفائدة من جهة ورصيد المجتمع من المخزون الرأسمالي من جهة أخرى. ولما كانت الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف على الفرق بين قيمة المبيعات الناتجة عن تشغيل الأصول الرأسمالية، ونفقات الإنتاج. لذلك فان الكفاية الحدية لأصل رأسمالي معين لابد أن تتأثر بالتغيرات الحاصلة في هذين العنصرين ، إيرادات الإنتاج ونفقات الإنتاج.

ويرى كينز أن(زيادة الاستثمار تؤدي إلى تناقص إيرادات الإنتاج ، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج)، وذلك بسبب قانون تناقص الغلة. ويعني ذلك انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال مع كل زيادة في الاستثمار .كما يعني ذلك أيضاً، أن الزيادة في المخزون الرأسمالي تؤدي بفرض ثبات مستوى الفن الإنتاج ي وحجم الموارد الإنتاج ية إلى انحدار منحنى الكفاية الحدية لرأس المال من ال يسار إلى اليمين كما في الشكل السابق، و الذي يعكس لنا تناقص الكفاية الحدية لرأس المال مع كل زيادة إضافية في المخزون الرأسمالي. وهناك مجموعة من العوامل التي تمثل أهم الأسباب المحددة للكفاءةة الحدية للاستثمار، ومن أهمها:

-<u>الطلب المتوقع:</u>

يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسبة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار، فكلما زاد الطلب على المنتجات وارتفعت أسعارها وأنتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين وزاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار.

<u>- تكاليف الأنتاج:</u>

تؤدي توقعات زيادة تكاليف الأنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للأستثمار. ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الأنتاج عوائد عناصر الانتاج مثل الأجور وأسعار المواد الأولية وأسعار الأصول الرأسمالية ، وضريبة الأرباح.

- رصيد رأس المال:

كلما ازداد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية (Capital Stock) ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة، وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار.

نفترض أن لدى احد المستثمرين مبلغاً من المال وأراد استثماره في شراء أصل رأس مالي. فمن المؤكد أنه قبل أن يتخذ قراره بالاستثمار لابد أن يقرر فيما إذا كان هذا المشروع مربحاً أم لا، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من التقديرات حول العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ومستوى الإنتاج وسعر بيع الوحدة من المنتجات، ومن ثم جمع نفقات الإنتاج باستثناء أقساط إهلاك الأصل نفسه والفوائد على قيمة الأصل. وذلك كما يلي:

مثـــــــــــال (2):

بفرض أن قيمة الأصل (1000) جنيه، وان العمر الإنتاج ي للأصل هو سنه واحده . وإذا كانت القيمة المقدرة للسلع الناتجة عن تشغيل الأصل هي (1500) جنيه، ويتوقع أن يتحمل نفقات إنتاج قدرها (400) جنيه ، فهذا يعني أن إيراد المشروع الصافي في نهاية العمر الإنتاج ي للأصل هو(1100) جنيه إذا خصمنا من الإيراد الصافي تكلفة شراء الأصل نفسه وهي (1000) جنيه، فيبقى للمستثمر عائدا صافياً قدره (100) جنيه فقط.

وإذا حسبنا نسبة العائد إلى تكلفة الأصل الرأسمالي نحصل على معدل العائد المتوقع على الاستثمار (معدل الكفاءة الحدية لرأس المال) ويساوي حسب هذا المثال (10 = 10/ 1000) % . لذلك لا بد للمستثمر من المقارنة بين هذا العائد المتوقع(معدل الكفاءة الحدية لرأس المال) وبين سعر الفائدة الجاري لاتخاذ قرار الاستثمار:

- إذا تبين أن سعر الفائدة الجاري أقل من(% 10)، فهذا يدل على أنه من الأفضل له القيام بالاستثمار.

- وإذا كان سعر الفائدة الجاري أكبر من(% 10)، فهذا يدل على أن الاستثمار ليس مربحاً .

-وإذا تساوى سعر الفائدة مع هذا المعدل، فيصبح الأمر من وجهة نظر المستثمر سواء .

لاحظ: يعرف الاستثمار الذي تقوم به الحكومة بواسطة وزاراتها وهيئاتها المختلفة بالاستثمار الحكومي أو القطاع العام. وقد يقوم به رجال الأعمال لحسابهم وهو ما يعرف بالاستثمار الخاص وبشكل عام، فان الاستثمار المقصود هنا هو الاستثمار الحقيقي الذي يقوم به رجال الأعمال لحسابهم،و إلى الاستثمار الحقيقي الخاص فقط. وذلك لان الاعتبارات التي تحكم الاستثمار الحكومي تختلف تماماً عن النظريات التي تفسر السلوك الاستثماري لرجال الأعمال الذين يتأثرون في قراراتهم الاستثمارية بدا فع الربح والمنفعة الخاصة أكثر من أي اعتبار آخر.

ثالثاُ: الإنفاق الحكومي:

يمثل الإنفاق الحكومي أحد بنود الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالي في معظم دول العالم ،وينقسم الإنفاق الحكومي إلى ثلاثة بنود (مشتريات الدولة من السلع والخدمات– النفقات التحويلية – مدفوعات الفائدة) فمن خلاله تقوم الحكومة بشراء السلع والخدمات الذي تستخدمه خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، كشراء السيارات والمستلزمات المكتبية والمرتبات وغيرها، ويزداد الإنفاق على المرافق الأساسية كلما كانت الدولة غنية ويقل كلما كانت فقيرة. وتمول هذه النفقات عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو غيرها من الموارد الأخرى.

ويلعب الإنفاق الحكومي دور هام في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة مشكلة هبوط الطلب الفعلي، حيث أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يعمل كمتغير خارجي أساسي يقوم بتحريك الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري عن طريق المضاعف المحفز للإنفاق .و قد أصبح دور الإنفاق الحكومي دور فعال وحتمي بسبب عدم فعالية السوق التلقائية في إعادة التوازن للناتج عند مستوى التشغيل الكامل كما اعتقد الكلاسيك ، حيث أن هذا الإنفاق لابد أن يكون بشكل عقلاني و مدروس حتى يحقق النتائج المرغوبة .

رابعاً: الإنفاق علي الصادرات والواردات:

يشكل الميزان التجاري أو صافى الصادرات المكون الرابع للإنفاق الكلى،فالصادرات هي تلك السلع والخدمات التي تنتج محليا ويتم تصديرها إلى العالم الخارجي، في حين تمثل الواردات الإنفاق المحلى على السلع والخدمات الأجنبية، والفرق بينهما يسمى بصافي الصادرات ($X_n = X - M$). وصافي الإنفاق الخارجي أو صافي الصادرات يمثل الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها من السلع و الخدمات ، بحيث حجم صادرات الاقتصاد المحلي للدول الأخرى تعتمد على قرارات الإنفاق بالنسبة لهذه الدول و التي تتأثر بحجم دخولهم ،و واردات الاقتصاد المحلي تعتمد بالدرجة الأولى على الدخل القومي المحلي لأن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على حجم الدخل القومي.

ويعتبر القطاع الخارجي النافذة التي يتفاعل من خلالها الاقتصاد المحلي مع اقتصاديات الدول الأخرى، بحيث يستورد من الخارج ما لا يستطيع إنتاجه أو ما ينتج بكميات غير كافية من سلع وخدمات وفي المقابل تصدير ما يزيد عن حاجة الاقتصاد من سلع و خدمات .وتعتمد الصادرات والواردات على عدة عوامل من أهمها الدخل القومي ، وفروقات الأسعار العالمية، وأسعار صرف العملات الأجنبية ، وهذه العوامل تلعب دورا كبيرا في حركة الصادرات والواردات.

خامساً: التوازن العام:

(أ)- توازن الاقتصادي الكلي:

يتحقق توازن الاقتصاد عند تعادل قوى الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (X-M) مع قوى العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) على مستوى الاقتصاد، كما يلي:

جدول رقم (3): التوزان الاقتصادي الكلي لكافة القطاعات

(1) الناتج المحلي الإجمالي (y)	(2) الاستهلاك C	(3) الاستثمار I	(4) الإنفاق الحكومي G	(5) صافي الصادرات X-M	(6) الإنفاق الكلي (AD)
4800	3000	900	1300	-100	5100
5200	3300	900	1300	-100	5400
5600	3600	900	1300	-100	5700
6000	3900	900	1300	-100	6000
6400	4200	900	1300	-100	6300
6800	4500	900	1300	-100	6600
7200	4800	900	1300	-100	6900

ويعتبر هذا الجدول تعبير عن الوضع التوازني في الجدول رقم(2) ولكن بصورة أخري.

(ب)- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين (فى حالة اقتصاد مغلق ليس به حكومة):

في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين (العائلي والأعمال) يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون أو الانفاق الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I).

ويتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن التالي:

$$Y = C + I_0$$

وبإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I_0$$

$$S = I_0$$

يقيس الطرف الأيسر لهذه المتساوية الادخار، أما الطرف الأيمن فيمثل الأستثمار. فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذاً هي تعادل الادخار مع الاستثمار. ويصبح شرط التوازن (I=S)، حيث:

في الاقتصاد المغلق تكون مدخرات بعض أفراد المجتمع عبارة عن وحدات الفائض (Surplus Units)، يقترضها أفراد آخرون يمثلون وحدات العجز (Deficiency Units) ليقوموا بإنفاقها إما على سلع استهلاكية، لايتحقق معها الادخار على المستوى الكلي، أو يقومون بإنفاقها على سلع استثمارية فتحقق الزيادة في الإدخار الكلي بما يتعادل مع الزيادة في الاستثمار الكلي. أي أن الادخار يكون مساوياً للاستثمار كشرط للتوازن في الاقتصاد المغلق.

بمعني أخر، الدخل التوازنى Y هو مجموع الاستهلاك + الاستثمار

Y = C + I

أى أن **Y = Ca + c Y + I**

و يمكن إعادة ترتيب المعادلة السابق تكتب بدلالة المضاعف على النحو التالى :

$$Y = \frac{1}{1-c}\left(C_a + I \right)$$

وعند التوازن لابد و أن يكون : **التسربات = الإضافات**

I = S

و يتم رسم الوضع التوازنى على النحو التالى :

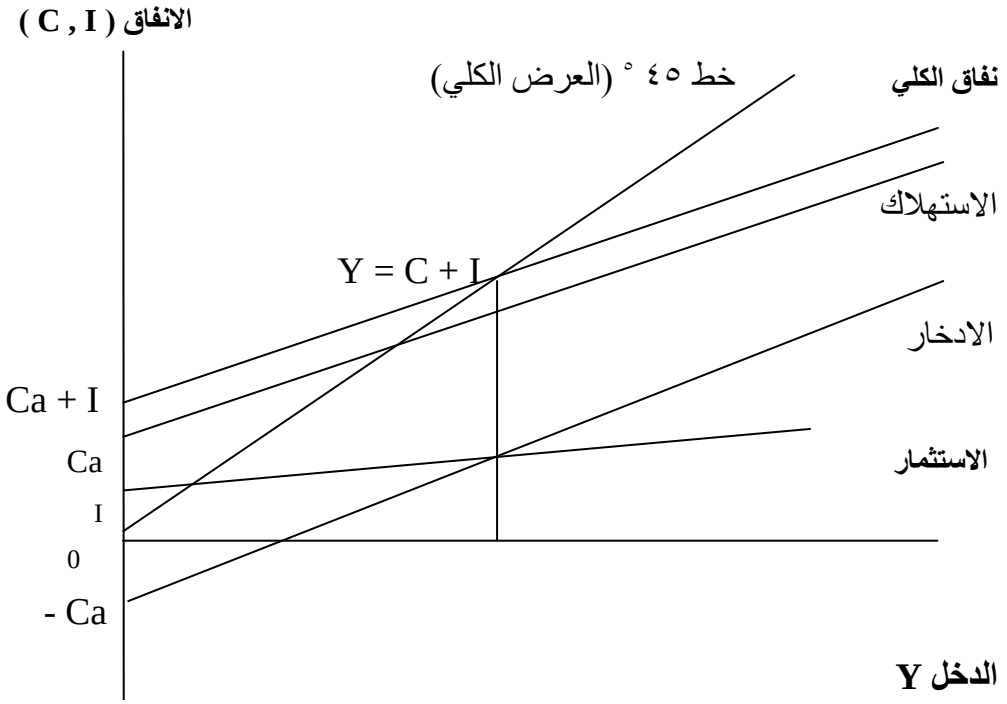

مثـــــــــــال (4):

إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد دولة معينة، كما يلي:

$$C = 200 + 0.8\ Y \qquad I = 100$$

المطلوب :

(أ):

1 ـ شكل و قيمة المضاعف 2 ـ حساب قيمة مستوى الدخل التوازنى

3 ـ التحقق من التوازن باستخدام أسلوب الحقن و التسرب ثم و ضح ما سبق بيانياً

(ب) :

إذا تم زيادة الاستثمار إلى 150 وضح أثر ذلك على مستوى الدخل التوازنى مع الرسم البيانى و التحقق بأسلوب الحقن و التسرب؟

الحل

(أ):

1 ـ شكل و قيمة المضاعف :

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1-c}$$

$$= \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

2 ـ حساب مستوى الدخل التوازنى :

$$Y = C + I$$

أى أن $$Y = C_a + c\,Y + I$$

$$Y = 200 + 0.8\,Y + 100$$

$$0.2\,Y = 300$$

$$Y = 300 / 0.2 = 1500$$

3 ـ التحقق بأسلوب الحقن و التسرب : عند وضع التوازن يكون:

التسربات = الإضافات

$$S = I$$

و يمكن إيجاد دالة الادخار من خلال دالة الاستهلاك حيث أنه طالما أن

دالة الإستهلاك $$C = 200 + 0.8\,Y$$

فإن دالة الادخار هى $$S = -200 + 0.2\,Y$$

أى أن $$S = -200 + 0.2\,(1500)$$

$$S = -200 + 300 = 100$$

إذن $$S = I$$

الإضافات = التسربات

التوضيح البيانى:

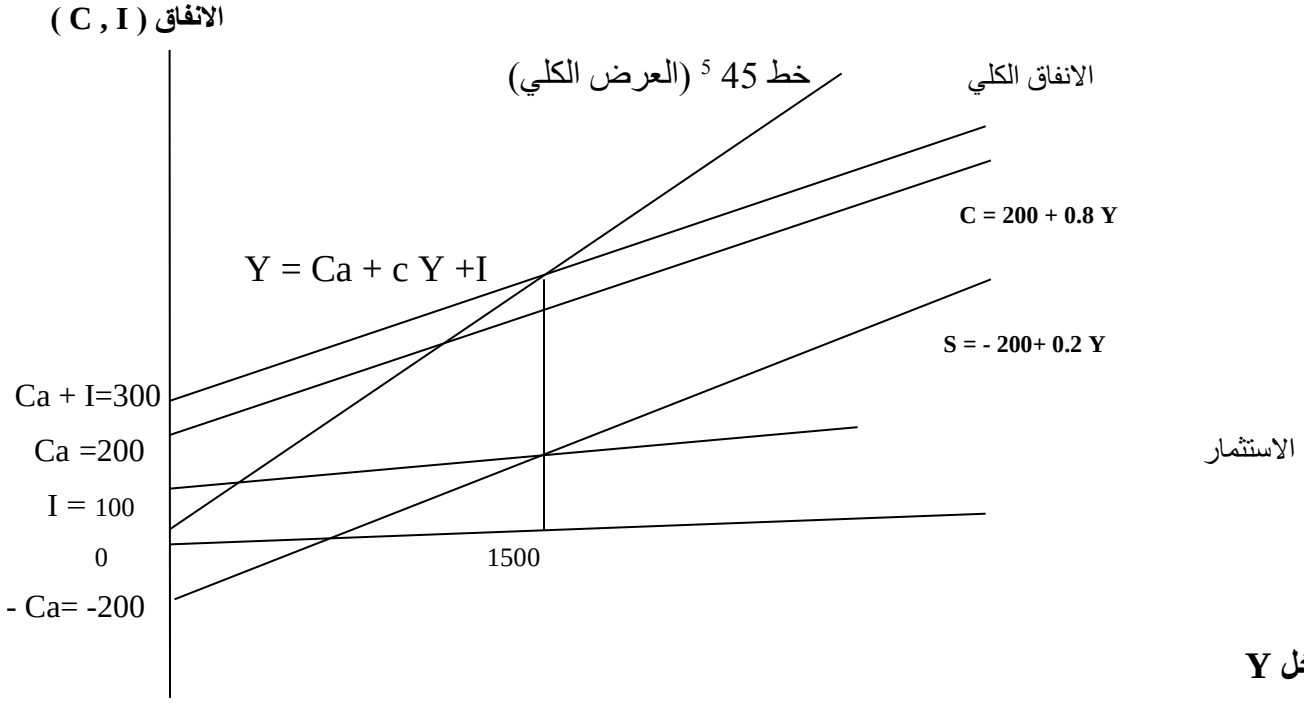

(ب): عند زيادة الاستثمار إلى 150 :

$$Y = C + I$$

$$Y = 200 + 0.8\,Y + 150$$

$$0.2\,Y = 350$$

$$Y = 1750$$

حل آخر

التغير فى الدخل = التغير فى الاستثمار × قيمة المضاعف

$$\Delta Y = \text{المضاعف} \times \Delta I$$

$$= 5 \times 50 = 250$$

الدخل التوازنى الجديد = الدخل القديم + التغير فى الدخل

1750 = 250 + 1500 =

لاحظ أن: الاستثمار الجديد = الاستثمار القديم + الزيادة فى الاستثمار .

<u>التحقق بأسلوب الحقن و التسرب :</u>

عند وضع التوازن يكون التسربات = الإضافات

$$I = S$$

و يمكن إيجاد دالة الادخار من خلال دالة الاستهلاك حيث أنه طالما أن

و كما سبق فإن دالة الادخار هى $S = -200 + 0.2\,Y$

أى أن $S = -200 + 0.2\,(1750)$

$$S = -200 + 350 = 150$$

أى أن الإضافات = التسربات

التوضيح البيانى:

<u>الطريقة الأولي: بدالة الاستهلاك:</u>

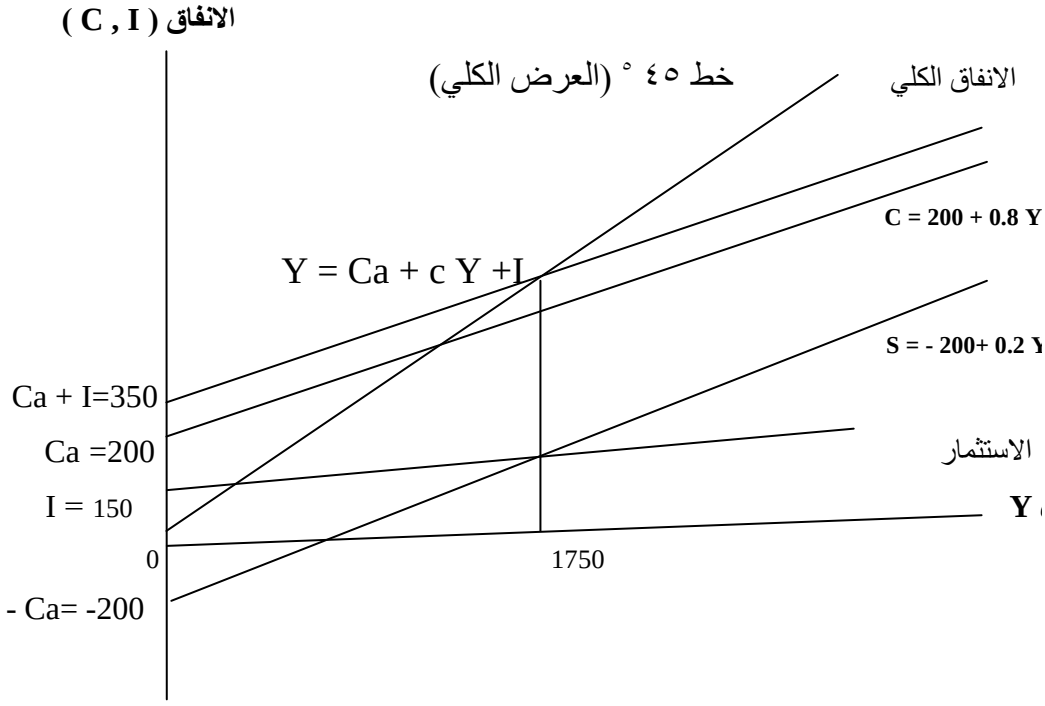

الطريقة الثانية: بدون دالة الاستهلاك:

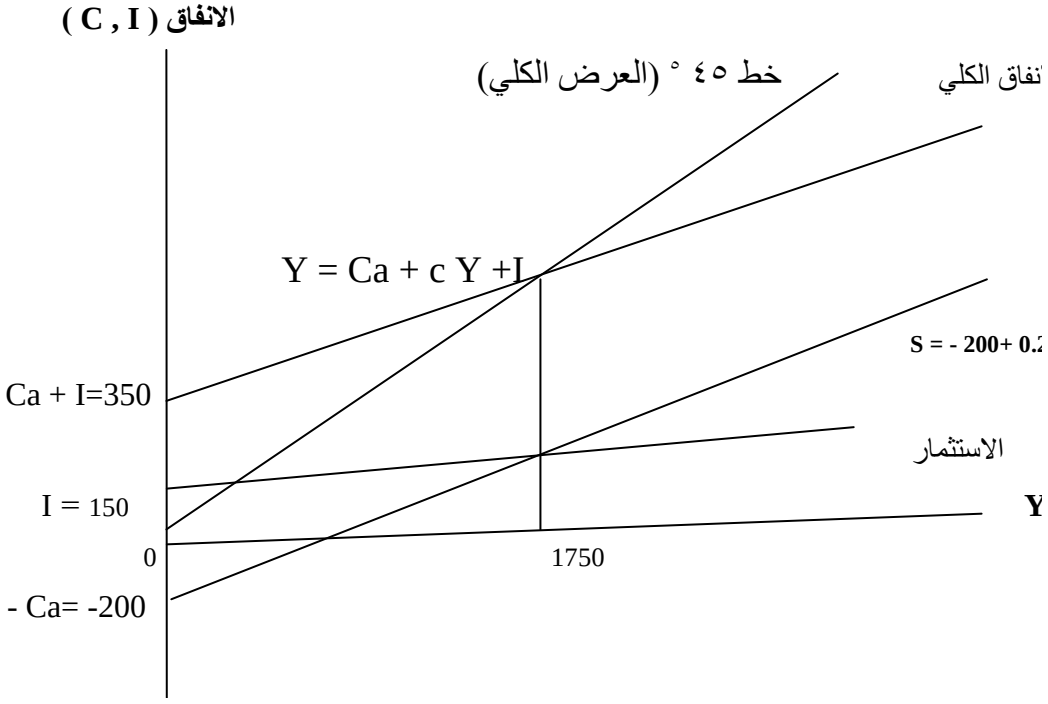

(ج)- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق به حكومة:

فى هذه الحالة يكون الدخل القومى هو مجموع الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومى أى أن:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_a + c\,Y + I + G$$

و يمكن إعادة ترتيب المعادلة السابق تكتب بدلالة المضاعف على النحو التالى :

$$Y = \frac{1}{1-c}\,(C_a + I + G)$$

و يكون شكل المضاعف هو : $\text{المضاعف} = \frac{1}{1-c}$

وعند التوازن لابد و أن يكون : التسربات = الإضافات

$$I + G = S$$

و يتم التعبير البيانى بنفس الطريقة السابقة مع الأخذ فى الاعتبار بأن الإضافات هنا تتكون من كل من الاستثمار و الانفاق الحكومى.

(د)- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق ووجود ضرائب بقيمة ثابتة (T):

ـ فى هذه الحالة يكون الدخل المستخدم فى دالة الاستهلاك هو الدخل المتاح Yd و الذى هو عبارة عن الدخل مطروحاً منه قيمة الضريبة ، بمعنى أن دالة الاستهلاك تصبح على النحو التالى :

$$C = Ca + c\,(Y - T)$$

و على ذلك فإن مستوى الدخل التوازنى فى هذه الحالة يتحقق من خلال المعادلة :

$$Y = Ca + c\,(Y - T) + I + G$$

و يمكن إعادة ترتيب المعادلة السابق تكتب بدلالة المضاعف على النحو التالى :

$$Y = \frac{1}{1-c}\,(C_a - cT + I + G)$$

وفى هذه الحالة فإننا نحصل على مضاعف جديد يسمى بمضاعف الضريبة و هو يساوى :

$$\text{مضاعف الضريبة} = \frac{-\ \text{الميل الحدى للاستهلاك}}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} = \frac{-\ c}{1 - c}$$

فى حين أن مضاعف الانفاق مازال كما هو ، أى أن :

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1-c}$$

وفى هذه الحالة فقط (الاقتصاد مغلق والضريبة ثابتة) سوف نجد أن مضاعف الضريبة دائماً يقل عن مضاعف الانفاق بمقدار واحد صحيح ويختلف معه فى الاشارة.

وعند التوازن لابد و أن يكون : التسربات = الاضافات

$$I + G = S + T$$

مع مراعاة أنه عند التعويض فى دالة الادخار للحصول على قيمتها فإننا نستخدم أيضاً قيمة الدخل المتاح بحيث تكون دالة الادخار على النحو التالى :

$$S = -Ca + (1 - c)(Y - T)$$

ويتم التعبير البيانى بنفس الطريقة السابقة مع الأخذ فى الاعتبار بأن الإضافات هنا تتكون من كل من الاستثمار والانفاق الحكومى فى حين تتكون التسربات من الادخار والضريبة.

(هـ)- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق ووجود ضرائب كدالة فى الدخل:

بمعنى أن $T = T_a + t\,Y$

حيث t هى الميل الحدى للضريبة فإنه فى هذه الحالة نجد أن :

$$Y = C_a + c\,(Y - T_a - t\,Y) + I + G$$

ويمكن إعادة ترتيب المعادلة السابق تكتب بدلالة المضاعف على النحوالتالى :

$$Y = \frac{1}{1 - c + ct}\,(C_a - cT_a + I + G)$$

وفى هذه الحالة يصبح المضاعف على الشكل التالى :

مضاعف الانفاق = $\dfrac{1}{1 - c + ct} = \dfrac{1}{1 - c(1 - t)}$

و بالتالى يكون مضاعف الضريبة هو :

$$\frac{-c}{1-c+ct}$$

(و)- تحديد الدخل التوازني في حالة قيام التجارة الخارجية (اقتصاد مفتوح):

عند دخول الدولة فى التجارة الخارجية بصادرات X و دالة للواردات M فإن دالة الدخل تصبح على الشكل التالى :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$Y = C_a + c\,(Y - T_a - t\,Y) + I + G + (X - M)$$

و يمكن إعادة ترتيب المعادلة السابق تكتب بدلالة المضاعف على النحو التالى :

$$Y = \frac{1}{1-c+ct}\,(C_a - cT_a + I + G + X - M)$$

علماً بأن الصادرات أحد بنود الإضافة للدخل فى حين أن الواردات تطرح من مجموع الدخل القومى لأنها أحد بنود التسربات بمعنى أن شرط التحقق باستخدام نموذج الحقن و التسرب يكون:

التســـربات = الاضافـــات

$$I + G + X = S + T + M$$

(ل)- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح عندما تكون الواردات دالة فى الدخل:

حيث : $M = M_a + m\,Y$

حيث : m = الميل الحدى للواردات ، فإن دالة الدخل تصبح على الشكل التالى :

$$Y = C_a + c\,(Y - T_a - tY) + I + G + X - M_a - mY$$

ويمكن إعادة ترتيب المعادلة السابق تكتب بدلالة المضاعف على النحو التالى :

$$Y = \frac{1}{1 - c + ct + m}\,(C_a - cT_a + I + G + X - M_a)$$

وفى هذه الحالة يصبح المضاعف هو مضاعف التجارة الخارجية، و يأخذ الشكل التالى :

مضاعف التجارة الخاجية = $\dfrac{1}{1 - c(1 - t) + m}$

$$\frac{1}{1 - c + ct + m} =$$

مثـــــــــــال(5) :

إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد دولة معينة :

I = 100 C = 200 + 0.8 Y G = 50

المطلوب :

أولاً : 1- حساب قيمة المضاعف 2 - حساب قيمة مستوى الدخل التوازنى

3 - التحقق من التوازن باستخدام أسلوب الحقن و التسرب 4 - التوضيح بيانياً

ثانياً : إذا تم فرض ضريبة T = 50 ، و ضح أثر ذلك على ما سبق

ثالثاً : إذا كانت الضريبة دالة فى الدخل T = 20 + 0.25 Y و ضح أثر ذلك على ما سبق

رابعاً : إذا دخلت الدولة فى التجارة الخارجية عن طريق صادرات قدرها X = 366 وواردات M = 49 + 0.2 Y ، أحسب مضاعف التجارة الخارجية ،ثم أوجد قيمة مستوى الدخل التوازنى مع التحقق من التوازن باستخدام أسلوب الحقن و التسرب .والتوضيح بيانياً

الـــــحل

أولاً :

1 ـ شكل و قيمة المضاعف:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

2 ـ حساب مستوى الدخل التوازنى: $Y = C + I + G$

$$Y = \frac{1}{1-c}\,(C_a + I + G)$$

$$Y = \frac{1}{1-0.8}\,(200 + 100 + 50) = 5 \times 350 = 1750$$

3 ـ عند وضع التوازن يكون: **التسربات = الاضافات**

$$I + G = S$$

$$I + G = 100 + 50 = 150$$

و يمكن إيجاد دالة الادخار من خلال دالة الاستهلاك حيث أنه طالما أن دالة الادخار هى:

$$S = -200 + 0.2\,Y$$

$$S = -200 + 0.2\,(1750) = 150$$

أى أن: $S = I + G$

4 ـ التوازن بيانيا :

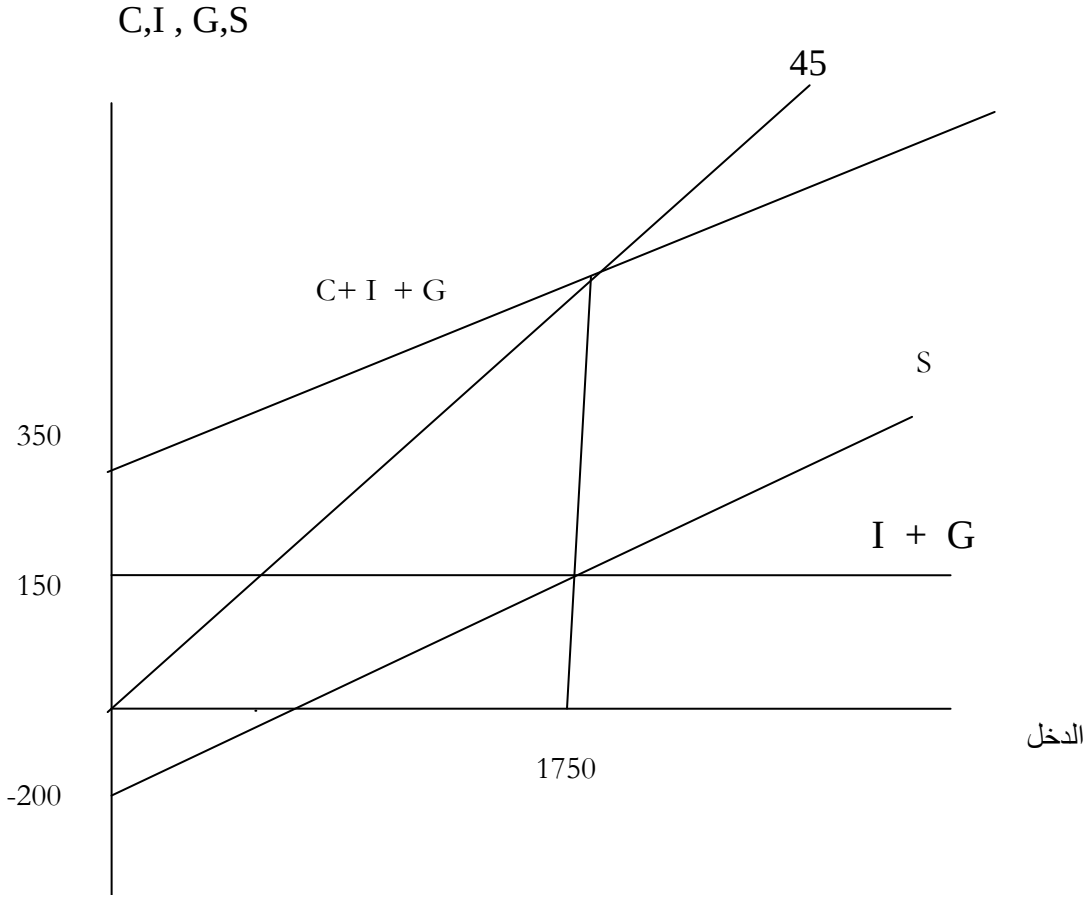

ثانياً : عند فرض ضريبة = 50

1 – يظل المضاعف كما هو لأن الضريبة ثابتة ، أى أن المضاعف = 5

2 ـ حساب مستوى الدخل التوازنى

$$Y = \frac{1}{1-c}\left(C_a - cT + I + G \right)$$

$$Y = \frac{1}{1-0.8}\left(200 - (0.8 \times 50) + 100 + 50 \right)$$

$$Y = 5 \times (350 - 40) = 1550$$

3 ـ عند وضع التوازن يكون : التسربات = الإضافات

$$I + G = S + T$$

$$I + G = 100 + 50 = 150$$

و طالما أن الضريبة = 50 فإنه يمكن إيجاد دالة الادخار من خلال دالة الاستهلاك حيث أنه طالما أن دالة الإستهلاك فى هذه الحالة هى : $C = 200 + 0.8(Y - T)$

فإن دالة الادخار هى : $S = - 200 + 0.2 (Y - T)$

أى أن: $S = - 200 + 0.2 (1550 - 50) = 100$

أى أن: $S + T = 100 = I + G$

4 ـ التوازن بيانيا :

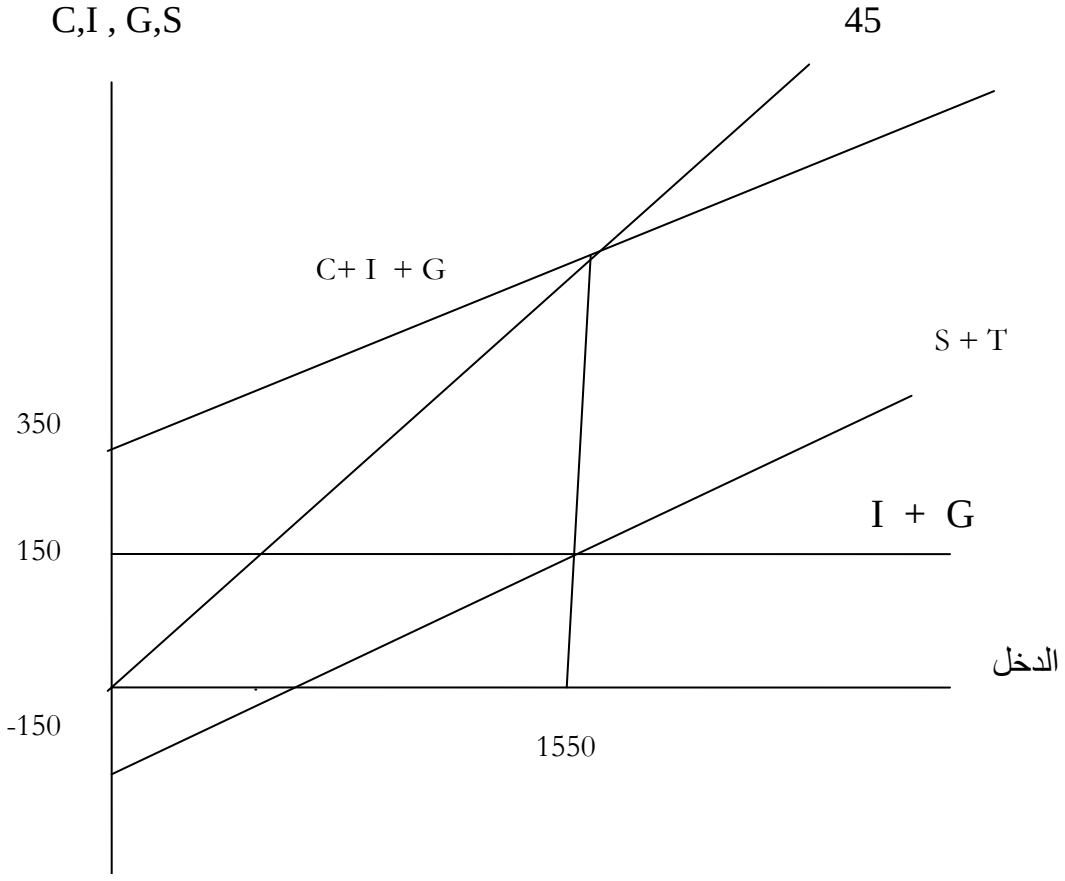

ثالثاً : إذا كانت الضريبة فى المطلوب الثانى دالة فى الدخل حيث T = 20 + 0.25 Y

$$Y = \frac{1}{1-c+ct}\,(C_a - cT + I + G)$$ **فإن :**

مضاعف الانفاق = $\frac{1}{1-c+ct} = \frac{1}{1-c(1-t)}$

$$\frac{1}{1-0.8+(0.8\times 0.25)} = \frac{1}{0.4} = 2.5$$

2 ـ حساب مستوى الدخل التوازنى **Y = C + I + G**

$$Y = \frac{1}{1-c+ct}\,(C_a + -cT + I + G)$$

$$Y = \frac{1}{1-0.8+0.8\times 0.25}\,(200 - (0.8\times 20) + 100 + 50)$$

$$= 2.5 \times 334 = 835$$

3 ـ التحقق بأسلوب الحقن و التسرب

عند وضع التوازن يكون التسربات = الإضافات

I + G = S + T

I + G = 100 + 50 = 150

و الضريبة فى هذه الحالة هى T = 20 + 0.25 (835)

= 20 + 208.75 = 228.75

و يمكن إيجاد دالة الادخار من خلال دالة الاستهلاك حيث أنه طالما أن دالة الإستهلاك فى هذه الحالة هى

$$C = 200 + 0.8(Y - T)$$

فإن دالة الادخار هى

$$S = -200 + 0.2 (Y - T)$$

أى أن:

$$S = -200 + 0.2 (835 - 228.75)$$

$$S = -200 + 0.2 (606.25) = -200 + 121.25 = -78.75$$

$$S + T = I - 78.75 + 228.75 = 150$$

التسربات = الإضافات

4 ـ التوازن بيانيا

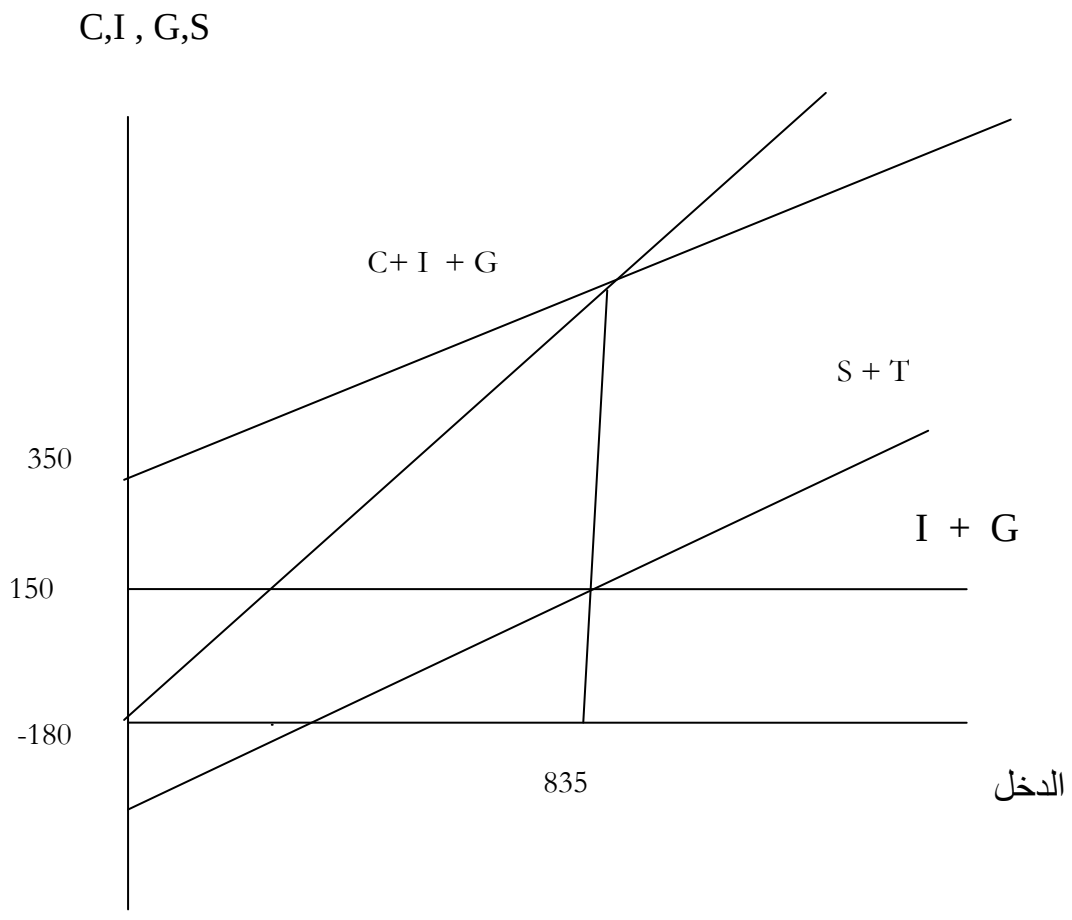

رابعاً : فى حالة قيام التجارة الخارجية :

عند وجود صادرات و واردات يكون :

1 - مضاعف التجارة الخاجية = $\frac{1}{1 - c + ct + m}$

$$\frac{1}{1 - 0.8 + (0.8 \times 0.25) + 0.2} = \frac{1}{0.6} = 1.66667$$

2 – مستوى الدخل التوازنى :

$$Y = \frac{1}{1 - c + ct + m} (C_a - cT + I + G + X - M_a)$$

$$Y = \frac{1}{1 - 0.8 + (0.8 \times 0.25) + 0.2} (200 - (0.8 \times 20) + 100 + 50 + 366 - 49)$$

$$= 1.66667 \times (716 - 49 - 16) = 1.66667 \times 651 = 1085$$

3- التحقق بأسلوب الحقن و التسريك:

عند وضع التوازن يكون التسربات = الإضافات

I + G + X = S + T + M

I + G + X = 100 + 50 + 366 = 516

و الضريبة فى هذه الحالة هى T = 20 + 0.25 (1085)

= 20 + 271.25 = 291.25

و يمكن إيجاد دالة الادخار من خلال دالة الاستهلاك حيث أنه طالما أن دالة الإستهلاك فى هذه الحالة هى:

$$C = 200 + 0.8(Y - T)$$

فإن دالة الادخار هى $$S = -200 + 0.2(Y - T)$$

أى أن: $$S = -200 + 0.2(1085 - 291.25)$$

$$S = -200 + 0.2(793.75) = -200 + 158.75 = -41.25 \qquad M = 49$$

$$+ 0.2(1085) = 49 + 217 = 266$$

$$S + T + M = -41.25 + 291.25 + 266 = 516$$

الإضافات = التسربات

C,I , G,S

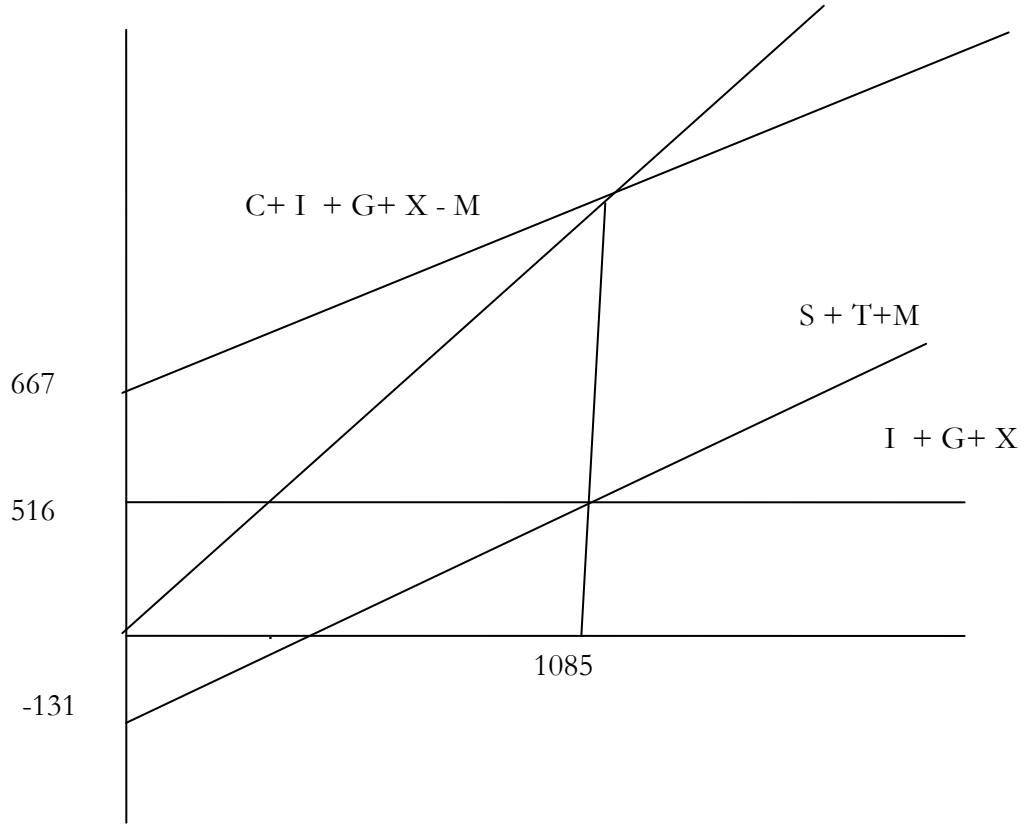

أسئلة الفصل الثالث

س1: (اختر الاجابة الصحيحة):

أ- اهم العوامل المحددة للاستثمار هى

1- تكلفة راس المال المستثمر (سعر الفائدة)

2-التكلفة الحدية لراس المال (العائد المتوقع)

3- التقدم العلمى والتكنولوجى

4- درجة المخاطرة

5-جميع الاجابات صحيحة

ب- اذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.7، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي (3000) مليون جنيه، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي:

أ- 1700 مليون جنيه.

ب- 2700 مليون جنيه.

ج- 2100 مليون جنيه.

د- 3300 مليون جنيه.

س2: اذا كانت معادلة استهلاك في دولة ما تأخذ الشكل التالي:

$$C = 80 + 0.75Y$$

1- حدد قيمة الميل الحدي للاستهلاك; وضح ماذا تعني هذه القيمة؟

2- ماذا تمثل القيمة .80

3- اشتق دالة الادخار.

4- ارسم رسم (تقريبي) يوضح دوال الاستهلاك والادخار.

س3:أجب عما يلي:

أ- يعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها:

1- .....2-.....3-.....4- . .

ب- ناقش كيف يتأثر الطلب الكلي بالعوامل التي ذكرتها اعلاه.؟

ج- يعرف الميل الحدي للاستهلاك (MPC) على أنه:

.....

د- الكفاءة الحدية للاستثمار (بالكفاءة الحدية لرأس المال) تعرف على أنها:

.....

هـ- ماهي العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار؟

.....

و - بين العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الأستثمار (I):

.....

ل - بين العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار:

.....

ك - ما هو الفرق بين الأجل القصير والأجل الطويل؟

.....

س 4:أجب عما يلي:

*** بالنظر إلى الرسم البياني والذي يبين دالة الادخار أجب عن الفقرات 1 و 2و3:**

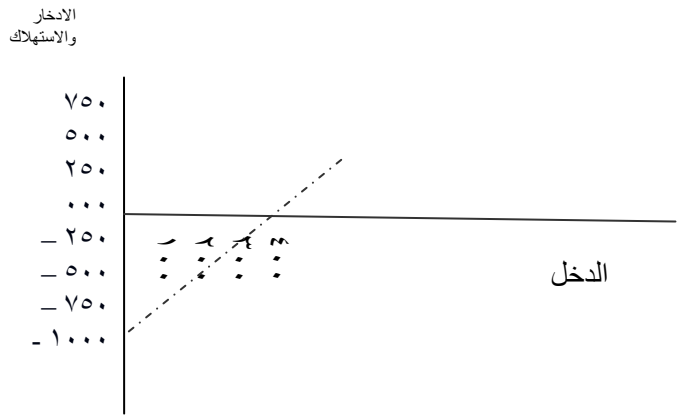

1 . النقطة التعادلية هي:

أ- 750-

ب- 300

ج- 750

د- 500

2. الاستهلاك التلقائي يساوي :

أ- 750

ب- 1000

ج- 750-

د- 400

3 . العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار علاقة:

أ- طردية

ب- عكسية

ج- تكاملية

د- انعكاسية

***س 5*: إذا علمت أن اقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات وفقا للعلاقات التالية التالية :**

- **دالة الاستهلاك $C = 80 + 0,75Y$**
- **الاستثمار الثابت 200**
- **الانفاق الحكومي ثابت عند 50**

المطلوب :

1. أوجد الدخل التوازني؟

2. ماذا يحدث للدخل التوازني إذا تغير الانفاق الحكومي من 50 إلى 100؟

3. أوجد قيمة المضاعف.

س 6: بالنظر إلى الجدول التالي أجب عن الأسئلة التي تليه:

الناتج المحلي	الاستهلاك C	الادخار S	معدل الاستهلاك APC	معدل الادخار APS	الميل الحدي للاستهلاك MPC	الميل الحدي للادخار MPS
240		40-				
260		0				
280		40				
300		80				
320		120				

1. **أكمل الجدول السابق؟**
2. **ما هي نقطة الدخل التعادلية؟**
3. **ما هي قيمة الاستهلاك الذاتي؟**
4. **ارسم منحنى الاستهلاك والادخار؟**

س7: بالنظر إلى الرسم البياني (الدخل التوازني) أجب عن الأسئلة التي تليه :

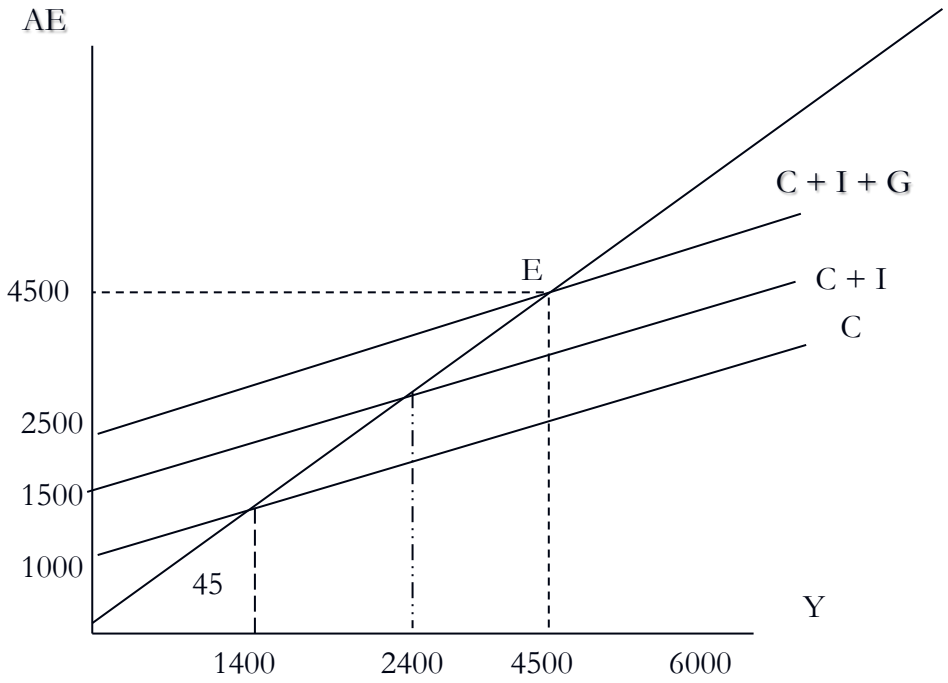

1- قيمة الإنفاق الاستثماري هي:

أ. 1500 ب. 1000 ج. 2500 د. 500

2- مقدار الإنفاق الحكومي هو:

أ. 1500 ب. 1000 ج. 2500 د. 500

3- مقدار الاستهلاك الذاتي:

أ. 1500 ب. 1000 ج. 4500 د. 500

4- الدخل التوازني مقداره:

أ. 6000 ب. 2400 ج. 1400 د. 1500

5- إذا علمت أن قيمة المضاعف الحكومي هو 3 فإن قيمة الإنفاق الحكومي اللازم للقضاء على هذه الفجوة هو :

أ. 1500 ب. 6000 ج. 4500 د. 500

س8 :

إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد دولة معينة :

I = 120 C = 200 + 0.4 Y G = 60

المطلوب :

أولاً : 1- حساب قيمة المضاعف 2 ـ حساب قيمة مستوى الدخل التوازنى

3 ـ التحقق من التوازن باستخدام أسلوب الحقن و التسرب 4 ـ التوضيح بيانياً

ثانياً : إذا تم فرض ضريبة T = 50 ، و ضح أثر ذلك على ما سبق

ثالثاً : إذا كانت الضريبة دالة فى الدخل T = 30 + 0.35 Y و ضح أثر ذلك على ما سبق

رابعاً : إذا دخلت الدولة فى التجارة الخارجية عن طريق صادرات قدرها X = 400 وواردات M = 55 + 0.3 Y ، أحسب مضاعف التجارة الخارجية ،ثم أوجد قيمة مستوى الدخل التوازنى مع التحقق من التوازن باستخدام أسلوب الحقن و التسرب .والتوضيح بيانياً ؟

س9: اختر:

1. المقصود بالاستثمار المالي :

أ. الاستثمار الحقيقي

ب. الاستثمار في الأسهم

ج. الاستثمار في المخزون

د. الاستثمار في رأس المال.

2. إذا كان الميل الحدي للادخار 25% والميل الحدي للاستيراد 25% فإن مضاعف الاقتصاد هو:

أ. 4 ب. 2 ج. 25% د.50%

الفصل الرابع

البطالة ونظريات التوظف

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

1) **ماهية البطالة.**
2) **أنواع البطالة.**
3) **آثار البطالة.**
4) **نظريات التوظف**

الفصل الرابع

البطالة ونظريات التوظف

تمهيد :

تعتبر البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت مختلف اقتصاديات العالم . ولاشك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي، و قد تزايدت حدتها في الدول النامية. ومن أسبابها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي و كذلك سكاني ومنها التكنولوجي والتنظيمي والإداري. و قد ترك أدي ذلك كله، عدم قدرة الاقتصاد النامي على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد في سوق العمل. و بالتالي تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل.

ويرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، و يمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة. ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي. كما تعرف البطالة على أنها : الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل و راغباً فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه، ومن ثم غيرالراغب في العمل لا يعد عاطلاً ولا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية.

ومن أمثلة غيرالراغبين في العمل ربة البيت، فهي تتفرغ تماماً لأعمال المنزل، ولا تبحث عن عمل ، أما إذا كانت قادرة على العمل و تبحث عنه فهي عاطلة . كذلك من أمثلة غيرالراغبين في العمل، هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أسهم أو سندات ، ولا يعملون و تدر عليهم دخلا لا يعرضهم لمشاكل الفقر، وهم يمتنعون من العمل لأن الثروة تساعدهم على توفير حياة كريمة بدون الاحتياج للعمل، ايضاَ مثل الذين يبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم دون الحاجة للمال. ولو كان الشخص قادراً على العمل و لا يبحث عنه، فهو لا يعد عاطلاً.

وفي حالة وجود فرصة للعمل يتم تداول سلعة أو خدمة العمل في سوق العمل، حيث يخضع العمل إلى آليات السوق (مع بعض القيود المخصوصة)، حيث تتكون هذه السوق من جانبي العرض والطلب ويتم فيها تحديد كميات كل منها والأجور المقابلة كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المنشآت والقطاعات والأقاليم. وتتميز سوق العمل بعدد من الخصائص المختلفة عن أسواق عوامل الإنتاج الأخرى.

وفي هذا السياق، يمثل عرض العمل أحد جانبي سوق العمل. ويعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كاف لتخلي عن سلعة "الفراغ" أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها واستعمال وقت فراغه وبين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبير أو صغير من وقته للعمل السوقي المأجور. ويختلف منحنى عرض العمل للعامل عن منحنى العرض الكلي بأن الأول يمكن أن يكون مرتداً بحيث يتزايد العرض

الفردي للعمل مع ارتفاع الأجر حتى مرحلة معينة ثم يلتف متناقصاً بعدها علي الرغم من استمرار زيادة الأجر. ويرتبط عرض العمل بعوامل عديدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية، تكلفة الفرصة، تفضيلات الأفراد. ويدل عرض العمل الفائض في السوق علي البطالة.

بينما يشير الطلب على العمل إلي الجانب الأخر في سوق العمل، ويشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين ويتميز الطلب عن العمل بأنه طلب مشتق أي رب العمل يطلبه ليس من أجل استهلاكه في حد ذاته، بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلع وخدمات أخرى تدر عليه عائد ربما يفوق ما أنفقه في الحصول عليه (ربح). ويرتبط الطلب على العمل بعوامل عدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية. والتكنولوجيا والطلب على المنتج وأسعار المنتج وعوامل الإنتاج الأخرى.

ويتحدد المستوى التوازني للعمالة مثل أي سوق أخرى، فإن العرض والطلب يتفاعلان في السوق الحرة وتتحدد نقطة توازنية واحدة كمية العمل المطلوب والعرض والأجر الذي يرافق تلك الكمية. ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها (زيادة العرض أو الطلب أو نقصان أحدهما). فزيادة العرض أو نقصان الطلب يؤدي إلى نقصان في الأجور ونقطة توازن جديدة، والعكس صحيح أيضاً.

المبحث الأول

البطالة ونظريات التوظف

ماهية البطالة وأنواعها وآثارها:

(أ) تعريف البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي. ويحسب معدل البطالة (Unemployment Rate) باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \right] \times ١٠٠$$

مثـــــــــــــال (1):

إذا كان عدد السكان في اقتصاد ما يتكون من 240000 شخص، منهم 135000 موظف، ومنهم 15000 عاطل، فما هي نسبة القوة العاملة الى عدد السكان ، معدل البطالة ؟

الحل

القوة العاملة = العاطلين + الموظفين= 135000 + 15000 = 150000

نسبة القوة العاملة = القوة العاملة ÷ عدد السكان x 100

= (240000 ÷ 150000) x 100 = 0.625 x 100 = 62.5 %

معدل البطالة = العاطلين ÷ إجمالي القوة العاملة x 100= 15000 ÷ 150000

= 0.1 x 100 = 10 %

(ب) أنواع البطالة:

توجد هناك عدة من أنواع من البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع ما يلي:

1- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة. وهي التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى. ويمكن القول بان هذه البطالة تنشأ نتيجة نقص المعلومات للعمال أو لأصحاب الأعمال .

2- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، حيث تنشأ بسبب وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة لاختلاف نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في

منطقة معينة أو بين المناطق مما يؤدي إلى انعدام التوافق بين كلا من الأعمال المتاحة والمرغوب فيها.

فعلي سبيل المثال، تحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد. ويصعب أحيانا التفرقة بين البطالة الاحتكاكية والهيكلية.

3- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً. ويطلق عليها أحياناً (بطالة تدني الطلب الكلي) .

4- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً. أي أنها تنشأ في

الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية وكذلك المرتبطة بالظروف المناخية كخدمات السياحة الصيفية .

5- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية. بمعني أخر، هي مستترة وغير ظاهرة يعبر عنها البعض بأنها عدد كبير من العمال يشتركون في أعمال تتطلب أقل منهم (كما في القطاع الحكومي عندما توظف الدولة أعدادا متزايدة خوفا من البطالة) . بينما يرى البعض أنها تفسر الزيادة في مستوى التعداد السكاني الريفي عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي.

6- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف. مثلاً امتناع أصحاب المؤهلات العلمية العليا من تلقي دورات وممارسة المهن الحرفية والتي قد يحتاجها الاقتصاد فعلياً، في حين أنه في حالة اكتفاء وغير حاجة لممارسة هؤلاء لخبراتهم الأصلية.

7- البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة لا تتوفر خبرة تصنيعها لدي العمالة المحلية.

(ج) آثار البطالة:

فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي، فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الانتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النموّ الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدّلات البطالة. وهكذا، فإن الوضع في معظم الدول النامية بصورة عامة، ومنها المنطقة العربية، يتلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية.

وتنجم عن البطالة اثار عديدة منها الاثار الاقتصادية والاجتماعية. فمن الاثار الاقتصادية الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد. ومن جانب اخر، فإن

للبطالة اثاراً اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعاطل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة.

ومن أبرز الآثار الاقتصادية ما يلي:

(1)- زيادة حجم الفقر:

، الذي يعتبر . أيضًا . من العوامل المشجعة على الهجرة. ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن االدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك، من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتى تشهد . غالبًا . افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10 - 15% من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم . حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة . حوالي 180 مليون شخص.

(2)- تناقص الإنتاج والدخل:

يعتمد النمو الاقتصادي على عوامل عديدة كالتكنولوجيا والاختراعات والابتكارات ..، وعلى نوعية العنصر البشري ومهاراته وتعليمه فإذا تعطل توظيف العمالة المدربة فهذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت الطاقة البشرية .

(3)- وإيرادات الموازنة الحكومية :

سوف وإيرادات الموازنة الحكومية تتأثر سلباً بسبب البطالة من جانبين :

- **تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة ، أي أن إيرادات الميزانية ستنخفض وسيتولد العجز أو أن العجز يتزايد .**
- **انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي) وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية.**

(4)- الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية للبطالة :

مع تزايد معدلات البطالة تتزايد الجرائم ، ومعالجة البطالة تقلص من معدلات الجرائم.

كما أن البطالة تُحمل الدول تكاليف تكمن في تلك الأموال التي أنفقت في تعليم وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل . كذلك طول فترة البطالة يفقد العمال مهاراتهم وبالتالي تزيد فترة بطالتهم ويحولهم ذلك إلي طاقة بشرية مهدرة .

المبحث الثاني

نظريات التوظف

تهتم نظرية التوظف بمدي قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق التوظف الكامل لموارده، حيث تعني حالة التوظف الكامل أن جميع الموارد الاقتصادية (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) المتاحة في المجتمع مستغلة بالكامل. وهي من أرقى الحالات التي يسعي إليها أي اقتصاد في العالم . ولعرض نظرية التوظف يتم تناولها من خلال النظريتين الأساسيتين (الكلاسيكية والكينزية)، ثم النظريات الحديثة المفسرة للبطالة، وذلك كما يلي:

(أ) النظريتين الكلاسيكية والكينزية:

لتحليل توازن الناتج والتوظف في ظل هاتين النظريتين، يجب افتراض الآتي:

- التعامل في اقتصاد مغلق لا تدخل فيه أي معاملات مع العالم الخارجي.
- عدم وجود حكومة والأخذ بالمبدأ القائل (دعه يعمل دعه يمر) طالما ذلك يؤدي لتحقيق التوظف الكامل.
- إن الادخار هو ادخار شخصي فقط، ولا وجود لادخار قطاع الأعمال.

لقد أثبتت الوقائع عدم صحة النظرية الكلاسيكية . " عندما ظهر الكساد العظيم في 1929 م " . مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية. وفيما يلي سيتم شرح كلاً من هاتين النظريتين الاساسيتسن لتفسير البطالة، رغم أن الأولى أصبحت مرفوضة من جانب الاقتصاديين إلا أنه من الضروري دراستها كخلفية اقتصادية.

(1)- النظرية الكلاسيكية:

لقد اعتقد الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظف الكامل، فإن ضوابط تلقائية من خلا جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية (التوظف الكامل) . والنظرية الكلاسيكية تقوم على اعتقادين أساسين، هما:

- أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق (مستوى إنفاق غير كافي لشراء إنتاج التوظف الكامل.)
- أنه حتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديل في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظف والدخل. وهذا الاعتقاد لدي الكلاسيك مبني على إيمانهم بقانون ساي (Say's Low)، ويشير مضمونه إلي أن عملية إنتاج السلع تولد قدراً من الدخل يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة . بمعنى أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائياً المال الكافي لسحب وشراء هذا الناتج، و ينص القانون على أن " كل عرض يخلق الطلب المساوي له "، أي أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي.

يعتقد الكلاسيك أن القطاع العائلي سيعرض موارده فقط، إذا كان لديهم رغبة في شراء ما يعرض في السوق من منتجات. القويم . ولو فرضنا أن مكونات الناتج متسقة مع رغبات وتفضيلات المستهلكين، فإنه إذا رغب رجال الأعمال في بيع إنتاج التوظف الكامل فما عليهم إلا أن يعرضوا هذا الناتج، وقانون ساي يضمن لهم توافر القوة الشرائية الكافية لامتصاص هذا الناتج.

ولكن ليس هناك ما يضمن أن الحاصلين علي الدخل ينفقونه بالكامل على شراء الناتج . فمن المحتمل أن يتسرب جزء من الدخل في صورة مدخرات، حيث يعد الادخار تسرباً من تيار الدخل / الانفاق، الأمر الذي يبطل عمل قانون ساي. ولكن لم يوافق الاقتصاديين الكلاسيك علي أن الادخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الانفاق وبالتالي بطالة ومسندهم في ذلك أن كل وحدة نقدية (جنيه مثلاً) يدخر بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال، حيث لا انفصال بين الادخار والاستثمار(كل ادخار هو استثمار ولا يوجد خلل بينهما). وبالتالي، يمثل التوازن التلقائي أحد أسس الفكر الكلاسيكي.

وبافتراض أن ما يستثمره رجال الأعمال لا يساوي ما يدخره القطاع العائلي، يأتي هنا دور سعر الفائدة الذي يعمل كحافز للقطاع العائلي، حيث يمثل الادخار من وجهة نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد لزيادة مدخراتهم. فالطبيعي يفضل الأفراد الاستهلاك علي الادخار ولن يدخروا إلا إذا حصلوا علي مكافأة أكبر (سعر فائدة أكبر).

لذلك، يعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة قادر علي إعادة التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال تأثيره الطردي علي الادخار والعكسي علي الاستثمار. وحتى لو عجزت أسعار الفائدة على إحداث التوازن، فإن مرونة أسعار السلع والخدمات من ناحية والأجور من ناحية أخري كفيلة بإحداث ذلك التوازن، فانخفاض الانفاق الكلي مثلا يتبعه انخفاض في المستوى العام للأسعار، فيزيد الانفاق مرة أخري ويتحقق التوازن، حيث:

في حالة الكساد: عند انخفاض الطلب الكلي يزيد العرض الكلي وتنخفض الأسعار فيزيد الطلب الكلي مرة أخري ويعود لوضع التوازن مرة أخري.

وفي حالة البطالة: انخفاض الأجور يشجع المنتجين علي تشغيل العمال ويتم القضاء علي البطالة.

ونخلص مما سبق، أن الفكر الكلاسيكي يري أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً وتلقائياً بالشكل الذي يجعل من توازن التوظف الكامل للموارد أمر دائم التحقق.

(2)- النظرية الكينزية:

تم انتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظف، حيث أثبتت الأيام عدم صحتها نتيجة الكساد العظيم في عام 1929-1933. ثم تلى ذلك، في عام 1937 ظهور النظرية الكينزية للتوظف نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي " جون مينارد كينز "، حيث قدم تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف الكامل في كتابه [النظرية العامة للتوظف الفائدة والنقود] والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة " . إلى أن ظهرت مشكلة التضخم الركودي Stagflation وهو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة، والتي أدت بدورها إلي إضعاف النظرية الكينزية وعدم ملائمتها للواقع أيضاَ .

وتتعارض نظرية التوظف الكينزية مع النظرية الكلاسيكة في كون النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة ة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكالمل والمصحوقو باستقرار نسبي في الأسعار هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق. وتتلخص أهم أسس النظرية الكينزية فيما يلي:

- **عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار:**

تم التشكيك في قانون ساي، حيث شككت في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلي فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار، حيث أن كل من الادخار والاستثمار يتم تنفيذهما بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة. أي أن الطلب الكلي لا يساوي العرض الكلي، فكلما زاد الادخار، انخفض الاستهلاك مما يؤدي لانخفاض الطلب الكلي، وعند زيادة رجال الأعمال لاستثماراتهم مما يؤدي لزيادة العرض الكلي لن يجدوا الطلب الكافي لسحب هذا الانتاج من الأسواق.

- **سعر الفائدة ليس المحدد الرئيسي للاستثمار:**

إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال . ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال

الأعمال على زيادة استثماراتهم. لذلك الادخار لا يعتمد علي سعر الفائدة فقط، ولكنه يعتمد أساساً علي الدخل (العلاقة بين الادخار والدخل طردية). والاستثمار يعتمد علي معدل الربح المتوقع (الكفاءة الحدية لرأس المال) بالاضافة إلي سعر الفائدة، والعلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة طردية.

- **عدم مرونة الأسعار والأجور بما يحقق التوظف الكامل:**

تنكر النظرية الكينزية وجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظف الكامل وذلك على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي . فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية وسياسية تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور.

فوفقاً لكينز، هناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع ولن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب . كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور للحفاظ علي مستوي المعيشة. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الانفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لانخفاض الدخول النقدية .

ونخلص مما سبق، أن الفكر الكينزي يري أن النظام الرأسمالي غير قادر على تحقيق التوظف الكامل للموارد . وأن مستوى التوظف كما تراه النظرية الكينزية إنما يتوقف مباشرة على مستوى

الانفاق الكلي، أي أن الطلب الكلي هو المحرك الأساسي للانتاج . ولذلك اعتبر كينز أن البطالة والكساد نتيجة للخلل بين الادخار والاستثمار، لذلك نادي بتدخل الدولة.

وباختصار، يمكن المقارنة بين النظريتين علي النحو التالي:

النظرية الكلاسيكية للتوظف	النظرية الكينزية للتوظف
1. مرونة الأسعار والأجور : **إن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل حيث أن السوق سوق منافسة كاملة . وحدوث أي انحرافات كالحروب والزلازل وغيرهما سرعان ما تختفي تلقائيا وميكانيكياً من خلال هذه المرونة فانخفاض الطلب يؤدي على انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى .**	**1. معارضة فكرة مرونة الأسعار والجور :** **إن هذا النظام غير قادر على تحقيق ذلك بل ومن الممكن أن يكون هناك توازن مع وجود تضخم شديد أو بطالة مرتفعة . فحالة التوازن عند مستوى التوظف الكامل حالة مستحيلة كما أنه لا توجد سوق منافسة كاملة في الواقع فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية فلا يخفضون الأسعار عندما ينخفض الطلب كما توجد نقابات العمال في سوق العمل والتي تعارض فكرة انخفاض الأجور .**
2. قانون ساي : **وهو أن العرض يخلق الطلب الخاص به وحيث أن القطاع العائلي يعرض موارده في السوق لإنتاج سلع وخدمات يرغب شرائها فما على المنتجين إلا عرض ما ينتجونه وقانون ساي يضمن وجود قوة شرائية كافية لامتصاص هذا الناتج .**	**2. معارضة قانون ساي :** **من المحتمل أن ينفق القطاع العائلي جزء من دخله ويدخر الجزء الآخر مما يعني قصور الطلب مما يجعل المنتجين يخفضون استثماراتهم وإنتاجهم وتحدث البطالة وتنخفض الدخول مما يعني عدم انطباق هذا القانون .**
3. مرونة أسعار الفائدة : **لم يوافق التقليديون على الانتقاد رقم (2) بقولهم أن كل وحدة نقدية تدخر بواسطة القطاع العائلي تستثمر بواسطة القطاع الإنتاجي فانخفاض سعر الفائدة يقلل من رغبة القطاع العائلي في الادخار ومن ثم زيادة رغبة قطاع المنتجين في الاستثمار .**	**3. عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار :** **فالادخار والاستثمار يتم كلاً منهما بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة وفي أوقات مختلفة ، كما أن ادخار كثير يعني استهلاك (طلب) أقل مما يدفع المستثمرين إلى تكميش استثماراتهم . كما أن سعر الفائدة ليس العامل الوحيد المؤثر في الاستثمار ، فنجد أن الاستثمار يتأثر بالأرباح والتوقعات ، فقد تكون أسعار الفائدة منخفضة ولا يعمل رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم بسبب التشاؤم حول المبيعات في المستقبل أو في حالات الركود أو لغير ذلك من الأسباب .**

(ب) النظريات الاقتصادية الحديثة المفسرة للبطالة:

ظهرت عدة نظريات حديثة تقوم بالتطوير والتعديل، وهي أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة، مثل:

(1) نظرية رأس المال البشري:

من مؤسسيها Beher,Shult خلال الستينات (1964)، حيث يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها بهدف تحسين إنتاجيته و الاستفادة من اكبر دخل ممكن. و بالتالي، سيضحي الأفراد بالوقت الضروري لتنمية مهاراتهم من اجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة الماهرة. وبالتالي فان الاهتمام ينصب على الوظيفة محل الاختيار.

(2) نظرية تجزئة سوق العمل:

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد MPiore, D.B Doemberg، في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسر ان قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، و الكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. و على هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل، وهي :

- **السوق الداخلية: تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.**
- **السوق الخارجية: يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.**
- **السوق الأولية: تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، و التي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية. فمثلاً في قطاع البترول في الدول الخليجية، يوفر سوق لوظائف دائمة وبأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم (التعاقد).**
- **السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا، و في الغالب تشمل المرأة و عنصر الشباب و كبار السن و العمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس. و تتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، و تتأثر بالتقلبات الاقتصادية. مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.**
- **السوق الرئيسية: تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة. و نظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع و الخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، و بالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي.**

(3) نظرية البحث عن العمل:

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من اجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم و هيكل الأجور المقترن بها. وتنطلق هذه النظريات من الفرضيتين التاليتين:

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

- وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي اجر أعلى منه و يرفض أي اجر اقل منه.

ولقد حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة. وبالتالي تخلص هذه النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية.

(4) نظرية البطالة الهيكلية:

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر

فائض في فرص العمل في أعمال و مهن أخرى، وفسرت هذه النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر.
- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم.
- عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

(5) نظرية اجر الكفاءة:

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجوراً أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية. ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، و من ثم ظهور البطالة. و وفقا لهذه النظرية، فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، و بمعنى آخر فان تكلفة خفض الأجور تتمثل في انخفاض في إنتاجية العمال، وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.

(6) نظرية اختلال التوازن:

ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي **E.Malinvad**، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي. و يرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع وسوق العمل. و تتبني هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزها عن التغير بالسرعة الكافية

لتحقيق التوازن المنشود. و نتيجة إلى ذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية. ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، إذ يمكن أن ينتج عنه نوعان من البطالة هما:

- **النوع الأول: يتميز بوجود فائض قي عرض العمل عن الطلب عليه، و يترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج و هو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.**
- **النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعروض من السلع عن الطلب عليها، و تكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، و هو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.**

أسئلة الفصل الرابع

س1: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

1- أدي ظهور أزمة الكساد العظيم إلي تدعيم أركان النظرية الكلاسيكية

2- تؤكد النظرية الكينزية علي خطأ قانون ساي

3- تؤكد النظرية الكينزية علي أن الكفاءة الحدية لرأس المال هو العامل الرئيسي المؤثر في قرارات الاستثمار

4- يتحقق التوازن الاقتصادي في اقتصاد بسيط مغلق عندما يتساوي العرض مع الطلب والادخار مع الاستثمار

5- يتجه الأفراد لزيادة استهلاكهم الحالي إذا توقعوا ارتفاع الأسعار في المستقبل

6- تري النظرية الكلاسيكية للتوظف أن التوظف الكامل يتحقق دائما وتلقائياً

7- تتسبب التقلبات الموسمية دائماً في ظهور بطالة حادة يتعرض لها الاقتصاد

8- تستمر البطالة الهيكلية فترة طويلة من الزمن

9- يمكن تعريف البطالة المقنعة علي أنها البطالة التي تتسبب فيها الدورات الاقتصادية

10- لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم

11- تترتب علي البطالة آثار اقتصادية فقط

12- تتماثل نظرة كل من الكلاسيكين والكينزيين في البطالة

13- البطالة الاحتكاكية هي أحد أنواع البطالة الاجبارية

14- البطالة الهيكلية هي البطالة الناشئة عن البحث عن عمل

15- يري الكلاسيك أن السبب الرئيسي للبطالة هو وجود عجز في الطلب الكلي

16- البطالة المقنعة هي البطالة التي تشير إلي حالة الأفراد الذين يعملون في مواسم معينة

س2:

(أ)- وضح ما يلي باختصار:

1- أنواع البطالة مبيناً السبب الرئيسي لكل منها

1-الأجر الأسمي والأجر الحقيقي

2-تصنيف الدول من حيث حجم السكان

3-النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية في البطالة

4-نظرية اختلال التوازن ونظرية البحث عن عمل

(ب)- قارن بين كل مما يلي:

1 - منحني طلب العمل ومنحني عرض العمل

2- أثر الاحلال وأثر الدخل

3-تصنيف الدول من حيث حجم السكان

4-النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية في البطالة

(ج)- أجب عما يلي:

1-ما هو اثر البطالة على المجتمع ؟

2-وضح كيفية تزيع الفرد لوقته بين وقت الفراغ والعمل؟

3-ما هي محددات طلب عنصر العمل؟

4-التوازن في سوق العمل؟

5-أذكر خصائص عنصر العمل التي تميزه عن غيره من عناصر الانتاج الأخري؟

س3: اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات الآتية، لكل من العبارات التالية:

1- تنتج البطالة المقنعة عن:

(A) التقلبات الموسمية (B)عند تساوي الناتج الحدي للعمال بالصفر

(C) الدورات الاقتصادية (D) اختلالات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي

2- عند نشاط صناعة الملابس الجاهزة في بداية كل موسم، ثم تتراخي خلال الشهور التالية، ستظهر:

(A) بطالة موسمية (B) بطالة دورية (C) بطالة مقنعة (D) بطالة هيكلية

3- تظهر البطالة الهيكلية نتيجة:

(A)تغير أنماط الطلب في المجتمع

(B) تغير أساليب الانتاج في الاقتصاد القومي

(C) عدم توافق بين المهارات المطلوبة لغرض العمل المتاح وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثون عن عمل

(D) لا شئ مما سبق

4- تظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة:

(A) اختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد القومي (B) التقلبات الموسمية

(C)الوقت الذي ينقضي في حالة البحث عن عمل (D) لا شئ مما سبق

5- العلاقة بين عرض العمل ووقت الفراغ، تكون :

(A) عكسية (B) طردية (C) صفرية (D) منعدمة

6- إذا كان عدد السكان في اقتصاد ما يتكون من 480000 شخص، منهم 270000 موظف، ومنهم 30000 عاطل، فإن نسبة القوة العاملة الى عدد السكان تمثل:

(A) 66% (B)60% (C)45.4% (D)62.5%

الفصل الخامس

التضخم

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

1) **تعريف النقود وخصائصها وأهميتها.**
2) **العلاقة بين حجم النقود والمستوى العام للأسعار.**
3) **تعريف التضخم وأنواعه وآثاره**
4) **حسابات المستوي العام للأسعار**

الفصل الخامس

التضـخـــــم

التضخم ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، فمشكلة التضخم تعتبر من القضايا الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هذه المشكلة وتقليل الأضرار الناجمة عنها. وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة العديد من المظاهرات والإحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة للتضخم.

لذلك، تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم أهداف الاقتصاد الكلي الاقتصاد الكلي، حيث تسعى السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة ولكن بدون تضخم أو على الأقل مستويات التضخم تكون معقولة، ويقصد بمعدلات التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، فالتضخم لا يعني ارتفاع في سعر سلعة او خدمة معينة، وإنما يعني في المجمل ارتفاع أسعار معظم أو كل السلع والخدمات. كما يقصد بالمستوى العام للأسعار متوسط أسعار كافة السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. لذلك يعتبر المستوى العام للأسعار (متوسط أسعار السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات) مقياساً لقيمة النقود. وهذا يعني أن أي تغير في مستوى الأسعار يعتبر تغييراً في قيمة النقود أو القوة الشرائية. فكلما اتجه مستوى أسعار السلع والخدمات نحو الارتفاع كلما اتجهت قيمة النقود إلى الانخفاض. ويحصل العكس في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار.

المبحث الأول

ماهية النقود

أولاً: تعريف النقود وخصائصها وأهميتها:

(أ) تعريف النقود:

هي كل ما يقوم بوظائف النقود بغض النظر عن الخصائص المادية للمادة المستخدمة كنقود، سواء أكانت معدنية ذهبية أو فضية أو من البرونز أو النيكل أو أي معدن رخيص نسبياً، أو ورقة متعارف عليها كأوراق النقد، أو مجرد أوراق يتعهد صاحبها بدفع مبلغ معين، كالشيكات المصرفية، أو أية مادة أو سلعة يقبلها المجتمع للقيام بوظيفة النقود، أو يقبلها الأفراد بصفة عامة عند القيام بعمليات المبادلة".

فالنقود هي أي شيء يلقى قبولاً عاماً في التداول ويستخدم وسيطاً في التبادل ومقياسا للقيم ومستودعا لها. يتضح أنه ليس من الضروري أن تكون المادة التي تصنع منها النقود ذات قيمة في حد ذاتها، وقد دل التطور النقدي على تفهم المجتمع الإنساني لطبيعة النقود تفهماً صحيحاً، فبعد أن كانت النقود تصنع من الذهب، وكان الناس يربطون بين الذهب وبين أهمية النقود، أصحبت النقود في الأزمنة الحديثة عبارة عن ورق يحمل الطابع الرسمي المميز للدولة التي تتداول داخل حدودها السياسية".

وبناءً عليه، يمكن القول بأن: النقود هي كل ما يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة. ويلاحظ من هذا التعريف ما يلي:

أن الاقتصاديين يركزون في تعريفهم للنقود على وظائفها فالنقود تمارس دورها في النشاط الاقتصادي من خلال خاصية هامة تتمتع بها وهي عمومية القبول بمعنى استعداد كل فرد على قبولها نظير السلعة التي يعرضها أو الخدمة التي يؤديها، وصفة القبول العام للنقود هي التي تخلق لها قيمة تبادلية.

(ب) خصائص النقود:

ومن العرض السابق، يمكن إيجاز أهم الخصائص التي يتعين توفرها في النقود للإضطلاع بوظائفها الإساسبة فيما يلي :

1. **القبول العام Accptability: القبول العام في الوفاء بالإلتزامات من جانب المتعاملين.**
2. **دوام البقاء Durability: نعني بذلك أنه عندما يتم الاحتفاظ بالنقود يجب أن لا تتعرض للتلف أو فقدان قوتها الشرائية .**
3. **التجانس Homogeneity: أي أن كل وحدة نقدية ينبغي أن تكون متجانسة في فئاتها أي عدم وجود فرق في قوة الإبراء (إعفاء المَدِين من دَيْنه بعد سداده) أو النوعية .**
4. **قابلية الانقسام Divisibility: أي أن وحدة النقد تكون قابلة للتقسيم الى وحدات أخرى دون أن يفقدها شئ من قيمتها أو قوة الإبراء.**
5. **أن لا تتسم بالوفرة Abundance: بالنسبة للسلع المعروضة في السوق ولا تتسم بالندرة حتى لا تكون صعبة المنال اذ يجب أن تكون بكمية محددة تتناسب وكمية السلع والخدمات المنتجة وحجم المبادلات واحتياجات الاقتصاد القومي .**
6. **سهولة حملها Portability : أي أنها تتخذ شكلاً ملائماً في حجمه ووزنه بحيث يسهل حملها .**

(ج)- الأهمية الاقتصادية للنقود:

من خلال ما سبق، تظهر أهمية النقود والدور الذي تؤديه من خلال الوظائف الأساسية التي تقوم بها وخاصة في ظل الاقتصادات المعاصرة، حيث تبرز هذه الأهمية من خلال ما يلي:

1- **تستخدم النقود في تسعير السلع والخدمات والتعبير عن قيمتها في السوق والتي من خلالها تتحد الأنشطة الاقتصادية.**

2- **تستخدم النقود في الحصول علي الدخول التي يحققها الأفراد، ويتم استخدامها فيما بعد علي الانفاق الاستهلاكي.**

3- **تستخدم النقود في القطاع الانتاجي عند حساب التكاليف والايرادات وقياس كفاءته الانتاجية، والذي يمثل القطاع الرئيسي في الاقتصاد.**

4- **تلعب النقود دوراً هاماً في العلاقة بين القطاعين الاستهلاكي والانتاجي من خلال تحقق التدفقات النقدية في مقابل التدفقات الحقيقية.**

5- **تستخدم النقود في التعامل مع العالم الخارجي ولذلك يتطلب الأمر تحديد أسعار صرف محددة من أجل تحويل العملات بعضها إلي البعض الأخر مما يؤدي لتسوية المدفوعات الدولية.**

6- **تستخدم الحكومة النقود في تحصيل ايرادتها وتمويل نفقاتها.**

7- تساعد النقود في دفع نمو الأنشطة الاقتصادية إذا توافرت بالقدر الكافي مما يساعد علي تحفيز عملية النمو الاقتصادي، ويمكن أن تكون سبباً في إعاقة نمو هذه الأنشطة إذا لم تتوفر بالقدر المطلوب مع حاجة الاقتصاد.

ثانياً: العلاقة بين حجم النقود والمستوى العام للأسعار:

إن زيادة حجم النقود المتداولة لدى الأفراد (عرض النقود) سيشجعهم على إنفاق هذه المبالغ على شراء المزيد من السلع والخدمات المختلفة (الطلب الكلي) ، مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات (العرض الكلي) ،

أي أن ارتفاع كمية النقد المتداول أدى إلى تنشيط الاقتصاد. إلا أن الإفراط في زيادة حجم النقود المتداول سيؤدي إلى عجز الناتج الكلي (العرض الكلي) عن تلبية الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستوي الأسعار والوقوع في مشكلة التضخم (فجوة تضخمية).

أما تقليص حجم النقود عن المستوى المطلوب فسيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ثم (العرض الكلي) الكلي ومن ثم انخفاض مستوي الأسعار ، وما يترتب على ذلك من انكماش في النشاط الاقتصادي (فجوة انكماشية). إذاً، يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين حجم النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار.

المبحث الثانى

تفسير ظاهرة التضخم

يعتبر التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي. وهو مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية، لايعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده. وبالعكس أيضاً لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، إن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له. والمعروف أن التضخم عرض وليس مرض وهو مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن بأسبابه.

أولاً: تعريف التضخم وأنواعه وآثاره:

(أ)- تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه " نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة " . كما يعرف بأنه الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى سلسلة من الزيادات المستمرة في الأسعار، أي هو زيادة أسعار جميع السلع والخدمات بنسب مختلفة (أي لا تزيد جميعها بنفس النسبة) ، ويتضح من ذلك التعريف أنه:

يجب أن يرتبط التضخم بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد بنسب مختلفة (أي لا تزيد جميعها بنفس النسبة). وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد. فالارتفاع فوق نسبة 5% يترك أثراً مباشراً على القوة الشرائية للنقود والتي يقصد بها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبلغ معين. والمراد هنا أن الارتفاع المستمر سيترك أثراً وشعوراً حقيقياً بتراجع قدرة الأفراد في الحصول على احتياجاتهم بشكل عام.

(ب)- أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصيةٍ واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً. وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

1- معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان (التضخم الظاهر، التضخم المكبوت)

2- معيار حدة التضخم (التضخم الجامح، التضخم الزاحف)

3- معيار مصدر التضخم (التضخم جانب الطلب، التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف)

4 - معيار العلاقات الاقتصادية الدولية (التضخم المستورد)

وسيتم تناول هذه المعايير تفصيلاً علي النحو التالي:

1- معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

يشير هذا المعيار إلي درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها، ووفقًا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

- **التضخم الظاهر:**

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورةٍ مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات للحد منها، ووفقًا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورةٍ تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، العوامل النفسية للأفراد

- **التضخم المكبوت:**

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحريةٍ تامة؛ نظرًا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، وتهدف

الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها الحد مؤقتًا من ارتفاع مستويات الأسعار أو تجميدها ومنعها من الارتفاع وتفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع المواد الاستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات ونحوها.

2- معيار حدة التضخم :

ينقسم التضخم وفقًا لهذا المعيار إلى ما يلي:

- **التضخم الجامح:**

ويعد أكثر أنوع التضخم ضررًا على الاقتصاد الوطني؛ وذلك نظرًا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورةٍ سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثارًا اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم، واستبدالها بعملات أخرى أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات القومية. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجةٍ للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب. والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية.

- **التضخم الزاحف "المعتدل":**

ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عنه اقل خطورة على الاقتصاد الوطني، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تمامًا بالعملة الوطنية.

3- معيار مصدر التضخم :

يمكن التمييز وفقًا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

- **التضخم من جانب الطلب:**

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق؛ نظرًا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب . وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وتعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقًا لما تقدم نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار. وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظرًا لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كميات الإنتاج .

- **التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف " تضخم دفع النفقة":**

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبةٍ تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد. الناتجة عن استخدم تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاجية، ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالبًا إلى الزيادة في معدلات الأجور.

كما قد يرجع البعض التضخم نتيجة محاولات من قبل المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما معًا والهادفة إلى رفع أسعار بيع منتجاتهم أو خدماتهم، حيث يهدف المنتجون إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وفي الوقت نفسه يهدف العمال إلى رفع معدلات أجورهم، وتؤدي معدلات الأرباح المرتفعة

التي يحققها المنتجون ومعدلات الأجور المرتفعة التي يحققها العمال، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار. إلا أنه ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في الأجور إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم الأسعار وذلك عندما تقابل الزيادة في التكاليف زيادة في الإنتاجية.

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج إلا أن هناك عوامل أخرى توثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهمها:

– ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعد سببًا في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصً ة في ظل عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار.

– ارتفاع أسعار الواردات، وخاصً ة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطًا كبيرًا على الأسعار في البلد المستورد.

4 . معيار العلاقات الاقتصادية الدولية :

• التضخم المستورد: عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد عندما تكون الدولة (أو الدول) المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

(ج) آثار التضخم:

يقوم التضخم بإنتاج العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد المحلي فمن هذه الاثار نجد :

1- على الدخل :

انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد وكذلك انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع (خاصة إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة). وتختلف الآثار المترتبة على التضخم وتتوقف على معدل التضخم نفسه من حالة إلى أخرى.

- كلما كان هناك قدرة على التنبؤ بالتضخم كلما أدى ذلك إلى التخفيف من الآثار السلبية له والعكس مثل ارتفاع التضخم بنسبة 10% وزيادة الأجور بنسبة 10%.

- قد لا يتحقق التوقعات نفسها فقد ترتفع بنسبة 10% وتكون الدخول ارتفعت 15% فتكون النتيجة هي حدوث زيادة في الدخول الحقيقية والعكس صحيح.

لذلك يضر التضخم بأصحاب الدخول الثابتة، بينما يستفيد منه أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح مثل رجال الأعمال والتجار من هذه الزيادات المتكررة في الأسعار والتي تدفع في مقابل ما سنتجونه من سلع وخدمات .

2-على المديونية :

يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن ، لكون المدين يقترض مبلغ معين يعيده بعد فترة بقيمة حقيقية أقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار .

3-على ميزان المدفوعات :

إن التضخم يعمل على زيادة اسعار السلع المنتجة محلياً مما يعمل على انخفاض الصادرات الوطنية. حيث يؤثر علي ميزان المدفوعات سلبيا فالدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتجاتها تكون ضعيفة تنافسيا مع منتجات الدول الأقل أسعارا وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو انخفاض حجم الفائض فيه .

4-على النمو الاقتصادي :

يرى البعض أنه يؤثر عليه سلبيا إذ أن التضخم يؤثر سلبيا على قرارات وحجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع المستقبلية كما يؤثر على الادخار وعلى حماس العمال على الإنتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية . بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا للنمو الاقتصادي ، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة تعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة . وتعتمد صحة الرأيين على نوع وحدة التضخم ، فالتضخم الشديد السريع يضر بالنشاط الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء المعتدل دافعا للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية رشيدة .

ثانياً: حسابات المستوي العام للأسعار :

(أ)- حساب معدل التضخم:

يقاس التضخم بمعيار المستوى العام للأسعار والذي يعني: المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستهلكة والمستخدمة في دولة ما والذي يطلق عليه معدل التضخم. ويتم إعداد المستوى العام للأسعار من خلال إعداد رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات في دولة ما. وهناك نوعين للمستوى العام للأسعار: المستوى العام لأسعار المستهلكين (تكاليف المعيشة)، المستوى العام لأسعار المنتجين(تكاليف الانتاج)، وذلك علي النحو التالي:

1- المستوى العام لأسعار المستهلكين (CPI):

ويعمل المستوي العام للأسعار أو معدلات التضخم علي قياس قيمة النقود. ويقصد هنا بقيمة النقود قوتها الشرائية أو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد كالجنيه مثلاً، أي شراء القيم الاقتصادية وهي تعكس أيضا قدرة النقود على المبادلة بأية سلعة أخرى. ويتم تقدير قيمة النقود من خلال علاقتها بمستوى أسعار السلع والخدمات. لأن كل سلعة لابد وأن تقيم بالنقود كونها وحدة القياس التي تقيم بها جميع السلع والخدمات، لهذ يعتبر السعر مؤشراً نقدياً لقيمة السلع والخدمات أو أنه التعبير النقدي لهذه القيم، أي إننا نفسر القوة الشرائية للنقود من خلال ارتباطها بأثمان السلع والخدمات.

لذلك يعتبر المستوى العام للأسعار (متوسط أسعار السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات) مقياساً لقيمة النقود. وهذا يعني أن أي تغير في مستوى الأسعار يعتبر تغييراً في قيمة النقود أو القوة الشرائية. فكلما اتجه مستوى أسعار السلع والخدمات نحو الارتفاع كلما اتجهت قيمة النقود إلى الانخفاض. والسبب هو أن هذا الارتفاع في الأسعار يقود الى جعل المستهلك يحصل على كمية من السلع والخدمات أقل من السابق بنفس المقدار من النقود أو إن الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات يحتاج إلى التخلي عن مقدار أكبر من النقود. ويحصل العكس في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار. أي توجد علاقة عكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار أي أن قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار، وبما أن معدلات التضخم هي المقياس المستخدم لتحديد المستوى العام للأسعار، إذن:

$$\text{قيمة النقود(القوة الشرائية للنقود)} = 1/\text{المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)} \times 100$$

ويتم حساب معدل التضخم في أبسط صوره عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام لأسعار سنة ما (سنة المقارنة)} - \text{المستوى العام لأسعار في سنة سابقة لها (سنة الأساس)}}{\text{مستوى الأسعار للسنة السابقة (سنة الأساس)}} \times ١٠٠\%$$

بصيغة أخري:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام لأسعار السنة الجديدة (سنة المقارنة)} - \text{المستوى العام لأسعار في السنة القديمة(سنة الأساس)}}{\text{مستوى الأسعار للسنة القديمة (سنة الأساس)}} \times ١٠٠\%$$

وبالتالي، تقييم الدخل والناتج والانفاق علي المستوي الكلي للاقتصاد بالأسعار السائدة (الجارية)، يجعل التعرف علي التغيرات التي تحدث لكل منها بين فترات مختلفة أمر صعب التحقق منه، حيث نعلم أنه هناك تغييرات في الأسعار من فترة لأخري ولذلك فالمقارنة بين فترتين لن تكون مفيدة ما لم تستخدم أساساً موحداً للمقارنة، وهذا يعني إعادة تقييم أسعار السلع والخدمات علي أساس سنة محددة نختارها تسمي بسنة الأساس، ويكون الرقم القياسي للأسعار في هذه السنة هو المرجع الذي ترجع إليه الأمور، مما يعني أن التغيرات التي حدثت في الأسعار في السنوات محل الدراسة تحدد مقارنة بسنة الأساس.

مثال(1): إذا علمت أن المستوي العام للأسعار في دولة ما كان 400 سنة 2017 وأصبح في عام 2018 يساوي 450 أحسب الرقم القياسي لتكلفة السلع والخدمات (معدل التضخم) لعام 2018 في هذه الدولة؟ ثم وضح أثر ذلك علي قيمة النقود في هذه الدولة؟

الحلـــــــــ

معدل التضخم لعام 2018 =

$$\frac{\text{المستوى العام لأسعار سنة ما (سنة المقارنة) – المستوى العام لأسعار في سنة سابقة لها (سنة الأساس)}}{\text{مستوى الأسعار للسنة السابقة (سنة الأساس)}} \times 100\%$$

$$\text{معدل التضخم لعام 2018} = \frac{400 - 450}{400} \times 100\% = 12{,}5\%$$

قيمة النقود(القوة الشرائية للنقود) = 1/المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة × 100

قيمة النقود(القوة الشرائية للنقود) = 1/450 × 100= 22, 0

ويعني ذلك، أن قيمة هذه العملة تساوي 22% من قيمتها السابقة، أي أنه انخفضت قوتها الشرائية بمعدل 78%.

2-<u>الرقم القياسي لأسعار المنتجين (PPI):</u>

يشير الرقم القياسي لأسعار المنتجين Producer Price Index لقياس التغير في مستوى أسعار السلع الأولية والسلع الوسطية التي تستخدم في العملية الانتاجية. ويقاس بنفس طريقة الحصول على (CPI):

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المنتجين (PPI)} = \frac{\text{سعر السلع في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلع في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

ويشير الرقم القياسي لأسعار المنتجين (PPI) إلي التغير في تكاليف الانتاج، لذلك الزيادة (PPI) هي مؤشر على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في الفترة التالية لذلك (القادمة).

(ب)- حساب القيم النقدية والقيم الحقيقية:

- إجمالي الناتج المحلي الاسمي (Nominal GDP) وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP):

يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في حساب قيمة إجمالي الناتج المحلي. إلا أن هذه الأسعار تتعرض للتغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية) لإجمالي الناتج المحلي. نتيجة لذلك، فإننا نقوم بالتفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (Nominal GDP)، والناتج المحلي الحقيقي (Real GDP). ويوضح المثال التالي كصورة مبسطة الفرق بين هذين المفهومين:

بمقارنة قيمة الناتج المحلي في سنة 2019 وسنة 2020، يلاحظ أن الناتج المحلي قد ارتفع من 300 جنيه إلى 400 جنيه، وبنسبة مقدارها (33.33%). هل يعني هذا أن كمية السلع والخدمات المنتجة في سنة (2020) قد زادت؟

من الملاحظ أن الكميات المنتجة من السلعتين لم تزداد في حين أن ارتفاع سعر السلعة (X) من (1) جنيه في سنة 2019 إلى (1,5) جنيه في سنة 2020 قد أدى إلى ارتفاع القيمة النقدية لإجمالي الناتج المحلي، أي أن الارتفاع في قيمة الناتج المحلي لم تكن بسبب ارتفاع الكمية المنتجة من السلع والخدمات بل بسبب ارتفاع الأسعار.

ومن هنا يتضح لنا أن استخدام القيمة النقدية أو الاسمية للناتج المحلي لا توفر مقياس حقيقي أو فعلي للدلالة على تطور الناتج المحلي. ولذلك نحتاج لإستخدام مقياس اخر يستبعد التأثيرات الناجمة عن تغيرات الأسعار، وهذا ما يسمى بالناتج المحلي الحقيقي. ولحساب الناتج المحلي الحقيقي سوف نقوم باختيار أسعار سنة معينة (وتسمى هذه السنة بسنة الأساس) ومن ثم نحسب الناتج المحلي. وذلك باستخدام المعلومات الموجودة في المثال التالي، وبافتراض أن سنة 2019 هي سنة الأساس (يتم استخدام أسعار سنة 2019 للسنتين)، فإن الناتج الحقيقي في السنتين يساوي (300) جنيه بأسعار سنة 2019، وذلك كما يلي:

مثال (2): يوضح الجدول التالي الكميات المنتجة من السلعة (X) والسلعة (Y) وسعر السلعة (X) والسلعة (Y) بالإضافة إلى قيمة الناتج المحلي وذلك في السنتين 2019 و 2020.

حساب الناتج المحلي الأسمى:

سعرالسلعة Y (جنيه)	كمية السلعة Y (وحدة)	سعر السلعة X (جنيه)	كمية السلعة X (وحدة)	قيمة الناتج المحلي النقدية
سنة 2019				
2	50	1	200	300 (جنيه)
سنة 2020				
2	50	1.5	200	400 (جنيه)

حساب الناتج المحلي الحقيقي:

سعرالسلعة Y (جنيه)	كمية السلعة Y (وحدة)	سعر السلعة X (جنيه)	كمية السلعة X (وحدة)	قيمة الناتج المحلي النقدية
سنة 2019 (سنة الأساس)				
2	50	1	200	300 (جنيه)
سنة 2020				
2	50	1	200	300 (جنيه)

كما يمكن أيضاً استخدام سنة 2020 لتكون سنة الأساس بدلاً من أسعار سنة 2019. وستصبح قيمة الناتج الحقيقي في السنتين يساوي (400) جنيه بأسعار سنة 2020، أي أن الناتج متساوي في قيمته الحقيقية، وأن التغير في القيمة هو تغير أسمي يعود لتغير مستوي الأسعار وليس حقيقي.

مثـــــــــال (3):

افترض أن مصر أنتجت ما يعادل 80 مليار جنيه سنة 2010. وزاد الإنتاج إلي 100 مليار جنيه في سنة 2011 . وإذا ارتفع المستوي العام للأسعار ما بين سنة 2010 وسنة 2011 بمقدار 25%. حدد الزيادة الاسمية والزيادة الحقيقية في الناتج؟

الحلـــــــــــــــــ

$$\text{نسبة الزيادة الاسمية للناتج} = \frac{\text{القيمة الجديدة – القيمة القديمة}}{\text{القيمة القديمة}} \times 100$$

$$= \frac{100 - 80}{80} \times 100 = 25\%$$

$$\text{القيمة الحقيقية للناتج} = \frac{\text{القيمة الجديدة}}{\text{المستوي العام للأسعار}} = \frac{100}{125\%} = \frac{100}{125} \times 100 = 80 \text{ مليار جنيه}$$

$$\text{إذن نسبة الزيادة الحقيقية في الناتج} = \frac{80 - 80}{80} \times 100 = 0\%$$

أي أن قيمة الناتج الحقيقي ثابتة ما بين سنة 2010 وسنة 2011 (بالجنيه الثابت). لذلك زيادة الناتج سنة 2011 إلي 100 مليار تعود إلي ارتفاع الأسعار وليس كمية السلع والخدمات المنتجة (زيادة غير حقيقية في الناتج).

ثالثاً: العلاقة بين التضخم والبطالة:

يرتكز اهتمام الاقتصادي البريطاني فيلبس Philips على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957، حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغييرفي أجرالساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة.

بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية و العكس صحيح (ترتفع الأجور بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة، وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة)، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهو ما يعني " وجود علاقة عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة".

ولقد تم تطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهوما يفسره منحنى فيليبس. وبالتالي، كقاعدة عامة هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، كما يتضح من الرسم البياني التالي:

شكل رقم (١): العلاقة بين التضخم والبطالة (منحني فيليبس)

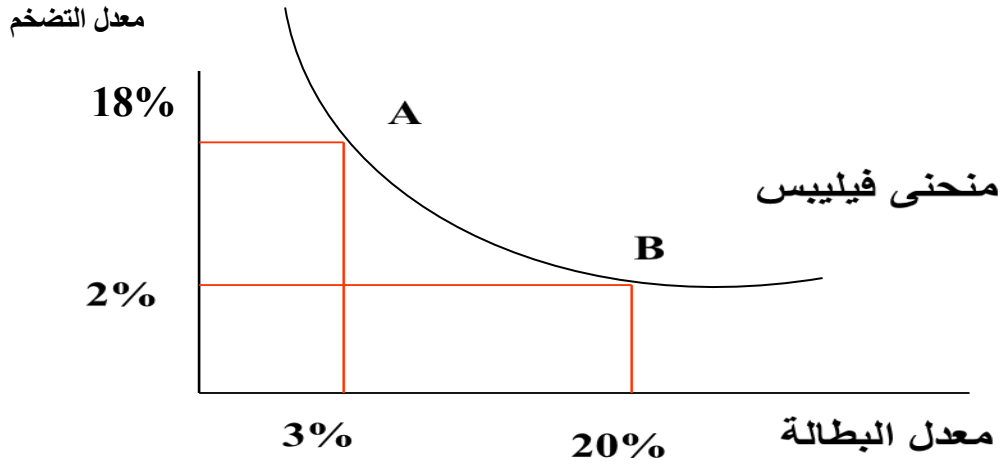

ويمكن من خلال منحني فيليبس استخلاص أن: ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم. وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

والتحليل الاقتصادي لذلك هو أن زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، ويؤدي هذا إلى خلق فرص عمل جديدة وإغرائهم بأجور مرتفعة، ونتيجة لذلك ترتفع تكاليف الإنتاج مما يسبب ارتفاع الأسعار (زيادة معدل التضخم) والمعروف أن خلق فرص عمل جديدة يعني انخفاض معدل البطالة. أما في حالة الركود الاقتصادي فيقل حجم الاستثمار وتزداد معدلات البطالة وتنخفض الأجور والأسعار مما يعني انخفاض معدل التضخم.

لكن مع بداية السبعينيات، لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة. لذلك قضية العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة لم تثبت صحتها باستمرار، حيث شهدت الكثير من الدول الحالتين سوياً وبشكل كبير فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة، ومعدلات تضخم ملموسة أيضا، وقد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي stagflation ، حيث يرتفع الأثنان معاً. الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معا.

أسئلة الفصل الخامس

س1: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

1-من الضروري أن تكون المادة التي تصنع منها النقود ذات قيمة في حد ذاتها

2-هناك علاقة طردية بين حجم النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار

3-التضخم هو نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة

4- يرتبط التضخم بارتفاع مستمر في أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وبنفس النسبة

5- يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع القوة الشرائية للأفراد

6-التضخم المكبوت هو ارتفاع مستويات الأسعار بصورةٍ مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات للحد منها

7-تضخم جانب الطلب ينتج عنه اختلال التوازن بين الطب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها

8-يؤدي التضخم لارتفاع القوة الشرائية لدى الأفراد وكذلك ارتفاع القيمة الحقيقية للمدخرات

9-السبب الوحيد للتضخم هو زيادة العرض النقدي

10- يوضح منحني فيليبس العلاقة بين سعر الفائدة والأجور

س2: وضح ما يلي باختصار:

1- **أنواع التضخم وفقاً لمصدره**
2- **خصائص النقود**
3- **أثر التضخم علي المديونية**
4- **الأهمية الاقتصادية للنقود**
5- **منحني فيليبس**

س3: اختر رمز الإجابة الصحيحة من بين الإجابات الآتية، لكل من العبارات التالية:

1- التغيرات في (GNP) الحقيقي تعكس:

(A) التغيرات في الأسعار فقط (B) التغيرات في الإنتاج فقط
(C) التغيرات في مكونات الأسعار (D) التغيرات في الأسعار وفي الأنتاج معا

2- من اهم آثار التضخم كل مما يلي عدا :

(A) التضخم يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث ان التضحم يفيد المدينين على حساب الدائنين .
(B) يؤثر التضخم سلبا في الأفراد الذين يحصلون على مستويات دخول ثابتة، وكذلك الذين ادخروا مبالغ ثابتة.
(C) ينظر الى التضخم على انه ظاهرة سيئة من منظور المستثمرين، إذ يصعب عليهم حساب العوائد المرتقبة من استثماراتهم.
(D) ان التضخم دائما ما يصاحبه ارتفاعا في معدلات البطالة.

6- وفقا لمنحنى فيليبس، هناك:

(A) علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم

(B) علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم

(C) لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم

(D) لا شئ مما سبق

7- عند قياس قيمة الأنتاج الحالي بإستخدام اسعار سنة الاساس، فإن هذا يسمى :

(A) الإنتاج القومي الإجمالي (GNP) العادي (B) الإنتاج القومي الإجمالي (GNP) الحقيقي.

(C) الإنتاج القومي الاجمالي (GNP) الجاري (D) الإنتاج القومي الإجمالي (GNP) الأسمي.

8- التضخم يعني:

(A) ضرورة ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات (B) أننا جميعاً أصبحنا أكثر فقراً

(C)ضرورة استفادة العمال علي حساب أصحاب العمل (D) لا شئ مما سبق

9- يؤثر التضخم علي:

(A) إعادة توزيع الثروة (B) إعادة توزيع الدخل القومي

(C) القدرة علي جذب الاستثمارات (D) كل ما سبق

س4:

افترض أن القيمة الإجمالية للإنتاج سنة 1990 مقاسه بالنقود بلغت 9 مليار جنيه. وفي السنة التالية (19991) بلغت 11 مليار جنيه. وبافتراض أن المستوي العام للأسعار ارتفع خلال هذه الفترة بمقدار 10%. حدد الزيادة الاسمية والزيادة الحقيقية في الناتج؟

أحسب ما يلي:

1- نسبة الزيادة الحقيقية في الناتج ؟

2- القيمة الحقيقية للناتج؟

3- نسبة الزيادة الاسمية للناتج ؟

4- فسر ما توصلت إليه؟

الفصل السادس

الركود الاقتصادي

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

1) تعريف الركود الاقتصادي .
2) مؤشرات الركو.
3) خصائص الركود.
4) مراحل الركود الاقتصادي
5) أسباب الركود الإقتصادي
6) آثار الركود الإقتصادي

الفصل السادس

الركود الاقتصادي

تمهيد :

الركود Recession، هو انكماش في الدورة الاقتصادية يؤدي إلى تباطؤ عام في النشاط الاقتصادي. في حالة الركود تنخفض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي)، الإنفاق الاستثماري، دخل الأسرة، الأرباح الاقتصادية، والتضخم، بينما يرتفع معدل الإفلاس والبطالة.

بصفة عامة، يحدث الركود عندما يكون هناك انخفاض في الإنفاق. وقد ينتج هذا بسبب عدة أحداث، مثل الأزمات المالية، صدمة التجارة الخارجية. وعادة ما تستجيب الحكومات للركود الاقتصادي بتبني سياسات اقتصاد كلية توسعية، مثل زيادة التحويلات النقدية، زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب.

خلال مراحلة الركود تنخفض القوة الشرائية لدي المستهلكين ويكون ذلك ملحوظاً من خلال تدني المبيعات لدى عدد كبير من المحال التجارية أو ما يسمى بتجار التجزئة، وبالتالي تنخفض طلبات المحلات التجارية من المصانع، وينعكس ذلك علي استثمارات المصانع مما يؤدي بدوره إلى تخفيض الإنتاج. وفي الوقت نفسه فإن أرباح المنشآت الصناعية تنخفض فتفقد قدرتها على دفع

مرتبات عمالها وموظفيها بسبب تراجع الطلب على منتجاتها وهذا يجعلها تضطر إلى التخلي عن عدد كبير منهم، وهذه الخطوة من المصنعين تؤدي إلى نتيجة حتمية أخرى وهي زيادة معدلات البطالة مما يجعل تدني القدرة الشرائية لدى المستهلكين تتفاقم أكثر وهكذا تستمر النتائج السلبية لتبعات الركود في التوالي وبصورة أكبر سوءاً من سابقتها حتى يحدث ما من شأنه أن يقلب المعادلة ويعيد للأنشطة الاقتصادية حيويتها الإيجابية.

ويعتبر الركود من الأمراض الاقتصادية الحديثة، حيث يمكن وصف الركود اقتصادي "بالمرض الاقتصادي" الحديث، لكن ذلك لا يعني أن الاقتصاديات القديمة لم تعرف الركود، بل تعرضت أكثر الأنظمة الاقتصادية السابقة للدورات الاقتصادية. وبالتالي، كثيراً ما كان الركود الاقتصادي يستمر لعدة سنوات. لكن ظهوره في الوقت الحاضر يختلف في الآثار والنتائج عن المراحل السابقة نظراً للعلاقات الترابطية بين الاقتصاديات العالمية.

المبحث الأول

تفسير ظاهرة الركود الاقتصادي

(أ)- تعريف الركود الاقتصادي:

هو يعبر مصطلح الركود الاقتصادي عن هبوط في النمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين، وعادة سبب الهبوط في النمو الاقتصادي نابع من أن الإنتاج يفوق الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار والذي بدوره يصعب على المنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل الإنتاج والذي معناه أيدي عاملة أقل، وارتفاع في نسبة البطالة. فإذا أصاب الركود الاقتصادي قطاع أساسي في الاقتصاد مثال (قطاع البنوك أو قطاع الصناعة) الأمر الذي ينعكس على بقية القطاعات الأخري فتدخل في ركود اقتصادي. لذلك، الركود هو انخفاض ملحوظ في نشاط السوق في جميع مجالات الاقتصاد ويدوم أكثر من بضعة أشهر أي فترة دورة اقتصادية عادية ، ويظهر في الإنتاج الصناعي والتوظيف والدخل الحقيقي وتجارة الجملة والتجزئة.

ويعتبر الركود حالة طبيعية في الاقتصاد الراسمالي وغير مخطط له، وسببه هو عدم الملائمة بين الإنتاج والاستهلاك، ولكن في الدول الاشتراكية لا يوجد ركود اقتصادي بسبب عدم وجود اقتصاد مفتوح وجميع عمليات الإنتاج مراقبة من قبل الحكومة فلن تصل أبداً إلى وضع فيه الإنتاج أعلى من الاستهلاك الا انها دائماً تتواجد في وضع عكسي وهو مساو للاستهلاك أو ان الإنتاج أقل من الاستهلاك الأمر الذي يخلق نوع من نقص في المواد الضرورية نتيجة كثرة الطلب عليها.

(ب)- مؤشرات الركود:

إن المؤشر الفني للركود عبارة عن فصلين متتابعين من النمو الاقتصادي السلبي حسب مقياس الناتج المحلي الإجمالي للدولة (GDP) ، يفرض خبراء الاقتصاد عدة مقاييس لتحديد ما إذا كان الركود وشيكًا أو يجري بالفعل، وتنقسم هذه المؤشرات إلى فئتين: المؤشرات المبكرة والمؤشرات المتأخرة.

وتتحقق المؤشرات المبكرة قبل أن يتم التصريح عن الركود رسمياً، ربما يكون المؤشر المبكر الأكثر شيوعا هو الانكماش المالي في سوق الأسهم، وعادة تظهر الانخفاضات في مؤشرات الأسهم العامة مثل مؤشر (داو جونز) الصناعي (DJIA) ومؤشر (ستاندرد اند بورز 500) قبل سبعة أشهر من تشكل الركود، وهذا ماحدث عام 2007، عندما بدأ السوق الهبوط في أغسطس أي قبل أربعة أشهر من الركود الرسمي في ديسمبر 2007.

بينما تتضمن مؤشرات الركود المتأخرة معدل البطالة، وعلى الرغم أن الركود الكبير بدأ في ديسمبر 2007، ظل معدل البطالة يدل على التوظيف الكامل (معدل 5% أو أقل) بعد أربعة أشهر ، وبدأ معدل البطالة الهبوط في مايو 2008 ولم يستعاد إلا بعد عدة أشهر من انتهاء الركود في مايو 2009.

(جـ)- خصائص الركود:

اتضح أن الركود هو حركة تراجعية تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن نقص الطلب في مواجهة العرض مما يؤدي لانخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. ويتضمن هذا التعريف الجوهر والأسباب والنتائج للركود في نفس الوقت. وبناءً على ذلك، فإن الركود يتميز بالخصائص والسمات التي تميزه وتوضح جوهره وآلية حدوثه، وذلك كما يلي:

1 - حركة تراجعية تتصف بالاستمرار الذاتي:

أي لا يؤدي نقص الطلب لمرة واحدة لإحداث الركود، بل لابد من وجود نقص مستمر ليشكل حركة ذاتية مستمرة تؤدي في نهاية المطاف لتراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي.

2- تراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي:

ينجم نقص الطلب الكلي عن مجموعة من الإجراءات التي تساهم بشكل مباشر في تخفيض حجم الطلب الكلي مقابل العرض الكلي ويؤدي ذلك لتراجع حجم التوظيف وانخفاض المستوى العام للأسعار وظهور البطالة، وهذه الإجراءات كما يلي:

- تخفيض حجم الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري).
- تخفيض حجم الاستثمار الخاص.
- تقييد حركة الائتمان عن طريق رفع أسعار الفائدة.

3- انخفاض المستوى العام للأسعار:

إن تراجع حجم الاستهلاك نظراً لانخفاض دخول الأفراد يؤدي لتراجع طلبهم على السلع الاستهلاكية، وبما أن حجم العرض لم ينقص بعد لذلك نلاحظ بداية واضحة في تراجع المستوى العام للأسعار لا تلبث أن تتزايد مع انخفاض حجم الاستثمار وتراجع مستويات الدخول، وهكذا تتراجع الأسعار بشكل تدريجي.

فالاقتصاد الأمريكي في عام 1929 بدأ بتراجع حجم الطلب الاستهلاكي وبدأ الانخفاض الإنتاجي في قطاع السلع الاستهلاكية وانخفضت الاستثمارات في قطاع السلع الاستهلاكية وتبعتها القطاعات الإنتاجية وقد سجل تراجع حجم الاستهلاك من 100% عام 1928 إلى 75% عام 1932 وتراجع حجم الإنتاج من السلع الاستثمارية من 100% عام 1928 إلى 41% عام 1933. إن هذا التراجع يعكس تراجعاً واضحاً في المستوى العام للأسعار.

4- تراجع معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة:

إن انخفاض معدلات نمو الاستثمار الناتجة عن تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو الاستثمار الخاص سوف تؤدي لتراجع حجم الطلب الكلي من جهة وسوف ينتج عن تخفيض الاستثمار تراجع في حجم الإنتاج. وبالتالي، تراجع معدلات نمو الناتج القومي وسوف يعقب ذلك زيادة معدلات البطالة، فكلما انخفض معدل النمو في الاقتصاد القومي كلما ازدادت معدلات نمو البطالة. ولقد تراجع حجم الاستثمار حتى أصبح في عام 1931 سالباً في الولايات المتحدة الأمريكية. أما البطالة

فقد بلغت حوالي 32% في فترة الكساد وهبط الإنتاج حوالي 50% وتراجع حجم الأجور إلى النصف تقريباً أما أسعار الأسهم والسندات فقد تراجعت كثيراً لتصل إلى 20% من قيمتها، إن هذا الهبوط والتراجع في الإنتاج والاستثمار قد أدى لانخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع الأجور والاستهلاك الحكومي والخاص بآن واحد.

وبناءً عليه، الركود هو فترة طويلة من النمو ضئيلة أو معدومة في الاقتصاد، ويعتبر النمو الاقتصادي الذي يقل عن 2٪ إلى 3٪ سنويًا هو ركود، ويتم تسليط الضوء عليه من خلال فترات البطالة المرتفعة، يمكن أن يحدث الركود أيضا على نطاق أصغر في صناعات أو شركات محددة.

(د)- مراحل الركود الاقتصادي:

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل يتطور عبرها الركود الاقتصادي وتتحول من سئ لأسوأ، وهي:

- ركود - كساد - انكماش

ففي حالة تزايد الركود الاقتصادي فان ذلك يؤدي إلى كساد والذي تكون نتائجه أقوى وأخطر من الركود الاقتصادي، مما يعني أن الكساد هو ركود عميق وطويل الأمد. وبناءً عليه، الكساد هو حالة انكماش مستمرة في الأنشطة الاقتصادية على مدى طويل في إحدى الاقتصاديات أو أكثر، وهو أكثر حدّة من الركود فالكساد هو شكل من أشكال الركود غير العادية، ومن سلبيات الكساد طول مدته وارتفاع كبير غير طبيعي في نسب البطالة، وانخفاض في الأصول(بسبب الأزمات المصرفية أو المالية)، وتقلّص الإنتاج بسبب ضعف القدرة الشرائية ويعمل المورّدون والمستثمريون

على خفض إنتاجهم واستثماراتهم، كما تحدث حالات إفلاس كبيرة وحالات تخلّف عن سداد الديون السيادية وانخفاض كبير في التجارة (خاصة التجارة الدولية)،

أضف إلى ذلك، تقلب قيمة العملة نسبياً بسبب انخفاض قيمة العملات. وتعتبر حالات الانكماش المالي والأزمات المالية وإفلاس البنوك من العناصر المشتركة التي تتكرر في حالات الكساد لكن لا تحدث عادةً في فترات الركود.

ويعتبر الإنكماش نتيجة طبيعية لكل من الركود والكساد، حيث كل منهم يؤدي للأخر، فعند استمرار الانخفاض والتراجع في جميع جوانب الإقتصاد يحدث الانكماش. فالإنكماش عكس التضخم، ولكنه أكثر سوءًا من التضخم فهو يتسبب بالكثير من الآثار الجانبية خاصة بالمواطن. ولقد شهد القرن العشرين أشهر حالات الكساد المعروفة، وهي حالة ركود الاقتصاد الأمريكي عام ،1929 والمعروف بـالكساد الكبير أو الكساد العظيم ، وكان أضخم ركود اقتصادي شهده التاريخ. ولقد أثّر على معظم الاقتصاديات الوطنية في جميع أنحاء العالم خلال عقد 1930.

وقد بدأ هذا الكساد عموماً مع انهيار بورصة وول ستريت عام 1929، وسرعان ما انتشرت الأزمة في الاقتصادات الوطنية الأخربين عامي 1929 و1933، هبطت مقاييس الدخل والإنتاج القومي في الولايات المتحدة بنسبة 33% في حين ارتفع معدّل البطالة بنسبة 25% (وزادت نسبة البطالة الصناعية إلى حوالي 35% في حين بقيت النسبة أعلى من 25% في قطاع الزراعة). كان تأثير الكساد العظيم طويل المدى، فقد تمّ انتقال كافة العملات الرئيسية من نظام الغطاء الذهبي.

المبحث الثانى

مواجهة الركود الاقتصادي

يمكن مواجهة الركود الاقتصادي من خلال التعرف علي أسبابه، آثاره وصولاً لعلاجه، وذلك كما يلي:

(أ)- أسباب الركود الإقتصادي:

يمكن أن يحدث الركود ضمن المسار الطبيعي للنشاط الاقتصادي، هذا النوع من الركود، يشبه إلى حد كبير الدورة التجارية ، فهو دوري ومؤقت. وتواجه جميع الاقتصادات فترات الركود الطبيعية ولا ينبغي أن تندهش إذا كان الناتج المحلي الإجمالي ثابتًا على المدى القصير، وهناك عدة أسباب للركود بشكل عام سنتطرق إليها في السطور التالية:

1- **تراجع الثقة في الاقتصاد: تعني الثقة المنخفضة أن الناس لن يستثمروا ويبدؤوا أعمالهم، قد يكون هذا بسبب وجود الكثير من الجرائم أو ضعف النظام القانوني، أو لأن الحكومة لديها ميل إلى التدخل بالنشاط الاقتصادي بدون سبب حقيقي مثل تأميم أو إيقاف الشركات، أو بسبب تزايد الديون واتباع سياسات اقتصادية غير رشيدة أو بسبب عدم الاستقرار السياسي بالدولة.**

2-**اقتصاد غير مستقر: أحد الأمور التي تعيق النمو هي التغيرات السريعة التي تجعل من الصعب التنبؤ بما سيحدث، ولهذا السبب فإن الحكومات الحديثة لديها استهداف التضخم (إبقاء التضخم عند 1 إلى 3٪) والعديد من الضوابط والتوازنات الديمقراطية .**

3-<u>سوء التنظيم</u>: يمكن للأنظمة الاقتصادية التي تعاني من الروتين (رغبة في تنظيم الأمور تؤدي لسوء التنظيم) الذي ينتج عنه تعقيد الأمور وسوء التنظيم، أن تمنع الاقتصاد من التوسع، ويصبح من الصعب علي الشركات أن تكون قادرة على المنافسة والتمتع بالمرونة كعمل تجاري، ومع ذلك يمكن للأنظمة الجيدة أن توفر الاستقرار والنمو الاقتصادي، ويعتمد التوازن الصحيح بين التنظيم الجيد وغير الجيد (الذي يؤدي للروتين الإداري) في الغالب على مستوى تطور الاقتصاد.

4-<u>ممارسات مناهضة للمنافسة</u>: تؤدي الإجراءات المنافية للمنافسة إلي الإحتكار الذي يمكن أن يجعل من الصعب على الأفكار الجديدة دخول الاقتصاد، وهو أمر حيوي للنمو.

5-<u>الحروب التجارية</u>: الإقتصاد العالمي مبني على الانفتاح، وأي حروب تجارية تعني تضرر الصادرات والمبادلات التجارية العالمية، ما يجعل الركود واقعا لامحالة، وهو ما نراه حاليا بسبب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

6-<u>تغيرات التركيبة السكانية</u>: تشهد العديد من البلدان المتقدمة انخفاضًا في معدل المواليد، مما يؤدي إلى شيخوخة السكان وانخفاض السكان مثل المانيا واليابان. على سبيل المثال، من المتوقع أن ينخفض عدد سكان اليابان بنسبة 25٪ من 127.8 مليون في عام 2005 إلى 95.2 مليون بحلول عام 2050. وهذا يؤدي إلى قوة عاملة أصغر ويقلل من القدرة الإنتاجية المحتملة.

7-تراجع الإستهلاك: عندما يفوق الإنتاج الإستهلاك العام، تتعرض المنتجات والبضاعة للكساد، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار واقدام الشركات على تقديم مزيد من عروض التخفيضات، هذا يؤدي إلى التقليل من الموظفين وزيادة البطالة وتراجع النمو الإقتصادي.

(ب)- آثار الركود:

قد يعتقد البعض أن الركود الاقتصادي لأنه يصنف علي أنه مشكلة اقتصادية، لا ينتج عنه سوي آثار سلبية. وعلي الرغم من ذلك، ينتج عنه بعض الآثار الإيجابية التي قد تكون علاج لبعض المشاكل الاقتصادية الأخري، التي تعتبر أكثر خطراً علي صحة النشاط الاقتصادي في مستواه الكلي.

1-آثار سلبية:

- **من الناحية الاقتصادية:**

عندما يضرب الركود بلداً من البلدان فإنه يسبب أضراراً بليغة لنسبة كبيرة من السكان، فالموظفون والعمال يفقدون أعمالهم مما يؤدي إلى انتشار البطالة مع ما تقتضيه من الفقر والإحباط واليأس. ويفقد الكثير من العمال قدرتهم على دفع تكاليف ضروريات الحياة مثل الطعام والعلاج والسكن (إيجارات منازلهم أو قروضها فيعرضهم ذلك لفقدانها).

- **من الناحية الاجتماعية:**

يسبب الركود أيضاً تراجعاً في حالات الزواج ونسبة المواليد فالشباب لا يستطيعون على الإقدام على الزواج بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليفه وتبعاته اللاحقة. وربما يؤدي تفاقم الركود وزيادة أمده إلى تغيير الكثير من القيم التي تسود المجتمع بسبب شيوع قيم معينة سببها الركود.

- **من الناحية السياسية:**

حينما تعجز الحكومات عن مكافحة الركود فإن ذلك قد يؤدي إلى نشوء الاضطرابات والقلاقل السياسية، وذلك لترسخ اعتقاد المواطنين بعجز الحكومة عن توفير حياة أفضل لأفراد المجتمع، والقيام بواجباتها المنتظرة. علي الرغم من أنه، قد تكون مرحلة الركود هي مرحلة طبيعية يمر بها الاقتصاد في اتجاهه نحو مرحلة انتعاش اقتصادي (الدورة الاقتصادية تنتقل من انتعاش لركود ثم انتعاش ...وهكذا)، ولا يد للحكومة في ذلك. كما أنه من الناحية الفلسفية، يذكرنا الركود بأنه يجب أن يكون هناك حدود لكل أمر، وأنه بعد الكمال نقصان.

2- آثار إيجابية:

إن الركود ليس سيئاً بشكل مطلق، إذ أن له أوجهاً إيجابية أيضاً، حيث يعمل الركود علي:

- **زيادة القدرة الشرائية لدي بعض الفئات:**

علي الرغم من أن آثار الركود سلبية عند الغالبية العظمى من المجتمع، فإنها ليست كذلك عند الأغنياء، وأصحاب الوظائف ذات الدخول الثابتة نسبياً (الوظائف الحكومية)، فالركود بسبب ما يؤدي إليه من انخفاض الأسعار يمكن هؤلاء من تملك الأصول المالية كالمصانع والعقارات بأسعار أقل من قيمتها، وهو ما يجعل قدرتهم الشرائية تكون أفضل من ذي قبل.

- **تخفيض نسبة التضخم والفائدة:**

يسمح الركود بتخفيض نسبة التضخم، الذي يمكن إرجاعه إلى انخفاض أسعار السلع وتباطؤ معدلات الأجور وإجراءات تخفيض التكاليف وقبول هوامش ربح أقل وانخفاض معدلات الفوائد والزيادة في الإنتاجية نتيجة لتزايد البطالة. وخلال فترة الركود يرتفع مستوى الفعالية والإنتاجية بسبب عمق وعي الإدارة في المؤسسات الانتاجية واهتمامها بعناصر التكلفة، حيث تصبح أكثر تجاوباً مع مختلف أساليب خفض النفقات الثابتة وزيادة الإنتاجية.

كذلك تبدأ معدلات الفائدة بالانخفاض، وعندها يصبح بإلامكان زيادة الرغبة في التصرف في المدخرات والتوجه نحو الاستثمار، مما يؤدي لزيادة حركة النشاط الاقتصادي. كذلك يتمكن

الأفراد من تملك الأصول مثل البيوت والسيارات والسلع الدائمة الأخرى من خلال الاستفادة منانخفاض أسعار الفائدة بالبنوك (تمويل شراء سلع معمرة).

(جـ)- علاج الركود الاقتصادي:

يوجد الكثير من الطرق التي يمكن أن تتبعها الحكومة لعلاج الركود الاقتصادي لكي تساعد على الاستثمارات وحل مشكلة الركود الاقتصادي. ومن أفضل طرق العلاج للخروج من الركود الاقتصادي هو رفع الانفاق الحكومي الاستهلاكي والذي بدوره ينقل البلاد من ركود اقتصادي إلى حالة نمو، أو تخفيض الفائدة بواسطة البنك المركزي الأمر الذي يسمح للمصالح والمصانع بإمكانية تحمل دين أكبر وأيضاً يخفف جاذبية التوفير لدى القطاع الخاص مما يرفع نسبة الاستهلاك لديهم الأمر الذي يدفع السوق نحو نمو اقتصادي، فمن أهم طرق علاج الركود الاقتصادي هي:

- قيام الحكومة بتخفيض الفوائد عن الأموال المقترضة من البنوك وخاصة البنك المركزي، لكي يتمكن الكثير من أصحاب الأفكار من إقامة المشروعات الجديدة.
- قيام الحكومة برفع الإنفاق الاستهلاكي، هذا الحل قامت الكثير من الدول باتباع تمكنوا من تحويل الدولة من الركود الاقتصادي إلى حاله جيدة ومزدهرة من النمو الاقتصادي.
- التشجيع على توجه الشباب نحو العمل في القطاع الخاص، هذا يوفر الكثير من فرص العمل التي تساعد في حل مشكلة البطالة وأيضا تخفف الضغط الشديد على العمل في القطاع العام وتمنع الركود الاقتصادي.

- **المراقبة الحكومية، من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الركود الاقتصادي هو الاقتصاد المفتوح، نجد الدول الاشتراكية لا تعاني نهائيا من الركود الاقتصادي بسبب قيام الحكومة بمراقبة الإنتاج وتسعى إلى تحقيق التوازن. العمل بجهد أكبر على استقطاب الاستثمارات، وأيضًا يجب الحرص الشديد على استثمارها، أيضًا يجب الحرص الشديد من الحكومة على مكافحة التهرب الضريبي فهو يساعد كثيرًا في علاج الركود.**

- يجب اهتمام الحكومة بفتح الكثير من الأسواق الجديدة التي تتيح فرصة التعامل خارج الحدود، فهذا يساعد كثيرًا في تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال للعمل والنمو والتطور مما يكون له أثر إيجابي على الركود الاقتصادي.

أسئلة الفصل السادس

س1: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

1- الركود الاقتصادي هو انخفاض ملحوظ في نشاط الاقتصاد في جميع مجالاته

2- ويعتبر الركود حالة طبيعية في الاقتصاد الاشتراكي

3- لا يمكن أن يحدث ركود اقتصادي في الاقتصاد الراسمالي

4- يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة (GDP) عند حدوث الركود الاقتصادي

5- زيادة الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي يؤدي للركود الاقتصادي

6- تؤدي تؤدي الإجراءات المنافية للمنافسة التي يتعرض لها الاقتصاد للركود

7- عندما يفوق الإنتاج الإستهلاك العام، تتعرض المنتجات والبضاعة للكساد،

8- ينتج عن الركود الاقتصادي آثاراً سلبية تضر بكافة قطاعات الاقتصاد

9- يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين يتطور عبرها الركود الاقتصادي

10- أكثر نتائج الركود الاقتصادي تتمثل في زيادة معدلات البطالة

س2: أجب عما يلي:

6- ما هي اثار الركود الاقتصادي على المجتمع ؟

7- ما هي خصائص الركود ؟

8- ما هي أسباب الركود الإقتصادي ؟

9- وضح الفرق بين الركود الاقتصادي والكساد؟

10- أذكر طرق علاج الركود الاقتصادي ؟

س2: أختر رمز الاجابة الصحيحة:

1– يؤدي نقص الطلب الكلي للركود، إذا نقص بشكل:

(A) ثابت (B) متقطع
(C) مستمر (D) لا شئ مما سبق

2- لا يحث الركود في الاقتصاد:

(A) الراسمالي (B) الاشتراكي (C) النامي (D) المتقدم

3- يعتبر الركود حالة طبيعية في الاقتصاد:

(A) الراسمالي (B) الاشتراكي (C) النامي (D) المتقدم

4- تؤدي تغيرات التركيبة السكانية للركود، عند:

(A) زيادة حجم السكان (B) انخفاض حجم السكان
(C) ثبات حجم السكان (D) لا شئ مما سبق

5- العلاقة بين حجم السكان والركود الاقتصادي، تكون :

(A) عكسية (B) طردية (C) صفرية (D) منعدمة

11- يؤدي الركود الاقتصادي، إلي :

(A) زيادة النمو الاقتصادي (B) انخفاض النمو الاقتصادي
(C) ثبات النمو الاقتصادي (D) انعدام النمو الاقتصادي

الفصل السابع

حالة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية

بعد دراسة وفهم هذا الفصل ستكون قادراً علي:

إدراك أن الاقتصاد يمكن وصف حالته م خلال:

1) **الاستقرار الاقتصادي**
2) **الدورات الاقتصادية ومراحلها**
3) **الفجوات الاقتصادية وأنواعها وكيفية علاجها**
4) **السياسات الاقتصادية الكلية ، أنواعها، أهدافها، مبادئها، أدواتها.**

الفصل السابع

حالة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية

تمهيد :

يسعي صناع السياسة الاقتصادية في الحكومة إلي الوصول بالاقتصاد القومي إلي حالة من الاستقرار الاقتصادي. وإذا ابتعد عن هذا الوضع، يحاول هؤلاء مواجهة المشاكل التي قد يمر بها الاقتصاد، حيث تؤثر الحكومة في الاقتصاد من خلال الإجراءات التي تتخذها لفرض سيطرتها، ومنع الركود والتضخم ومواجهة المشاكل الاقتصادية الأخري علي المستوي الكلي. ومثل هذه الإجراءات في مجموعها يطلق عليها سياسة اقتصادية. وبدون نظرية اقتصادية أو تحليل اقتصادي تصبح السياسة الاقتصادية ضربا من التخبط فهما اللذان يمدان متخذي القرارات في السياسة العامة بوصف عام للعلاقات السببية القائمة في الاقتصاد القومي.

وتهدف السياسات الاقتصادية الكلية إلي التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره فى استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر فى عدد السكان، وفى إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلام الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في أستقرر للمستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية فى الداخل والخارج.

وإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية فى دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الاقتصادية الكلية. وإن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول

الحالة العامة للاقتصاد

يتم وصف حالة الاقتصاد العامة علي المستوي الكلي من خلال اقترابه أو بعده من حالة الاستقرار الاقتصادي. وإذا ابتعد عن هذا الوضع، يتم النظر في أي نوع من الدورات الاقتصادية التي يمر بها، وهل هناك فجوات انكماشية أو تضخمية يعاني منها، وسيتم توضيح هذه الحالات التي قد يمر بها الاقتصاد علي النحو التالي:

أولاً: الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم الاهداف التي تسعي كل الدول الي تحقيقها علي الرغم من اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، والتي تسعي من خلاله الي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي إنتاج أكبر قدر ممكن من الدخل القومي الحقيقي مع أعلي استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد، خاصة بلوغ أعلي مستويات التوظف (أعلي درجات التشغيل للقومة العاملة بالمجتمع) مع المحافظة علي قيمة النقود بالاقتصاد (منع ظهور التضخم أو الركود الاقتصادي).

وبالتالي، يعتبر هدف الاستقرار الاقتصادي هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية علي اختلاف أنواعها (سياسة نقدية، سياسة مالية...). لذلك من الطبيعي، أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي بالمجتمع (التوازن الاقتصادي هو حالة وصل اليها الاقتصاد ولا يوجد أي داعي لتغييرها). وتتعدد صور التوازن الاقتصادي مثل التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، التعادل بين الاستثمار القومي والادخار القومي، التعادل بين الصادرات والورادات (توازن ميزان المدفوعات)، كفاية ايرادات الدولة لنفقاتها (توازن الموازنة العامة للدولة). وباختصار شديد، يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يعني تحسن المتغيرات الاقتصادية علي المستويين الكلي والجزئي (ارتفاع مستوي المعيشة لمعظم أو مكل السكان).

وعند حدوث أي اختلال بين أحد هذه المؤشرات والطرف الأخر المقابل لها في معادلة التوازن يصبح هناك عدم استقرار اقتصادي (وضع اختلال)، وتحاول عندها الجهات المختصة التدخل لاصلاح الوضع باستخدام أدواتها المتاحة من السياسات الاقتصادية، والتي من أهمها، السياسة المالية، السياسة نقدية.

ثانياً: الدورات الاقتصادية :

الدورة الاقتصادية هي التقلبات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد عبر الزمن، وتشير هذه التقلبات إلي انخفاض وارتفاع في الأنشطة الاقتصادية من فترة لأخري. فنجد في فترة من الفترات الدخل مرتفع ارتفاعاً كبيراً أي معدل نمو مرتفع ثم بعد ذلك يكون انخفاض وربما يكون انخفاضاً

شديداً، ثم يعود مرة أخرى ويرتفع، فهذه تقلبات في الدخل غير محبذة فالاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدل نمو مستقر فلا يكون هناك تذبذبات أو تقلبات كبيرة ، فالسياسات الاقتصادية التي تستخدم سواء المالية أو النقدية كثيراً ما تحاول أن تعالج عملية عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي، حيث تتنوع التقلبات بين انتعاش اقتصادي ثم ركود وربما يستمر الركود فترة طويلة ويكون انكماش ويتحول إذا استمر إلى كساد اقتصادي .. وهكذا.

ويوجد اتفاق كبير بين الاقتصاديين علي أنه لكل دورة أربعة مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي الكساد (Depression) والانتعاش (Recovery) والرواج (Boom) والانكماش (Recession)). ويوضح الشكل التالي هذه المراحل (مراحل دورة الأعمال):

شكل (1): مراحل دورة الأعمال

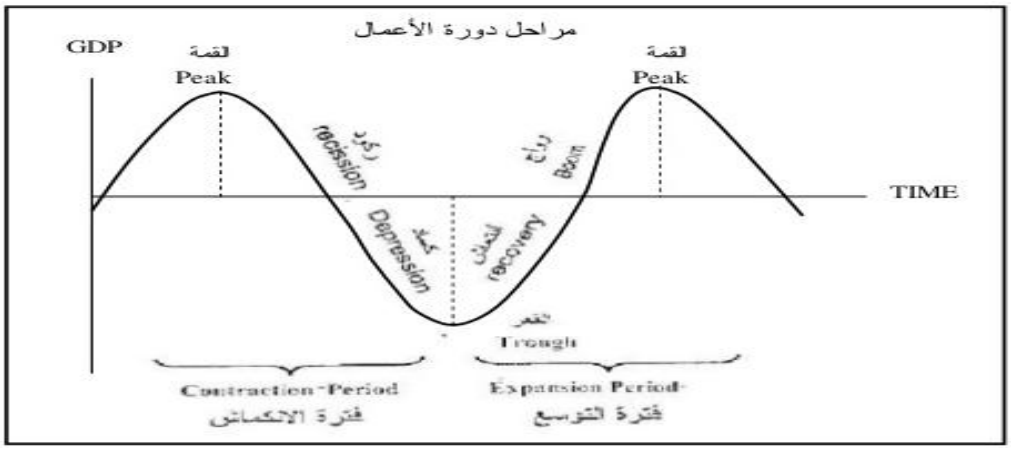

1- مرحلة الانتعاش (Recovery):

تمثل المرحلة التي يميل فيها مستوى النشاط الاقتصادي إلى النمو ببطء وينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتتزايد الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون،

مصحوبة في زيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي والنتيجة هي زيادة حجم التوظف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك. إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض.

2- مرحلة الرواج (Boom):

ويطلق عليها القمة (Peak) وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وتزايد في حجم الإنتاج الكلي في حجم الدخل وارتفاع مستوى التوظف وتنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية (Crise)إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش وبالرغم ان كلمة أزمة تعني الانتقال من مرحلة إلى أخرى لكن الاقتصاديين أطلقوها على التغيرات في النشاط عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار كمرحلة أولى تلىها مرحلة البطالة.

3- مرحلة الركود (Recession):

وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة وتزايد حجم البطالة وينخفض حجم الإنتاج والدخل إضافة الى ذلك انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياط القانوني وضعف التسويات والإيداعات المصرفية وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدة في حين يتزايد مخزون قطاعات الإعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار، انخفاض الطلب على الأيدي العاملة يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال وارتفاع البطالة وكذلك تراجع الطلب على المواد الأولية وانهيار أسعارها مع انخفاض

أرباح قطاعات الأعمال بحدة ترافقها هبوط في أسعار الأسهم، وحيث أن الطلب على القروض ينخفض في مثل هذه الأوضاع فان أسعار الفائدة، بشكل عام سوف تنخفض أيضا .

4-مرحلة الكساد (Depression):

وتتسم بانتشار البطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار وأطلق عليها بمصطلح القاع (Trough)(وهي النقطة 2)التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي. بمعني أخر، يمكن النظر إلي الدورة الاقتصادية من حيث الفترات الزمنية إلى فترات زمنية تتراوح بين انكماش وتوسع وقمة، وذلك كما يلي:

1. فترة انكماش النشاط الاقتصادي (الركود والكساد):

يفرق الاقتصاديون بين الكساد الاقتصادي والركود الاقتصادي، حيث الركود فترته قصيرة والانخفاض في معدله قليل، وأما الكساد مدته طويلة والانخفاض في معدله كبير. وفي مرحلة القاع يصبح الاقتصاد في حالة كساد إذا كان النشاط الاقتصادي سيئا للغاية أو قد لا يصل إلى حالة الكساد ويعبر عن ركود اقتصادي . وفي هذه المرحلة ينخفض الناتج أو الدخل انخفاضاً كبيراً ويزيد مستوى البطالة، حيث يظهر هبوط حاد في النشاط الصناعي وانخفاض كبير في الطلب نسبة إلى العرض مما يؤدي إلى إغلاق الكثير من المشروعات وبالتالي زيادة البطالة . كما تنخفض الأجور والأرباح والأسعار إلى أدنى المستويات. ويكاد يجمع الاقتصاديون أن الكساد هو ما يسمونه بالكساد العظيم في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي . وعموماً يشير

الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي إلي حالة خمول يمر بها الاقتصاد قد تكون ركود اقتصادي أو قد تزيد سوءاً وتتحول إلي كساد اقتصادي.

2. فترة توسع النشاط الاقتصادي (الانتعاش والرواج) :

الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام أي نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل ، والانتعاش يأخذ وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي ، وبالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جداً. وهنا يبدأ الاقتصاد بتقلص حجم البطالة وزيادة الدخل والاستهلاك. كما يبدأ رجال الأعمال في التفاؤل ومن ثم زيادة الإنتاج والمبيعات والأرباح ، حيث يتوقف انخفاض الأسعار بل أنها قد ترتفع .

3 . قمة النشاط الاقتصادي (الرخاء والتضخم):

تشير الي الفترة التي عندها يكون يمر الاقتصاد بحالة رواج اقتصادي، وتكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جداً ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير. وهي تمثل الفترة الأساسية في الاقتصاد والتي يكون فيها النشاط الاقتصادي واسع ويرتفع المستوى العام للأسعار ويتناقص المخزون مما يتطلب زيادة الإنتاج ومن ثم يرتفع مستوى التوظف. ولكن عندما تستغل الطاقة المتاحة بالكامل والتي عندها يصل الرخاء إلى قمته يصعب عندئذ زيادة الإنتاج فترتفع الأسعار بدرجة كبيرة فتوصف هذه القمة بأنها تضخم .

ثم بعد ذلك يقل الرواج تدريجياً ثم يبدأ الاقتصاد في الانكماش التدريجي وهذا يسمى ركود وفي بعض الأحيان انكماش أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية بدرجة أكبر من الركود، ثم إذا وصل إلى القاع يسمى الركود الاقتصادي بالكساد. وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا، وعندما نصل إلى القاع يبدأ الاقتصاد في الدخول في دورة جديدة .

ثالثاً: الفجوات الاقتصادية (Economic Gaps):

1- الفجوات الاقتصادية:

لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد المحلي، بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أو العرض الكلي أقل من الطلب الكلي . حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلاً من أجل زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي)، إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد في وضع التوظف الكامل، فإن هذا يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية

جديدة. إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة، وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم.

من جانب اخر ، لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو (AS>AD). في هذه الحالة فإن كمية الطلب الكلي أقل من حجم الناتج الموجود في الاقتصاد . فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (أي الفائض من السلع والخدمات)، ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج، ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة بطالة، وذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية.

2- أنواع الفجوات الاقتصادية:

سيتم توضيع العلاقة بين الفجوات الاقتصادية واقتصاد الدولة عن طريق نموذج الانفاق الكلي (Aggregate Expenditure- AE)، حيث تنقسم الفجوات إلي:

(أ) *الفجوة الانكماشية* (Recessionary Gap) هي الفجوة الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي.

(ب) *الفجوة التضخمية* (Inflationary Gap) هي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

لقد اختلفت الأراء بين النظرية التقليدية والكنزية حول التوازن، حيث يرى التقليديون أن الاقتصاد يحقق التوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وأنه إذا حدث خلل فيه يعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى. أما النظرية الكنزية فترى أنه من الممكن حدوث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند أي مستوى غير ذلك المحقق للتوظف الكامل. ولكن هذا التوازن هو توازن غير مرغوب فيه، مادام لا يحقق التوظف الكامل أي أن الدولة ترغب في تحقيق التوازن الكفيل بتحقيق التوظف الكامل للموارد.

ولو فرضنا أنه قد تحقق التوازن فعلاً عند مستوى التشغيل الكامل، أي أن جميع الموارد موظفة توظفاً كاملاً، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي (C+I) منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E) ويكون *Y هو المستوى التوازني للدخل. ولو حدث و زادت إحدى مكونات الطلب الكلي كالاستثمار أو الإنفاق الحكومي، فسيتغير وضع التوازن مؤدياً إلى حدوث ما يطلق عليه الفجوة التضخمية Inflationary Gap، أما لو حدث العكس وانخفض الطلب الكلي يتغير وضع التوازن أيضاً ولكن ليؤدي إلى ما يطلق عليه الفجوة الانكماشية Deflationary Gap. ذلك ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٢): الفجوات التضخمية والانكماشية

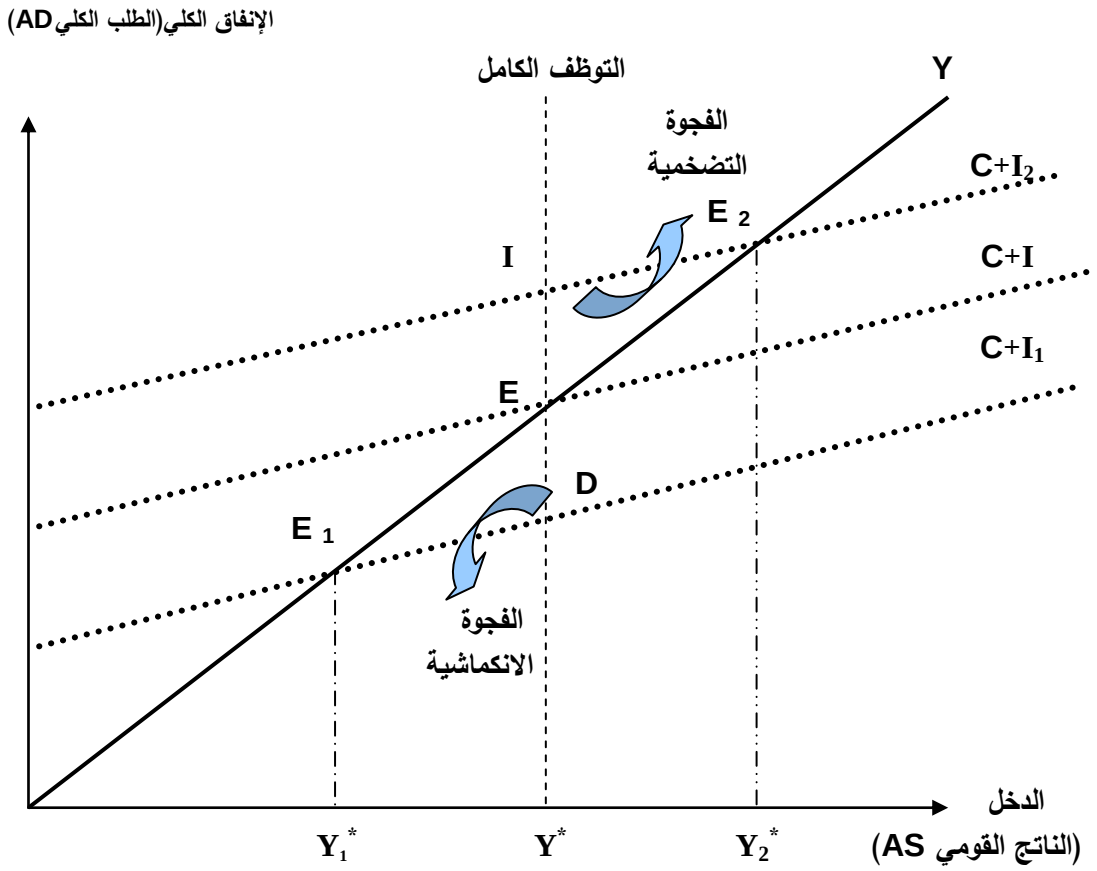

(أ) الفجوة الانكماشية:

لو فرض وانخفض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي عن مستوى عرض التوظف الكامل، متمثلاً في المنحنى $(C+I_1)$ الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E_1) ، فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند

المستوى Y_1^* . في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أقل من العرض الكلي، والاستثمار أقل من مدخرات التوظف الكامل. هذا القصور أو العجز في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (DE). وللقضاء على الفجوة الانكماشية يعمل المجتمع على زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

(ب)- الفجوة التضخمية:

لو فرض و كان الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظف الكامل متمثلاً في المنحنى($C+I_2$) الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E_2)، ليتحدد مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى أو على يمين مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى Y_2^*. في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أكبر من العرض الكلي، والاستثمار أكبر من مدخرات التوظف الكامل. هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (IE).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظف الكامل. وعليه فإن أي زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابتاً والذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي. وللقضاء على الفجوة التضخمية يعمل

المجتمع على تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

3- كيفية علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية:

يمكن علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية عندما يكون منحنى الطلب الكلى في وضعه الصحيح بحيث يؤدى إلى تحقيق مستوى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل حيث لا يوجد في هذا الوضع فجوة تضخمية أو فجوة انكماشية .

(أ) تعديل الفجوة الانكماشية:

في هذه الحالة عندما يكون مستوى التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل بسبب ضعف الإنفاق الكلى، وفى هذه الحالة سيعانى الاقتصاد من البطالة وبالتالي يؤدى ذلك إلى تدنى مستوى الأجور وبالتالي انحراف منحنى العرض الكلى جهة اليمين مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الأسعار وبالتالي إزالة الفجوة الانكماشية .

(ب) تعديل الفجوة التضخمية:

تعنى الفجوة التضخمية أن التوازن يتحقق عند مستوى أعلى من معدل التوظيف الكامل ، وفى هذه الحالة تكون هناك منافسة بين أصحاب الأعمال على استقطاب العمال المهرة مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الأجور، وبالتالي يؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والضغط على منحنى العرض الكلى وبالتالي تختفي الفجوة التضخمية .

المبحث الثانى

السياسات الاقتصادية الكلية

في الوقت الحاضر، لا يوجد اقتصاد قادر علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بدون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعي لتحقيق هذه الأهداف. وبالتالي، تحتل السياسات الاقتصادية الكلية مكانة هامة في هيكل الاقتصادات الحديثة.

(أ) تعريف السياسة الاقتصادية الكلية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية التدخل المباشر من جانب السلطات الحكومية (من خلال وزارات مثل الاقتصاد والتجارة والصناعة والاستثمار)، في حركة الاقتصاد عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل الاستثمار والأسعار والانتاج والتوظف والاستهلاك والأجور والواردات والصرف الأجنبي. بمعني أخر، السياسة الاقتصادية العامة هي مجموعة قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة من أجل السعي إلي تحقيق أهداف معينة ورغم تعدد هذه الأهداف (الأهداف الاقتصادية متعددة وقد تكون متناقضة، لذلك فلابد من تحديد الأولويات) ،إلا أن الأهداف الرئيسية يمكن حصرها في الأهداف التالية :

1. العمالة الكاملة .
2. استقرار المستوى العام لأسعار .

3. النمو الاقتصادي .

4. التوازن الخارجي .

5- عدالة التوزيع

ويضاف لذلك، أن السياسة الاقتصادية للدولة يمكن تحديدها عاي أنها مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات التبادلية خلال فترة زمنية معينة. لذلك لايخرج مفهوم السياسة الاقتصادية علي أنها: أهداف + أدوات + زمن

ومن الواضح أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية يتم وضعها لعلاج المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي. وعدم تحقيق تلك الأهداف يزيد من تلك المشكلات مثل البطالة، التضخم، انخفاض معدلات نمو الاقتصاد، سوء تخصيص الموارد، زيادة عجز الموازنة.... وهكذا. وتتنوع هذه الأهداف بين أهداف نوعية وأخري كمية.

(ب) أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية الى تحقيق أربعة اهداف رئيسة وهي:

1. العمالة الكاملة:

تُعد العمالة الكاملة واحدة من أهم اهداف السياسة الاقتصادية الكلية بسبب عبء البطالة وما تلحقه بالمجتمع من خسارة تقع على أولئك العاطلين عن العمل، وعلى الرغم من أن جزءاً من

العبء يزول من خلال برامج التأمين ضد البطالة والمدفوعات التحويلية المختلفة، الا أنه يظل موجوداً، علماً أن معدلاً للبطالة يكون بين 3%-4% هو معدلاً مقبولاً.

2. استقرار الاسعار:

تهدف هذه السياسة الى مكافحة التضخم الذي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية، علما ان التضخم على الرغم من مضارة على المجتمع الا انه من الممكن ان يستفيد منه فئتين، الاولى هم الاشخاص الذين ترتفع دخولهم بمعدل اسرع من معدل ارتفاع الاسعار، والثانية الذين بمقدورهم ان يقترضوا بسعر فائدة منخفض نسبياً فيما قبل التضخم، إذ أن هذه الفئة تستفيد من خلال تمكنهم من رد قروضهم ذات الفائدة المنخفضة بنقود ذات قوة شرائية أقل منها عند الاقتراض. أما المتضررين فهم المقرضون بسعر فائدة منخفض قبل التضخم لانهم يستردون قروضهم بنقود ذات قوة شرائية أقل مما كانت عليه عند عقد هذه القروض.

3. النمو الاقتصادي:

الهدف الثالث هو النمو الاقتصادي، فاذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل اكبر من معدل نمو السكان فأن النمو الاقتصادي يتحقق، وفي ظل النمو الاقتصادي يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات ويتوفر له مستوى اعلى للمعيشة. والنمو هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر

من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب.

4. عدالة توزيع الدخل:

من بين الاهداف التي ترمي اليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الدخل بشكل عادل، أو على الاقل قريب من العدالة، والا فلا فائدة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من دون توزيع الدخل بصورة عادلة.

5. التوازن الخارجي:

يلخص ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية بين البلد والعالم الخارجي خلا فترة زمنية معينة، وتشمل المعاملات كل من الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال، فتقيد الصادرات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً موجبة، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً سالبة، وعند تدفق رأس المال من البلد الى العالم الخارجي فأن التدفقات تقيد في الجانب المدين باعتبارها بنوداً سالبة، أما اذا كان التدفق الى داخل البلد من العالم الخارجي فأنها تقيد في الجانب الدائن باعتبارها بنوداً موجبة. اذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة (المدفوعات) Outpayment مجموع المعاملات المقيدة كبنود موجبة (المتحصلات) Inpayment فأن ذلك يعني حصول عجزاً في ميزان المدفوعات، ولا بد للدولة هنا ان تتخذ اجراءات لتصحيح الوضع والا ضاعت مكاسبها من التجارة الدولية.

(ج) أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:

تشير أدوات السياة الاقتصادية إلي تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها، بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن الممكن تسميتها بالطرق والأساليب. وتتنوع هذه الأدوات حسب نوع السياسة الاقتصادية وتختلف من نوع لأخر، أيضاً مثلها مثل الأهداف، تتنوع هذه الأدوات بين أدوات نوعية وأخري كمية.

(ح) (د) هيكل السياسة الاقتصادية الكلية:

يتكون هيكل السياسة الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي في أي دولة من:

- **مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية**
- **مجموعة من الأدوات الرئيسية والمساعدة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**
- **إن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية تسمي برنامج اقتصادي مثل السياسة المالية، النقدية، التجارية**

ويتطلب فهم كل سياسة اقتصادية التعرف علي أهدافها وأدواتها، كذلك دراسة أهداف السياسات الأخري ومدي تعارضها أو تناسقها في الأهداف والأدوات.

(هـ) المبادئ التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية الكلية:

هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تكون محل اهتمام عند تصميم السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي مثل:

- **ضرورة التساوي العددي بين الأهداف والأدوات**

يجب أن يتوفر عدد من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لعدد الأهداف التي تتضمنها. ولذلك لتحقيق عدد معين من الأهداف يجب أن يكون لدي صانع السياسة الاقتصادية العدد نفسه من الأدوات ولا يجب وضع عدد من الأهداف أكبر من عدد الأدوات المتاحة.

- **كفاءة الأداة بالنسبة للهدف**

يجب أن تكون الأدوات المستخدمة ذات كفاءة بالنسبة لتحقيق الهدف المرغوب. وتعرف كفاءة الأداة بالنسبة للهدف بأنها ذلك التغير في قيمة الأداة اللازم لإحداث تغير معين في قيمة الهدف بينما الأدوات الأخري مستخدمة بحيث تبقي قيم الأهداف الأخري ثابتة، مثل تغير سعر الصرف لإحداث تغير في الصادرات مع بقاء الأهداف الأخري ثابتة.

- **مركزية ولا مركزية الأدوات**

اذا كان هناك عدد من الأدوات يساوي عدد الأهداف، هل يمكن توزيع الأدوات علي مؤسسات متعددة بحيث يتم تطبيق المركزية واللامركزية في استخدام هذه الأدوات لتحقيق أهداف معينة؟ بمعني أن الأدوات ذات التأثير علي كثير من الأهداف تستخدم مركزياً، بينما الأدوات ذات التأثير علي قليل من الأهداف تستخدم لا مركزياً.

أسئلة الفصل السابع

س1: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

1- يعتبر هدف الاستقرار الاقتصادي هدفاً قاصر علي السياسة النقدية

2- الدورة الاقتصادية تشير إلي ثبات حالة الاقتصاد عبر الزمن

3-يستمر الكساد فترة طويلة ويصبح انكماش ويتحول إذا استمر إلى ركود اقتصادي

4-مرحلة الانتعاش ويطلق عليها القمة وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وتزايد في حجم الإنتاج الكلي

5- مرحلة الرواج هي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة وتزايد حجم البطالة

6-تتسم مرحلة الكساد بانتشار البطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار

7-تشمل فترة توسع النشاط الاقتصادي كلاً من الانتعاش والرواج

8-تشمل فترة انكماش النشاط الاقتصادي كلاً من الركود والكساد

9-الفجوة التضخمية هي الفجوة الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي.

10- الفجوة الانكماشية هي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

س2: وضح ما يلي باختصار مستعيناً بالرسم كلما أمكن ذلك:

1- مراحل الدورة الاقتصادية

2- الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية

3-أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

س3: إذا كان مستوى التوظف الكامل (التشغيل الكامل) يتحقق عند 1500 مليون جنيه بينما مستوى الدخل التوازني المحسوب = 1400 مليون جنيه ، المطلوب :

- هل هناك فجوة تضخمية أو انكماشية ؟

- ما مقدار الفجوة في الدخل ؟ وضحها على الرسم التالي مع إكمال بياناته ؟

- أوجد مقدار التغير اللازم في الطلب الكلي للقضاء على هذه الفجوة إذا كان الميل الحدي للادخار = 0.4 (مستعيناً بالمضاعف)؟

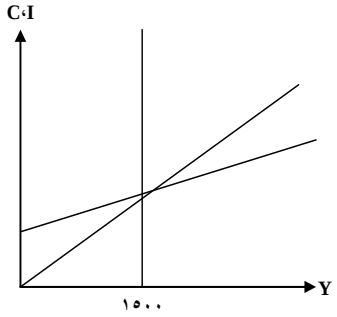

س4:

إذا كان مستوى التوظف الكامل عند مستوى الناتج أو الدخل 1500 مليون جنيه ، و حدث أن تحقق توازن الدخل عند 1200مليون جنيه ، فما نوع الفجوة الناشئة في هذا الاقتصاد؟ احسب مقدار التغير اللازم في الطلب الكلي للقضاء على هذه الفجوة (علما بأن الميل الحدي للادخار = 0.2)؟

س5: إذا كانت دالة الاستهلاك هي: C= 280 + 0.75Y، الاستثمار I= 120 فالمطلوب:

1- حساب المستوى التوازني للدخل. 2- حساب مضاعف الاستثمار.

3- تحديد نوع الفجوة الناشئة عن كون مستوى توازن التوظف الكامل يتحقق عند .1500

4- تحديد حجم التغير اللازم في الاستثمار للقضاء على الفجوة.

- المراجع -

(أ)- الكتب والرسائل العلمية:

1- حماده محمد عبدالله، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة جوب الوادي، كلية التجارة ، مطبعة مختار،2020.

2- نسرين عبد الحميد نبيه، قاطرة الركود والتضخم الإقتصادي إلى اين؟: هل إلى مجاعة أم إلى توارث دولي وكلاهما نهاية واحدة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010.

3- سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، مكتبة دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان. 2009.

4- حماده محمد عبدالله قاسم ، محاضرات في النقود والبنوك ، جامعة جنوب الوادي، مطبعة مختار، 2019.

5-موافي رمضان موافي ، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة جوب الوادي، كلية التجارة ، مطبعة التهامي،2018 .